مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الانسانية، م٢٨ع١٠ ص ص: ١٥٥- ٢٠٩ (٢٠٢٠م)
DOI:10.4197/Art.28-10.7

الشبهات العقلية عند الجهمية على الجبر وإبطالها

د. خيرية بنت محمد القحطاني

أستاذ مساعد(العقيدة والمذاهب المعاصرة ومقارنة الأديان)

جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن الرياض

قسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب

مستخلص. يتناول هذا البحث في طياته الحديث عن الشبهات العقلية التي استند عليها الجهمية في إقرار عقيدة الجبر، وعقيدة الجبر من المسائل المهمة التي تتعلق بمباحث القضاء والقدر في العقيدة الإسلامية، وقد شغلت هذه القضية أذهان الناس قديمًا وحديثًا، مما أدى إلى تعدد آرائهم حولها واختلاف مذاهبهم فيها، وكان للجهمية آراء مخالفة لما عليه أهل السنة والجماعة في مسألة أفعال العباد فذهبوا إلى القول بعقيدة الجبر في أفعال العباد، وفي هذا البحث وضحت المقصود بمفهوم الجبر في أفعال العباد ثم عرضت لأدلة الجهمية العقلية وآرائهم في هذه المسألة، وقمت بمناقشة تلك الأدلة وتحليلها بغية إبطالها وبيان المذهب الحق في هذه المسألة، الذي يدعمه النقل ويؤيده العقل، وختمت هذه الدراسة بأهم ما توصلت إليه من نتائج.

الكلمات المفتاحية : الجبر – الجهمية– الشبهات العقلية – أفعال العباد – القضاء والقدر– الكسب – الحرية والاختيار

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد: فإن مسألة أفعال العباد من المسائل التي توسط فيها أهل السنة والجماعة بين الجهمية والمعتزلة؛ الجهمية الذين جعلوا العباد مجبورين على أفعالهم لا إرادة لهم فيها ولا مشيئة ، والمعتزلة –ومن وافقهم من المبتدعة –الذين جعلوا العباد خالقين لأفعالهم موجدين لها بمحض اختيارهم وقدرتهم ، شاء الله –تعالى– ذلك أم لم يشأ[١].

(١)- انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، دار المعرفة: بيروت، تحقيق: عبد الأمير علي مهنا، ط١-١٩٩٠م،(٤١،٩٨/١) ؛النشار ،نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام دار المعارف ، القاهرة : د .ط – ١٩٧٧م(٣١٤/١-

ولعل من أسباب انحراف الجهمية في مسألة أفعال العباد عدم فهم نصوص الكتاب والسنة مما أدى بهم إلى تأويلها وتحريفها، أو الاحتجاج بأدلة عقلية غير صحيحة تعارض النقل الصريح، واتباع الظن، وما شبهات الجهمية ومن سار على نهجهم إلا أصول فاسدة وتأويل غير صحيح ورد للتنزيل الصريح ؛ شبهات أدت بهم إلى مخالفة ما هو معلوم بالضرورة من الدين.

وهذا البحث يدور حول إبطال شبهات الجهمية العقلية مما عدوها أدلة لديهم على الجبر في أفعال العباد، وجعلته بعنوان: (الشبهات العقلية عند الجهمية على الجبر وإبطالها).

الغرض من البحث وأسباب اختياره:

دعاني إلى اختيار هذا الموضوع وبحثه عدة أسباب لعل من أهمها:

١- خطر الاعتقاد بالجبر وما يترتب عليه من آثار عاجلة وآجلة، خاصة إذا لم ينضبط بالمعايير الشرعية الصحيحة.

٢- إن استدلال المخالفين بالشبهات العقلية على انحرافاتهم العقدية في مسألة أفعال العباد، يستلزم تفنيد هذه الشبهات ومناقشتها ، وتصحيح الخلل الذي وقع فيه هؤلاء المخالفون في ضوء ردود العلماء من أهل السنة والجماعة.

٣- تحرير موقف الجهمية بوصفها من أبرز الفرق الكلامية قديمًا، والمؤثرة في مناهج بعض الفرق والتيارات في الاعتقاد والقول بالجبر.

٤- الحاجة الملحة في زماننا هذا لا سيما مع ظهور تيارات تعلق أسباب الفسق والفجور على القدر ، لذا أردت أن أبين مفهوم الجبر ومكانته في باب القدر.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع من خلال النقاط الآتية:

١- منافاة هذه المسألة لركن من أهم أركان الإيمان وهو القضاء والقدر وارتباطها به.

٢- إن الإيمان بهذه المسألة والإصرار عليها مخرج من الملة.

٣- ما ينتج عن هذه المسألة من فساد عظيم يترتب عليه نفي الدعاء والتوكل والعمل، إذ لا تأثير له في ظل الإيمان بالقدر المكتوب المجبر عليه كما يعتقدون.

٤- يقتضي اعتقاد الإنسان بالجبر إلى نسبة النقائص والقبائح إلى الله تعالى وجعلها من صفاته.

٥- إن الشبه التي أثارها الجهمية حول اختيار الفعل الإنساني أثَّرت تأثيرًا بالغًا في الأمة الإسلامية، فأدخلت شبههم كثيرًا من الانحرافات العقدية وأصبح القول بالجبر ظاهرة من الظواهر المنتشرة في عصرنا هذا لتبرير ارتكاب المعاصي والذنوب والاحتجاج على فعلها بالقدر.

٦- مضمون هذا القول معارض تمام المعارضة لحرية الإنسان، فلا حرية مع الجبر.

---

٣٣٦ ، ٣٤٣-٣٤٤) ،؛ الدسوقي ،القضاء والقدر في الإسلام المكتب الإسلامي، بيروت: ، د. ط – ١٩٨٦م؛ النسفي ،تبصرة الأدلة، تحقيق: كلود سلامة، ط١- ١٩٩٣م، (١٢٩/٢، ١٤٧، ١٦١) -(٥٩٤/٢-٥٩٥)

أهداف البحث:

١- بيان المنهج الحق الواجب اتباعه في الرد على الفرق المخالفة وفق أدلة النقل ودلالة العقل.

٢- الإسهام في بيان زيف مقولة الجبر وإبطالها.

٣- إزالة الغبش عن بعض نصوص الوحي التي يوحي ظاهرها بالتعارض.

٤- إظهار ما تتميز به العقيدة الإسلامية من الاعتدال والوسطية لا إفراط ولا تفريط، لا جبر خالص ولا قدر مطلق.

المنهج المعتمد في البحث:

اقتضت طبيعة البحث الاعتماد على المنهج الاستقرائي وذلك بجمع مادة البحث المتمثلة في شبهات الجهمية العقلية، ومن ثم تحليلها تحليلاً علمياً دقيقاً.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة على النحو التالي:

المقدمة: تتضمن تعريفًا عامًا بالموضوع، وبعض جوانب أهميته، والأسباب التي دعت إلى اختياره، وأهداف البحث، والمنهج المتبع، وخطة البحث.

التمهيد: ويتضمن أفعال العباد وفيه عدة أمور:

أولًا- أفعال العباد وعلاقتها بالقضاء والقدر.

ثانيًا- منشأ الخلاف في أفعال العباد.

وأما المباحث فهي كالتالي:

المبحث الأول: الجبر في أفعال العباد عند الجهمية:

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الجبر لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: نشأة القول بالجبر وأسباب ظهوره.

المطلب الثالث: الجبرية الجهمية.

المطلب الرابع: أقسام الجبرية.

المبحث الثاني: شبهات الجهمية العقلية وإبطالها:

ويشتمل على تمهيد وأربعة مطالب:

المطلب الأول: الشبه العقلية لمذهب الجهمية في أفعال العباد.

المطلب الثاني: مناقشة الشبه العقلية للجهمية وإبطالها.

المطلب الثالث: منهج الاستدلال وضوابط التعامل مع الجهمية عند مناقشة ونقد عقيدة الجبر.

المطلب الرابع: الآثار المترتبة على القول بالجبر.

الخاتمة: تتضمن أهم النتائج و الفوائد التي توصلت إليها خلال هذا البحث، فإن وفقت فإني أحمد الله على ذلك، وإن كانت الأخرى فإني أستغفر الله وأتوب إليه، وأسأله أن يرشدني إلى ما فيه الخير.

التمهيد: أفعال العباد:

أولًا- أفعال العباد وعلاقتها بالقضاء والقدر:

ترتبط أفعال العباد ارتباطًا وثيقًا بالركن السادس من أركان الإيمان (القضاء والقدر) ارتباط الفرع الممتد من الأصل والجزء المتعلق بالكل، والقضاء والقدر أصل من أصول الإيمان وأركانه، يتضمن الاعتقاد الجازم بأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، دلت

على ذلك نصوص الشرع وأدلة العقل وإجماع الأمة، والقضاء والقدر يتعلق بعموم مشيئة الله وخلقه وقدرته، وقد وضح الإمام البيهقي – رحمه الله – العلاقة بين القضاء والقدر وبين أفعال العباد بقوله رحمه الله: (الإيمان بالقدر هو الإيمان بتقدم علم الله –سبحانه– بما سيكون من اكساب[١] الخلق وغيرها، من المخلوقات وصدورها جميعها عن تقدير منه، وخلق لها خيرها وشرها)[٢].

وأفعال العباد من أدق مسائل القدر، وعلاقتها بمشيئة الله وقدرته أثارت تساؤلات الناس، هل هي مخلوقه لله تعالى من غير استطاعة من الإنسان فيكون مجبراً ؟ أم هي ليست مخلوقة لله، وإنما العباد هم الخالقون، وعليه يكون الثواب والعقاب بناءً على ما قدمت أيديهم؟. ولقد حاول كثير من الناس الإجابة عن تلك التساؤلات فذهبوا مذاهب شتى، فمنهم من غلّب النظر إلى عدل الله تعالى وامتناع الظلم منه، وأنه يستحيل عليه أن يقدّر على عبده شيئًا بمعنى: جبره عليه ثم يحاسبه عليه يوم القيامة؛ لأن ذلك من الظلم الذي ينزه الله عنه، فقالوا – رعاية لذلك –: إن أفعال العباد غير مخلوقة لله، بل العباد هم الذين يوجدون أفعالهم بمحض اختيارهم وقدرتهم، ومن ثَمَّ يحاسبون عليها، وسمّى هؤلاء أنفسهم: أصحاب العدل أو العدلية، واشتهروا عند غيرهم بالقدرية ١[٣].

وهناك من غلّب النظر إلى وحدانية الله –تعالى – وأنه لا شريك له في فعله، فنفى –رعاية لهذا– أن يكون لغيره فعل أصلًا، بل كل ما في الكون فهو فعل الله تعالى، والعباد مجبرون على أعمالهم ليس لهم فيها اختيار ولا قدرة عليها، ويعرف هؤلاء بالجبرية)٢[٤] ، وقد وردت في القرآن الكريم آيات يدل بعضها على حرية العبد واختياره وتحمل مسئولية ما يفعله، وبعضها الآخر يدل على أن الله تعالى خالق كل شيء، وأن أفعال العباد قد حددت مسبقًا من قِبَل الله تعالى.

---

(١)- أكساب العباد: ورد لفظ الكسب في آيات القران بألفاظ متعددة تحمل في مفهومها المعاني الصحيحة الموافقة لمدلول الكتاب والسنة وفهم السلف ، ومن ذلك قوله تعالى:{ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ}(المدثر/٣٨)،وقوله عز وجل:{ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ}(الجاثية/٢٢)، وقد يظن البعض أن الكسب الوارد في بعض عبارات السلف والمفسرين هو عينه الكسب الذي يعتقده الأشاعرة ومن ذلك ما قاله ابن تيمية عند ذكره للآيات التي تثبت أن للعبد مشيئة واختيار :(ونطق بإثبات فعله في عامة آيات القرآن يعملون، يفعلون، يؤمنون، يكفرون، وكما أنا فارقنا مجوس الأمة بإثبات أنه تعالى خالق، فارقنا الجبرية بإثبات أن العبد كاسب فاعل صانع عامل..) ؛ ابن تيمية ، مجموع الفتاوى (١٩٤/٥)، دار الكتب العلمية، بيروت: ، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، ، د.ط-٢٠١١م؛ ويقصد بكونه كاسب أي : أن أفعاله تعود عليه بالنفع والضر، يقول رحمه الله : (الكسب هو الفعل الذي يعود على فاعله بنفع أو ضرر كما قال تعالى : { لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ}(البقرة/٢٨٦) ،فبين سبحانه أن كسب النفس لها أو عليها ، والناس يقولون فلان كسب مالًا ، أو حمدًا، أو شرفًا، كما أنه ينتفع بذلك ، ولما كان العباد يكملون بأفعالهم ويصلحون بها ، إذ كانوا في أول الخلق خلقوا ناقصين صح إثبات السبب، إذ كمالهم وصلاحهم عن أفعالهم، والله -سبحانه وتعالى- فعله وصنعه عن كماله وجلاله)؛ ابن تيمية ، مجموع الفتاوى (١٩١/٥).

(٢)- البيهقي ،الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد (٨٣)، عالم الكتب، بيروت، تحقيق: كمال يوسف الحوت،: د.ط-١٩٨٢م.

(٣) - القدرية: هم القائلون بأن العبد يحدث فعل نفسه، وأن أفعال العباد مقدورة لهم على جهة الاستقلال، وكان متقدموهم ينكرون علم الله بالأشياء قبل وجودها، وهم الذين كفرهم السلف، ومن أوائلهم: معبد الجهني، ومتأخروهم يثبتون العلم، وينازعون في مرتبة الخلق، ومن أشهرهم المعتزلة. انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، دار الكتب العلمية ، بيروت:،تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، د.ط-٢٠١١م، (١٠٨/٩-١٠٩)؛ ابن القيم الجوزية ،شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر ، دار الصميعي، الرياض: تحقيق : أحمد الصمعاني، ط٢-٢٠١٣م، (١٢٣/١-١٢٤).

(٤) - انظر: ابن تيمية ، مجموع الفتاوى(١٠٨/٩-١٠٩)؛ السفاريني ،لوامع الأنوار البهية: المكتب الإسلامي، بيروت: ، ط٣- ١٤١١هـ (٣٠٦/١-٣٠٧)؛ النسفي ،تبصرة الأدلة، ، (٥٩٤/٢-٥٩٥) ؛ الغصن ، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة ، دار العاصمة :الرياض، ط١-١٩٩٦م(٦٠٨/٢-٦١٢)؛ الزهراني، أفعال العباد بين السلف والمتكلمين، الناشر: مجلة الدراسات العقدية ، العدد:١٤-١٤٣٦هـ، (١٧٥).

فمن الآيات التي تدل على حرية العبد واختياره:
١- قوله تعالى: {كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ} (المدثر / ٣٨).
٢- وقوله تعالى: {مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا} (فصلت / ٤٦).
٣- وقوله تعالى:{هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ} (يونس / ٣٠).
ومن الآيات التي تدل على أن الله خالق كل شيء، وأن أفعال العباد قد حددت مسبقًا ما يلي:
١- قوله تعالى: {قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا} (التوبة / ٥١).
٢- وقوله تعالى: {كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ} (المدثر / ٣١).
٣- وقوله تعالى: {قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ} (الأعراف / ١٨٨).
ولعل مثل هذه الآيات هي التي أوقعت القدرية والجبرية في النزاع والخلاف في أفعال العباد[١].

وقبل بيان منشأ الخلاف بين الفِرق في أفعال العباد ينبغي أن يُعلم أن أفعال الإنسان تنقسم إلى قسمين هما:

١-أفعال اضطرارية ضرورية: وهي ما حصل في الذات القائم به بإحداث الله –تعالى– وتخليقه من غير أن يكون للذات فيه فعل الكسب ولا قدرةُ التحصيل والترك، كضربات القلب، وحركة الدم في الشريان، وحركة المرتعش، وسكون اليد الشلّاء.... إلخ وهذه مردها إلى الله تعالى لا دخل للعبد في إيجادها.

٢-أفعال اختيارية إرادية: وهي ما يحصل في الذات القائم به بإحداث الله –تعالى – وتخليقه أيضاً، لكن للذات فيه فعل الكسب والاختيار وقدرة التحصيل أو الترك، كالذهاب والمجيء والقيام والقعود، فالعبد يقصد إليها بقدرته وإرادته، وهذا القسم هو موضوع الخلاف بين الفرق والمذاهب، هل هو مخلوق لله فقط والإنسان يكره على فعله؟ أو هو مخلوق للعبد لا غير؟.

أما القسم الأول فلم يحصل خلاف بين العلماء والفرق بأنه من فعل الله وقضائه وتقديره لا دخل للإنسان في فعله وتركه ويحصل من الإنسان دون إرادته ورغبته، ولذلك لا يؤاخذ عليه إن حصل ذلك أو لم يحصل، وهذا هو القضاء والقدر بمعنى الإيجاب والإلزام، ونظرًا لهذا القسم من الأفعال فالإنسان (مُسَيَّر) وقد نطقت آيات كثيرة تدل على هذه المعاني وأن الإنسان غير مختار لها ولا يملك الإرادة في وجودها وعدمها[٢].

وقد فصّل شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان الفرق بين الأفعال الاختيارية والاضطرارية فوضّح – رحمه الله – أن العبد فاعل على الحقيقة وله مشيئة ثابتة، وله إرادة جازمة وقوة صالحة، وقد نطق القرآن بإثبات

---

[١] – انظر: قاسم ، الفيلسوف المفترى عليه ابن رشد، ، مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة ، د. ط - د.ت. (١٤٢-١٤٣).

[٢] - انظر: السمرقندي ، ميزان الأصول في نتائج العقول، ، دار العلوم الأردن:،تحقيق: عبد الملك السعدي، ط١ –د.ت،(١٠٤/١) ؛ الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ط١– ٢٠٠٧ م ،(٣١٢) ؛ البوطي، كبرى اليقينيات الكونية، ؛ دار الفكر، د. ط– ١٩٩٩م،(١٦٩)؛ الطائي ،رسالة في التوحيد، ؛ د. ط– ١٩٧٢م.، (١٢٧).

مشيئة العباد في غير ما آية كقوله: {لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ . وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ} (التكوير/ ٢٨- ٢٩) ،{فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلاً} (الإنسان/ ٢٩) ، ونطق بإثبات فعله في عامة آيات القرآن يعملون، يفعلون، يؤمنون، يكفرون، وكما أنّا فارقنا مجوس الأمة بإثبات أنه تعالى خالق، فارقنا الجبرية بإثبات أن العبد كاسب فاعل صانع عامل، والجبر والمعقول الذي أنكره سلف الأمة وعلماء السنة هو أن يكون الفعل صادرًا عن الشيء، من غير إرادة ولا مشيئة ولا اختيار، فإن كل عاقل يجد تفرقة بديهية بين قيام الإنسان وقعوده وصلاته وجهاده، وزناه وسرقته وبين انتعاش المفلوج وانتفاض المحموم، ونعلم أن الأول قادر على الفعل مريد له مختار، وأن الثاني غير قادر عليه ولا مريد له ولا مختار. والمحكي عن جهم وشيعته الجبرية أنهم زعموا، أن جميع أفاعيل العباد قسم واحد، وهو قول ظاهر الفساد، وبما بين القسمين من الفرقان انقسمت الأفعال، إلى اختياري، واضطراري، واختص المختار منها بإثبات الأمر والنهي عليه، ولم يجئ في الشرائع ولا في كلام حكيم أمر الأعمى بنقط المصحف، والمقعد بالاشتداد أو المحموم بالسكون، وشبه ذلك، وإن اختلفوا في تجويزه عقلًا أو سمعًا فإنما مَنْع وقوعه بإجماع العقلاء أولى العقل من جميع الأصناف[١].

ثانياً- منشأ الخلاف في أفعال العباد:

كثر النزاع بين الطوائف في أفعال العباد واتسع الكلام فيها غاية الاتساع حتى غدت هذه المسألة من (أكبر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الأمة)[٢].

وفي بيان منشأ الخلاف بين القدرية والجبرية يقول أبو المعين النسفي: (اختلف الناس في أفعال الخلق. جعلها بعضهم لله تعالى، ونفوا عنها تدبير الخلق، وأزالوا عنها قدرتهم، بل لم يثبتوا لهم قدرة، وجعلوها كلها اضطرارية كحركات المرتعش وحركات العروق النابضة، وأحالوا اتصاف العباد بالقدرة وهو قول جهم بن صفوان...،وبعضهم جعلوها للعباد، وقطعوا تدبير الله عنها بالكلية، وقالوا يخترعها العباد فيخرجونها من العدم إلى الوجود، ويحدثونها، ويتولون إيجادها وإحداثها شاء الله –تعالى- ذلك أم لم يشأ، وإليه ذهبت المعتزلة القدرية. **وإنما تفرع هذان المذهبان الباطلان المتناقضان- أعني مذهب الجبرية ومذهب القدرية، الحاصلين على طرفي الغلو والتقصير- من اتفاق الفريقين على مقدمة كاذبة، وهي أن دخول مقدور واحد تحت قدرة قادرين محال لما وجدوا ذلك في الشاهد محالا، والشاهد أصل الغائب.** فبعد ذلك نظرت المعتزلة إلى الدلائل الموجبة كون العباد فاعلين قادرين، فتمسكوا بها، وجعلوا أفعال العباد الداخلة تحت قدرهم مخلوقة لهم، خارجة عن قدرة الله تعالى، وعموا عن الدلائل التي توجب إحالة خروج مقدور عن قدرة الله تعالى. ونظرت الجبرية إلى الدلائل الموجبة دخول هذه

---

[١] - ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ،(١٩٤/٥)

[٢] - ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ،(١٩٤/٥)

الأفعال تحت قدرة الله تعالى، المثبتة إحالة ثبوت قدرة التخليق لغير الباري جل وعلا، فتمسكوا بتلك الدلائل، وجعلوا الأفعال مخلوقة لله تعالى، خارجة عن أن تكون مقدورة لغيره، لاستحالة تعلق قدرة غير الله تعالى بما تعلقت به قدرة الله تعالى، ثم لما لم يتصور عندهم مقدور لا تعلق له بقدرة الله تعالى لا يتصور أن يتعلق مقدور ما بقدرة غير الله تعالى... وعموا عن الدلائل الموجبة أن يكون للعباد فعل، وأن لهم القدرة على أفعالهم)[١] .

ويفرّق الإمام ابن القيم بين ما يضاف إلى قدرة الله تعالى وما يضاف إلى قدرة العبد من أفعال العباد فيقول: (يضاف الفعل إلى قدرة العبد إضافة السبب إلى مسببه، ويضاف إلى قدرة الرب إضافة المخلوق إلى الخالق، فلا يمتنع وقوع مقدور بين قادرين، قدرة أحدهما أثر لقدرة الآخر... وإذا عرف هذا فنقول: الفعل وقع بقدرة الرب خلقًا وتكوينًا، كما وقعت سائر المخلوقات بقدرته وتكوينه، وبقدرة العبد سببًا ومباشرةً، فالقدرة الحادثة وأثرها واقعان بقدرة الرب ومشيئته)[٢] .

وإذا كان توقف الفعل من العبد على تأثير قدرته هو من قبيل تأثير الأسباب في مسبباتها، وكان تأثير الأسباب في مسبباتها مما هو معلوم بالضرورة، بحيث لا يمكن حصول السبب وتخلف المسبب، وفق سنة الله الكونية، فإنه يلزم إذا تحققت الإرادة الجازمة للفعل والقدرة التامة عليه أن يتحقق الفعل، وأنه لا يمكن أن يتخلف إلا إذا تخلف سببه، وهذه الضرورة لا تعني خروج أفعال العباد عن تقدير الله تعالى وخلقه، بل لا تكون أفعال العباد إلا بخلق الله لها، وهذا كالضرورة الثابتة بين عموم الأسباب ومسبباتها، مع دخول الأسباب والمسببات في خلق الله، وكونها حاصلة وفق مشيئته –تعالى–[٣]، وهذا الجزم هو ما عناه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: (متى وجدتالإرادة الجازمة مع القدرة التامة وجب وجود الفعل)[٤].

ومعنى خلق الله لأفعال العباد: أن قدرة العبد وإرادته خلق لله، وعند وجود القدرة والإرادة يجب وجود الفعل، والفعل الحاصل بالإرادة والقدرة المخلوقة لله، مخلوق لله، والخلق غير المخلوق، ففعل العبد قائم به متوقف على إرادته وقدرته، وإرادته وقدرته مخلوقه، فالفعل الواقع بهما مخلوق لله[٥] ، يقول شيخ الإسلام ابن تيميه – رحمه الله – في معنى كون الرب خالقًا لفعل العبد: (ومعنى ذلك: أن الله تعالى يخلق في العبد القدرة التامة والإرادة الجازمة، وعند وجودهما يجب وجود الفعل، لأن هذا سبب تام للفعل فإذا وجد السبب التام وجد المسبب، والله هو الخالق للمسبب أيضًا)[١].

---

[١] ـ أبو المعين النسفي، تبصرة الأدلة، (٥٩٤/٢-٥٩٥).
[٢] ـ ابن القيم ، شفاء العليل، (٨٥٣/٢-٨٥٤)

[٣] ـ المهدي، التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية، دار الوطن، الرياض، تصحيح: عبد الرحمن المحمود، ط١-١٤١٤هـ.، (٣٩٦/٢-٣٩٩).
[٤]- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (٣٥٤/٦)
[٥] - انظر: متولي ، مجهود شيخ الإسلام ابن تيميه في توضيح الإيمان بالقدر، ؛ الجامعة الإسلامية قسم العقيدة ، ، المدينة المنورة إشراف: محمد باكريم: ، ١٤٢٧ هـ رسالة دكتوراه. (١٤٨/١)
[١] -ابن تيمية، مناهج السنة النبوية في نقد كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط١-١٩٨٦م.، (٢٦٩/٣-٢٧٠)

والمتتبع لآراء الجبرية و القدرية يجد أن سبب الخلاف: خلطٌ في فهم النصوص الشرعية أدى إلى تخبط في مسألة أفعال العباد.

يقول الرازي: (إن الجبرية تمسكوا بآيات كثيرة قوية الدلالة على الجبر، والقدرية أيضًا تمسكوا بآيات كثيرة قوية الدلالة على القدر، فترى كل واحد من هذين الخصمين إذا حاول الجواب عن دلائل خصمه فإنه يحتاج إلى تأويلات مستكرهة ووجوه متعسفة)[٢].

ولعل هذا الخلط في فهم النصوص الشرعية يزول بفهم أهم مسألة أدت إلى ضلال هؤلاء في أفعال العباد، والتي بفهمها يزول معها كثير من الإشكالات، وبمعرفتها يحصل الجمع بين الأدلة ويرتفع ما يتوهم من تناقض واختلاف وتعارض بين نصوص الشرع، ألا وهي مسألة التفريق بين الإرادة من جهة، والمحبة والرضا من جهة أخرى، ومعرفة نوعي الإرادة في كتاب الله. فالجبرية والقدرية ساووا بين الإرادة والمحبة والرضا وجعلوها بمعنى واحد[٣].

يقول شيخ الإسلام ابن تيميه – رحمه الله – : (وجهم ومن وافقه من المعتزلة اشتركوا في أن مشيئة الله ومحبته ورضاه بمعنى واحد، ثم قالت المعتزلة: وهو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان، فلا يشاؤه، فقالوا: إنه يكون بلا مشيئة، وقالت الجهمية: بل هو يشاء ذلك، فهو يحبه ويرضاه، وأبو الحسن[٤] ، وأكثر أصحابه وافقوا هؤلاء؛ فذكر أبو المعالي الجويني: أن أبا الحسن أول من خالف السلف في هذه المسألة ولم يفرق بين المشيئة والمحبة والرضا)[٥].

فالجبرية قالوا: قد علم بالكتاب والسنة والإجماع أن الله خالق كل شيء وربه ومليكه ولا يكون خالقًا إلا بقدرته.. وكل ما في الوجود فهو بمشيئة الله وقدرته.. وإذا كان مريدًا لكل حادث – والإرادة هي المحبة والرضى– فهو محب راضٍ لكل حادث، وقالوا: كل ما في الوجود من كفر وفسوق فإن الله راضٍ به، محب له كما هو مريد له[٦]. وأما القدرية فقالوا: معلوم أن الله يحب الإيمان ولا يرضى الفساد ولا الكفر لعباده فيلزم من ذلك أن يكون كل ما في الوجود من معاصي واقعًا بدون مشيئته وإرادته وخلاف أمره فلا يكون الله عندهم مريدًا لغير ما أمر به[٧].

والمذهب الحق في هذه المسألة: أن يقال: إن الإرادة إذا أطلقت في الكتاب والسنة فهي قسمان:

الأول: إرادة كونية وهي بمعنى المشيئة، وهي الإرادة العامة التي يسير بها نظام الكون والخلق والعالم

---

[٢] ـ الرازي ، القضاء والقدر، دار الكتاب العربي، بيروت:، ط١ – ١٤١٠ هـ. (١١٤)

[٣] ـ انظر: الغصن ،موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة ، مكتبة الرشد ؛ الرياض، القضاء والقدر، المحمود، (١٣١٥/٣-١٣١٩)، ، ط١-١٩٩٥م.، (٦٢٤/٢-٦٢٥)

[٤] - أبو الحسن الأشعري: علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري اليماني البصري العلامة، إمام المتكلمين، إليه ينسب المذهب الأشعري، توفي سنة (٣٢٤هـ). انظر: الذهبي ، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة ، بيروت :،ط٩-١٩٩٣م.، (٨٥/١٥-٨٩)

[٥] - ابن تيميه ، مجموع الفتاوى ،(٢٣١/٥)

[٦] - ابن تيمية ، مجموع الفتاوى،؛ وانظر: محمد باكريم (٣٨٤)، وسطية أهل السنة، ؛ الراية ،الرياض: ، ط١- ١٤١٥هـ.، (١٦٩/٥)

[٧] -محمد باكريم ، وسطية أهل السنة، (٣٨٤)،، ابن تيمية، مجموع الفتاوى ، (١٦٩/٥)

سواء كانت هذه الأمور خيرًا أو شرًا كقوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ} (البقرة/٢٥٣)..

الثاني: إرادة شرعية وهي محبة المراد ومحبة أهله والرضا عنهم كقوله تعالى:{يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ} (البقرة/١٨٥) ، فيكون معناها يحب الله أن ييسر عليكم. ولكن لا يلزم أن تكون جميع أمورنا ميسرة فنحن نرى بعض الأمور صعبة، وأهل السنة عندما فرقوا بين الإرادتين زالت عنهم الإشكالات في القدر فوازنوا بين النصوص فكانوا هم الأسعد بالحق [(١)].

ويمكن تقسيم الأشياء باعتبار تعلق الإرادتين بها من عدمه إلى أربعة أقسام:

أحدها: ما تعلقت به الإرادتان، وهو ما وقع في الوجود من الأعمال الصالحة فهي مرادة دينًا وشرعًا؛ لأنها محبوبة مرضية، ومرادة كونًا وقدرًا؛ لأنها وقعت.

الثاني: ما تعلقت به الإرادة الدينية فقط، وهو ما أمر الله به من الأعمال الصالحة، فعصى ذلك الأمر الكفار والفجار فلم يأتوا به، فهي مرادة دينًا وشرعًا؛ لأنها من الأعمال الصالحة، وليست مرادة كونًا وقدرًا؛ لأنها لم تقع.

الثالث: ما تعلقت به الإرادة الكونية فقط، وهو ما قدره الله وشاءه من الحوادث التي لم يأمر بها، كالمعاصي، فهي مرادة كونًا وقدرًا؛ لأنها وقعت، وليست مرادة دينًا وشرعًا؛ لأن الله لم يأمر بها ولم يرضها ولم يحبها.

الرابع: ما لم تتعلق به الإرادتان لا الكونية ولا الشرعية، وهو ما لم يكن ولم يقع من أنواع المعاصي ١[(٢)].

يقول ابن القيم رحمه الله: (إذا عرفت هذا، فقوله تعالى: {وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ} (الزمر/٧).وقوله: {لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ} (البقرة/٢٠٥).وقوله: {وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ} (البقرة/١٨٥). ، لا يناقض نصوص القدر والمشيئة العامة الدالة على وقوع ذلك بمشيئته وقضاه وقدره، فإن المحبة غير المشيئة، والأمر غير الخلق، ونظير هذا لفظ الأمر، فإنه نوعان: أمر تكوين، وأمر تشريع، والثاني قد يعصى ويخالف، بخلاف الأول...) ٢[(٣)].

ومن خلال التوضيح السابق يتضح أن بين الإرادتين فرقين رئيسين:

- إن ما يريده الله كونًا لابد أن يقع، إذ لا يحصل في ملكه شيء خارج عن إرادته. أما ما يريده شرعًا فقد يقع، وقد لا يقع.

---

(١) - انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (٢٣١/٥-٢٣٣)؛ ابن القيم ، شفاء العليل، (٤٤١/١-٤٤٥)- (١٣٧٤/٣-١٣٧٥) ؛ ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية، (٧٩/١-٨٠)؛ الطويان ،جهود الشيخ محمد الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف، العبيكان ، الرياض: ، ط١-١٤١٩هـــ ،(٥٤٢/٢)؛ إسحاق ، منهج الحافظ ابن حجر في العقيدة، ، مكتبة الرشد، الرياض: ط١-١٤١٩ه ،ـ(٣٨٨/١)ـ؛ الحمد ، الإيمان بالقضاء والقدر، : ابن خزيمة ، الرياض ط٣-١٤١٩هـــ. (٨٩)

(٢) - انظر: ، ابن تيمية ،مجموع الفتاوى، ؛ والقضاء والقدر، الأشقر ، دار النفائس ، الكويت: ، ط١-١٤١٠ه(٩٨/٥-٩٩)ـ؛ الغصن، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، (٦٢٩/٢-٦٣٠).

(٣)-ابن القيم ،شفاء العليل ،(٤٤٢/١)

• إن ما يريده الله تعالى شرعًا لابد أن يكون محبوبًا له؛ لأن الله تعالى لا يشرّع شيئا ويأمر به إلا وهو محبوب له. أما ما يريده كونًا فقد يكون محبوبًا له تعالى؛ كحصول الطاعة، وقد لا يكون محبوبًا له؛ كحصول المعصية. وكلا الإرادتين مستعملتان في كلام الناس؛ فمثلًا: قول الناس: (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن) مثال على الإرادة الكونية. وقولهم: (هذا يفعل ما لا يريده الله) مثال على الإرادة الشرعية، بمعنى لا يحبه الله ولا يرضاه، ولم يشرعه ولم يجعله من الدين.

النسبة بين أفرادهما: النسبة بين أفرادهما هي العموم والخصوص الوجهي؛ إذ كل منهما أعم من وجه وأخص من وجه، فمثلاً: هما يجتمعان في الطاعة التي تحصل من العبد، فهي مرادة كوناً وشرعاً. وتنفرد الإرادة الكونية في المعصية التي تحصل من العبد فهذه مرادة كونًا لا شرعًا؛ فالكونية أعم من هذا الوجه، كما تنفرد الإرادة الشرعية في الطاعة التي تركها العبد، فهذه الطاعة مرادة شرعاً لا كوناً، ومن هذا الوجه فالشرعية أعم[١].

وبهذا يتضح لنا أن منشأ الخلاف في مسألة أفعال العباد والتناقض والاضطراب الذي حصل عند المذاهب المختلفة هو عدم التمييز بين الإرادتين وتفسير إرادة الله تعالى بالإرادة الكونية فقط.

المبحث الأول: الجبر في أفعال العباد عند الجهمية:

المطلب الأول: تعريف الجبر لغة واصطلاحاً:

أولًا: الجبر في اللغة:

مأخوذ من القهر والإكراه، فقولك: أجبرت فلانًا على كذا، أي: أكرهته عليه[٢].

والجبر في اللغة يرجع إلى ثلاثة أصول:

أحدها: أن يغنى الرجل من فقر، أو يجبر عظمه من كسر.

الأصل الثاني: الإكراه والقهر، وأكثر ما يستعمل هذا على أفعل، يقال: أجبرته على كذا، إذا أكرهته عليه، ولا يكاد يجيء : جبرته عليه إلا قليلًا.

والأصل الثالث: من العز والامتناع، ومنه نخلة جبارة، قال الجوهري: والجبار من النخل ما طال وفات اليد...، وأما الجبار من أسماء الرب تعالى فقد فسر بأنه الذي يجبر الكسير ويغني الفقير، والرب تبارك وتعالى كذلك، ولكن ليس هذا معنى اسمه الجبار، ولهذا قرنه باسمه المتكبر، وإنما هو من الجبروت [٣].

ثانيًا: الجبر في الاصطلاح:

---

(١) ابن أبي العز الحنفي ،شرح العقيدة الطحاوية، (٨٠/١-٨١) ؛ ابن تيمية ، مجموع الفتاوى، (١٠٢/٥-١٠٤)؛ الأشقر ، الإيمان بالقضاء والقدر، (١٠٤-١٠٨).

(٢) ابن منظور ، لسان العرب، دار صادر ، بيروت: ، د .ط– د.ت ،(١٦/٤) ؛ معلوف ، المنجد في اللغة، دار المشرق، بيروت: ، ط٥- د.ت.، (٣٤٨)

(٣) انظر: ابن منظور ، لسان العرب،(١٦/٤) ؛ ابن القيم ،شفاء العليل، (٧٥٢/٢-٧٥٥).

نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى. وحقيقة الجبر: أن الإنسان لا يخلق أفعاله ولا ينبغي أن تنسب إليه إلا على سبيل المجاز[١].

والجبرية: الذين يقولون: أجبر الله العباد على الذنوب أي: أكرههم[٢].

وهذه الكلمة لم ترد في الكتاب والسنة، يقول شيخ الاسلام ابن تيمية – رحمه الله – : (قال الأوزاعي، والزبيدي وغيرهما ليس في الكتاب والسنة لفظ الجبر، وإنما في السنة لفظ جُبِلَ[٣]، كما في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأشج عبد القيس: (إنّ فيك خُلُقين يحبهما الله: الحلم والأناة، فقال: أخلقين تخلَّقت بهما أم جُبلْتُ عليهما؟، فقال بل جُبلت عليهما، فقال: الحمد لله الذي جَبَلَنِي على ما يحب، فقال الأوزاعي والزبيدي وغيرهما من السلف لفظ الجبل جاءت به السنة، فيقال: جبل الله فلانا على كذا، وأما لفظ الجبر فلم يرد، وأنكر الأوزاعي والزبيدي والثوري وأحمد بن حنبل وغيرهم لفظ الجبر في النفي والإثبات)[٤]-[٥].

ولفظ الجبر من الألفاظ المجملة التي تشتمل على معنى حق ومعنى باطل، وهذا ما وضحه شيخ الإسلام ابن تيمية وأكد عليه حينما فصّل في بيان المقصود من إنكار الأئمة للفظ الجبر في النفي والإثبات فذكر رحمه الله: أن لفظ الجبر مجمل، فإنه يقال: جبر الأب ابنته على النكاح، وجبر الحاكم الرجل على بيع ما له لوفاء دينه، ومعنى ذلك أكرهه، وليس معناه أنه جعله مريدًا لذلك مختارًا محبًا له راضيًا به. قالوا: ومن قال: إن الله تعالى جبر العباد بهذا المعنى فهو مبطل، فإن الله أعلى وأجل قدرًا من أن يجبر أحدًا، وإنما يجبر غيره، العاجز عن أن يجعله مريدًا للفعل مختارًا له محبًا له راضيًا به والله سبحانه قادر على ذلك، فهو الذي جعل المريد للفعل، المحب له، الراضي به، مريدًا له، محبًا له، راضيًا به، فكيف يقال أجبره وأكرهه كما يجبر المخلوق المخلوق، وإجبارهم هو إكراههم لغيرهم على الفعل، والإكراه قد يكون إكراهًا بحق، وقد يكون إكراهًا بباطل.

فالأول: كإكراه من امتنع من الواجبات على فعلها، مثل إكراه الكافر الحربي على الإسلام، أو أداء الجزية عن يد وهم صاغرون، وإكراه المرتد على العود إلى الإسلام، وأما الإكراه بغير حق، فمثل إكراه الإنسان على الكفر والمعاصي، وهذا الإجبار الذي هو الإكراه يفعله العباد بعضهم مع بعض؛ لأنهم لا يقدرون على إحداث الإرادة والاختيار في قلوبهم وعلى جعلهم فاعلين لأفعالهم، والله تعالى قادر على

---

(١)- انظر: الشهرستاني ،الملل والنحل، (٩٧/١)، ؛ التعريفات، الجرجاني ،دار الكتاب العربي ،بيروت ، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، ط٣-١٩٩٢م ،(١٠١)؛ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (٢٢٥/٥-٢٢٦).

(٢)- انظر: حمود: خضر موسى(٤٧ شرح القصيدة النونية لابن قيم الجوزية)، دار الكتب العلمية ، بيروت:، د. ط - ٢٠١٥ م.

(٣)– الجبل يطلق على الخلقة والطبيعة ، يقال ما جبله عليه أي خلقه عليه ،ويقصد منه الفطرة التي طبع وفطر عليها الانسان؛ أنظر: الجوهري ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ، تحقيق : أحمد عطار، دار العلم للملايين ، بيروت: ط٤-١٩٨٧م ،؛ الفيروز آبادي ،القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، تحقيق بإشراف: محمد العرقسُوسي، بيروت: ط٨-٢٠٠٥م. (٩٧٤/١) .

(٤)- رواه مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: الأمر بالإيمان بالله ورسوله ،نشر: إدارات البحوث العلمية والإفتاء،د.ط-١٤٠٠هـ، (٤٨/١-٤٩)

(٥) - ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، (٢٢٦/٥).

إحداث إرادة للعبد واختيار، وجعله فاعلا بقدرته و مشيئته، فهو أعلى وأقدر من أن يجبر غيره ويكرهه على أمر شاءه منه، بل إذا شاء جعله فاعلًا له بمشيئته، كما أنه قادر على أن يجعله فاعلا للشيء مع كراهته له، فيكون مريدًا له حتى يفعله مع بغضه له، كما قد يشرب المريض الدواء مع كراهته له، قال الله تعالى: {وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً} (الرعد/١٥) ، فكل ما يقع من العباد بإرادتهم ومشيئتهم، فهو الذي جعلهم فاعلين له بمشيئتهم، سواء كانوا مع ذلك فعلوه طوعاً، أو كانوا كارهين له فعلوه كرهًا ، فلهذا يقال للعبد: إنه جبر غيره على الفعل، والله أعلى وأجل وأقدر من أن يقال بأنه جبر بهذا المعنى.

وقد يستعمل لفظ الجبر في أعم من ذلك، بحيث يتناول كل من قهر غيره وقدر عليه فجعله فاعلًا لما يشاء منه، وإن كان هو المحدث لإرادته وقدرته عليه.

قال محمد بن كعب القرظي في اسم الله الجبار قال: هو الذي جبر العباد على ما أراد ، والجبر من الله بهذا الاعتبار معناه القهر والقدرة، وأنه يقدر أن يفعل ما يشاء، ويجبر على ذلك، ويقهرهم عليه، فليس كالمخلوق العاجز الذي يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، ومن جبره وقهره وقدرته، أن يجعل العباد مريدين لما يشاء منهم، إما مختارين له طوعًا، وإما مريدين له مع كراهتهم له، ويجعلهم فاعلين له، وهذا الجبر الذي هو قهره بقدرته لا يقدر عليه غيره، وليس هو كإجبار غيره، وإكراهه من وجوه:

منها: أن ما سواه عاجز لا يقدر أن يجعل العباد مريدين لما يشاؤه، ولا فاعلين له.

ومنها: أن غيره قد يجبر الغير ويكرهه إكراهًا يكون ظالًما به، والله تعالى عادل لا يظلم مثقال ذرة.

ومنها: أن غيره قد يكون جاهلا، أو سفيها لا يعلم ما يفعله، وما يجبر عليه، لا يقصد حكمة تكون غير ذلك، والله عليم حكيم، ما خلقه وأمر به له فيه حكمة بالغة صادرة من علمه وحكمته وقدرته[1].

ويبين ابن القيم – رحمه الله – أن منشأ ضلال من ضل من الأمم قبلنا، ومنشأ البدع أيضًا الأقوال المشتبهة المحتملة التي تحمل عدة معان، ويكون ما فيها من الاشتباه في المعنى، والإجمال في اللفظ ما يوجب تناولها بحق وباطل. قال رحمه الله:

(قال تعالى:{ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} (البقرة/ ٤٢)، فنهى عن لبس الحق بالباطل وكتمانه. ولبسه به خلطه حتى يلتبس أحدهما بالآخر، ومنه التلبيس، وهو التدليس والغش الذي يكون باطنه خلاف ظاهره، فكذلك الحق إذا لبس بالباطل يكون فاعله قد أظهر الباطل في صورة الحق، وتكلم بلفظ له معنيان: معنى صحيح ومعنى باطل، فيتوهم السامع أنه أراد المعنى الصحيح ومراده الباطل، فهذا من الإجمال في اللفظ)[2] .

---

[1]- انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (٢٢٦/٥-٢٢٧)

[2]- مختصر الصواعق المرسلة ، الموصلي ، تعليق: الحسن العلوي، أضواء السلف، د. ط– د.ت.، (٣١٥/١)

والسلف رحمهم الله لا يتداولون أي مصطلح بينهم إلا بعد الاستفسار عن مدلوله ومعناه، فمن المصطلحات ما يُقبل إذا كان يحمل حقًا محضًا ولم يترتب عليه محذور شرعي، ومن المصطلحات ما يُمنع منه بإطلاق كالمصطلحات التي تحمل معنىً باطلًا محضًا، ومن المصطلحات ما لا يستعملونه، كما أنهم لا يقبلونه ولا يردونه حتى يُستفصل عنه لأنه يحمل حقًا وباطلًا، واضطرب معناه في عقول الناس فالحق الذي يحمله يدعو إلى الباطل.. والباطل الذي يحمله ينفِّر من قبول الحق، ولما ظهرت المصطلحات التي تحمل حقًا وباطلًا تحرز منها السلف فلم يقبلوها ولم يردوها لأنها جمعت بين حق وباطل، وإنما تكلموا بها في المناظرة والجدال والرد على المخالفين وكانت لغتهم مع الناس بيان معاني الكتاب والسنة وإثبات ما أثبته الله ورسوله ونفي ما نفاه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم[٢] ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: (والأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة المشتبهة، لما فيها من لبس الحق بالباطل، مع ما توقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة، بخلاف الألفاظ المأثورة والألفاظ التي تثبت معانيها فإن كان مأثورًا حصلت به الألفة وما كان معروفًا حصلت به المعرفة، فإذا لم يكن اللفظ منقولًا ولا معناه معقولًا ظهر الجفاء والأهواء!!)[٣].

ولفظ الجبر من هذا القبيل ، يقول ابن تيمية رحمه الله : (فالأئمة منعت من إطلاق القول بإثبات لفظ الجبر أو نفيه لأنه بدعة يتناول حقًا وباطلًا)[٤] ، وفي كتاب السنة للخلال: سئل الزبيدي والأوزاعي عن الجبر، فقال الزبيدي: أمر الله أعظم، وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل، ولكن يقضي ويقدر، ويخلق ويجبل عبده على ما أحبه، وقال الأوزاعي: ما أعرف للجبر أصلًا من القرآن ولا السنة، فأهاب أن أقول ذلك، ولكن القضاء، والقدر، والخلق، والجبل، فهذا يعرف في القرآن والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)[٥].

قال ابن تيمية: (فهذان الجوابان اللذان ذكرهما هذان الإمامان في عصر تابعي التابعين من أحسن الأجوبة... وجواب الأوزاعي أقوم من جواب الزبيدي لأن الزبيدي نفى الجبر، والأوزاعي منع إطلاقه، إذ هذا اللفظ قد يحتمل معنى صحيحًا، فنفيه قد يقتضي نفي الحق والباطل)[٦]، وكذلك إثباته قد يقتضي إثبات الحق والباطل، والصواب الإعراض عنه، أو التفصيل في الجواب[١].

المطلب الثاني: نشأة القول بالجبر وأسباب ظهوره:

---

[٢]- انظر: ابن تيمية: أحمد بن عبدالحليم ، التفسير الكبير،: دار الكتب العلمية ، بيروت: تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ، ط١-١٤٠٨هـ ،(٦/٤٠٨-٤١٤)-؛ محمد إبراهيم الحمد بتصرف ،مصطلحات في كتب العقائد، ، دار ابن خزيمة ، الرياض: ، ط١- د.ت ،(٥٦)؛ ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية ،(١/٢٦٦)

[٣]- ابن تيمية: أحمد بن عبدالحليم ، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، الرياض: جامعة الإمام ،ط٢-١٤١١هـ، (١/٢٧١)

[٤]- المرجع نفسه (١/٢٥٥-٢٥٦)

[٥] - السنة، الخلال : أبو بكر أحمد بن محمد ، تحقيق: عطية الزهراني، دار الراية، الرياض: ط١-١٩٨٩م.، (٣/٥٥٥)

[٦]- ابن تيمية ،درء تعارض العقل والنقل، (١/٦٧-٦٩).

[١] - انظر: ، مجموعة من المؤلفين الموسوعة العقدية، ، الناشر: موقع الدرر السنية على الإنترنت بإشراف: الشيخ علوي السقاف. (١/١٠٠)

أولاً: نشأة القول بالجبر: قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: (ثم كثر الخوض في القدر،.... وصار نزاع الناس في الإرادة وخلق أفعال العباد، فصاروا في ذلك حزبين: النفاة يقولون: لا إرادة إلا بمعنى المشيئة وهو لم يرد إلا ما أمر به، ولم يخلق شيئًا من أفعال العباد، وقابلهم الخائضون في القدر من المجبرة مثل: الجهم بن صفوان وأمثاله، فقالوا: ليست الإرادة إلا بمعنى المشيئة، والأمر والنهي لا يستلزم إرادة، وقالوا: العبد لا فعل له ألبتة ولا قدرة، بل الله هو الفاعل القادر فقط)[٢].

ويقول ابن القيم: (ثم نبغ في عهدهم وأواخر عهد الصحابة مجوس هذه الأمة الذين يقولون: لا قدر، وأن الأمر أنف، فمن شاء هدى نفسه، ومن شاء أضلها، ومن شاء بخسها حظها وأهملها، ومن شاء وفقها للخير وكمّلها، كل ذلك مردود إلى مشيئة العبد، ومقتطع من مشيئة العزيز الحميد... ثم نبغت طائفة أخرى من القدرية، فنفت فعل العبد وقدرته واختياره، وزعمت أن حركته الاختيارية – ولا اختيار – كحركة الأشجار عند هبوب الرياح، وكحركات الأمواج، وأنه على الطاعة والمعصية مجبور، وأنه غير ميسر لما خلق له، بل هو عليه مقسور ومجبور)[٣].

تفاوتت آراء مؤرخي الفرق والمعتنين بدراسة المقالات والنحل حول مكان نشأة القول بالجبر، فمنهم من يرى أن القول بالجبر ظهر في الشام، بينما البعض الآخر ذهب إلى أن أول ظهوره كان بالبصرة ولكلٍ مستنده[٤] ،وما يعنينا هنا أن أكثر المصادر التاريخية تكاد تجمع،[٥] على أن أول من قال بالجبر هو: الجهم بن صفوان[٦].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (وأول من ظهر عنه إنكار ذلك هو الجهم بن صفوان وأتباعه، فحكي عنهم أنهم قالوا: إن العبد مجبور، وأنه لا فعل له أصلًا، وليس بقادر أصلًا.. وكان ظهور جهم ومقالته في تعطيل الصفات، وفي الجبر والإرجاء في أواخر دولة بني أمية بعد حدوث القدرية والمعتزلة وغيرهم)[٧] ، وقد رجح شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – هذا القول وأكده[٨].

ويحدد ابن تيمية – رحمه الله – المدة الزمنية لظهور الجهمية فيقول:(لما حدثت الجهمية في أواخر عصر التابعين، كانوا هم المعارضين للنصوص برأيهم، ومع هذا فكانوا قليلين مقموعين في

[٢] ـ مجموع الفتاوى (١٩/٨).

[٣]ـ ابن القيم ،شفاء العليل ،(١٠٠/١)

[٤] ـ انظر: ابن المرتضى ،المنية والأمل، دار الندى ، بيروت:.، تحقيق: محمد مشكور، ط٢ـ١٩٩٠م ، (١١٤ـ١١٥، ٢٧)

[٥] ـ انظر: الأشعري ، مقالات الإسلاميين، المكتبة العصرية ، بيروت:، تحقيق: محمد عبدالحميد ، ،د.طـ١٩٩٠م ،(٣٣٨/١) ؛ البغدادي ،الفرق بين الفرق، دار الكتب العلمية، ،بيروت: ط١ـ١٩٨٥م ،(١٥٨) ؛ ابن حزم ، الفصل في الملل والأهواء والنحل، دار الجيل ، بيروت : ، تحقيق: محمد نصر ، ، د .طـد.ت ،(٥٤/٢)؛ الشهرستاني ،الملل والنحل، (٩٨/١)؛ ابن تيمية ،الاستغاثة في الرد على البكري، ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة: ،ط١ـ١٤١٧هـ.، (١٢٨)

[٦] ـ الجهم بن صفوان: أبو محرز الراسبي، مولاهم، السمرقندي، رأس الجهمية منكر الصفات، القائل بخلق القرآن، قتله مسلم بن أحوز سنة ١٢٨هــ، انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء،)،(٢٦/٦ـ ٢٧) ؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ، مكتبة المعارف ، بيروت: ، ط٨ـ ١٩٩٠م.، (٢٦/١٠ـ٢٩)

[٧] ـابن تيمية ،مجموع الفتاوى ، (٢٢٥/٥)

[٨] – انظر: ابن تيمية، الاستغاثة في الرد على البكري ،(١٢٨)

الأمة..، وإنما صار لهم ظهور وشوكة في أوائل المائة الثالثة، لما قوّاهم من قوّاهم من الخلفاء)[١] .

وبناءً على ما سبق يمكن تحديد المدة الزمنية لظهور مذهب الجبر وهي أواخر عصر التابعين.

ثانيًا: أسباب ظهور القول بالجبر:

إن ضلال من ضلَّ في مسألة أفعال العباد له عدة مبررات وأسباب من أهمها:

١- الجهل بالكتاب والسنة، والإعراض عن منهج السلف وطريقتهم، وإعطاء العقل منزلة عَلِيَّة فوق نصوص الشرع، وتحكيم الأهواء والآراء الفاسدة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: (لكنْ كثير من المتكلمين أو أكثرهم لا خبرة لهم بما دل عليه الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين لهم بإحسان؛ بل ينصر مقالات يظنها دين المسلمين، بل إجماع المسلمين، ولا يكون قد قالها أحد من السلف، بل الثابت عن السلف مخالف لها، فلما وقع بين المتكلمين تقصير وجهل كثير بحقائق العلوم الشرعية، وهم في العقليات تارة يوافقون الفلاسفة على باطلهم، وتارة يخالفوهم في حقهم، صارت المناظرات بينهم دولًا، وإن كان المتكلمون أصح مطلقًا في العقليات الإلهية والكلية، كما أنهم أقرب إلى الشرعيات من الفلاسفة، فإن الفلاسفة كلامهم في الإلهيات والكليات قاصر جدًّا، وفيه تخليط كثير، وإنما يتكلمون جيدًا في الأمور الحسية الطبيعية، وفي كلياتها، فكلامهم فيها جيد)[٢] ، ولما لم يتقيد نفر من المسلمين بمشكاة الوحي، وقصدوا قضية القضاء والقدر بعقولهم القاصرة، وآرائهم الباطلة، وأهوائهم الفاسدة، دبّ الخلاف والنزاع بينهم.

يقول ابن القيم – رحمه الله – مبينًا أن سبب النزاع والاختلاف هو البعد عن مشكاة الوحي ومحاولة إخضاع النصوص الشرعية للأهواء والآراء الباطلة: (وأنت تجد جميع هذه الطوائف تُنزّل القرآن على مذهبها وبدعها وآرائها، فالقرآن عند الجهمية جهمي، وعند المعتزلة معتزلي، وعند القدرية قدري، وعند الرافضة رافضي، وكذلك عند أهل الباطل، وما كانوا أولياءه إن أولياءه إلا المتقون)[٣].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – مبينًا خطر الإعراض عن نصوص الكتاب والسنة وطلب الأدلة من غيرهما:

(فتبين أن قول الذين يعرضون عن طلب الهدى والعلم في كلام الله ورسوله، ويطلبونه في كلام غيره، من أصناف أهل الكلام والفلسفة والتصوف وغيرهم هم من أجهل الناس وأضلهم بطريق العلم، فكيف بمن يعارض كلامه بكلام هؤلاء الذين عارضوه وناقضوه، ويقول: إن الحق الصريح والعلم والهدى إنما هو في كلام هؤلاء المتناقضين، المعارضين لكلام رسول رب العالمين)[٣].

هكذا هم أهل الأهواء الذين يقدمون آرائهم وأهوائهم وعقولهم ويجعلونها مصدرًا يستقون منه علومهم ومعارفهم، ثم يؤولون النصوص ويطوعونها لكي

---

[١] - ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، (٥/٢٤٤-٢٤٥)

[٢] -ابن تيمية ، مجموع الفتاوى، (١٠/١٥٥).

[٣] -ابن القيم ، شفاء العليل، (٢/٥٨٩-٥٩٠).

(٣)-ابن تيمية ،درء تعارض العقل والنقل، (٥/٣٧٤).

توافق ما هدتهم إليه عقولهم القاصرة، وآرائهم الباطلة فأخذوا يضربون النصوص بعضها ببعض، ليؤكدوا على تضاربها وتناقضها[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والمقصود أن مثل هؤلاء اعتقدوا رأيًا ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين لا في رأيهم ولا في تفسيرهم)[(٢)].

٢- الجهل بكيفية الجمع بين القدر والشرع أدى بهم إلى القول بالجبر ،فالقدرية نفت أن يكون لله قدرة على أفعال العباد فعطلوا القدر بدعوى تعظيم الشرع فوقفوا عند الأمر والنهي المعارض – في معتقدهم – للقدر ، والجهمية نفت أن يكون للإنسان قدرة أصلًا، وبناءً على ذلك عطّلوا الشرع وأبطلوا التكاليف الشرعية بدعوى تعظيم القدر ، فوقفوا عند القدر المعارض –كما يعتقدون – للأمر والنهي، وهذا الجهل يرجع – كما بينّا سابقًا – إلى أن القدرية والجبرية ساووا بين الإرادة والمحبة والرضا وجعلوها بمعنى واحد[(٣)].

والقدر موجب الإرادة الكونية ، والشرع موجب الإرادة الشرعية، وما يقع من أفعال المكلفين تجري فيه الأحكام الكونية والأحكام الشرعية، فطاعة المؤمن موجب الإرادتين ، وكفر الكافر موجب الإرادة الكونية، والإرادتان تجتمعان في إيمان المؤمن، وتنفرد الإرادة الكونية في كفر الكافر ومعصية العاصي، إذن فالشرع والقدر بينهما ارتباط من حيث تعلقهما بأفعال العباد[(٤)].

وقد أشار شيخ الاسلام ابن تيمية إلى ضلال القدرية والجبرية في هذا الجانب فقال – رحمه الله – : (فمن أعرض عن الأمر والنهي والوعد والوعيد ناظرًا إلى القدر، فقد ضل، ومن طلب القيام بالأمر والنهي معرضًا عن القدر، فقد ضل، بل المؤمن كما قال تعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} (الفاتحة/ ٥) ، فنعبده اتباعًا للأمر، ونستعينه إيمانًا بالقدر)[(٥)].

٣- ومن المبررات التي دعت الجهمية إلى القول بأن الإنسان مجبور على أفعاله لا إرادة له ولا مشيئة – كما يزعمون – قولهم إنه لا يجوز أن يوصف الله تعالى بصفة يوصف بها خلقه لأن ذلك يلزم منه التشبيه، فنفوا كونه حيًا عالمًا، وأثبتوا كونه: قادرًا فاعلًا خالقًا؛ لأنه لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة والفعل والخلق، فبالغوا في نفي التجسيم والتشبيه بين الله وخلقه حتى وصل الأمر بهم إلى التعطيل المحض[(١)] ، فنفوا قدرة الإنسان وإرادته فرارًا من تشبيهه بالله فقالوا بالجبر الخالص[(٢)].

وأشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى نفس المعنى فذكر عن الجهم وأتباعه أنه: (حكي عنهم أنهم قالوا: إن العبد مجبور، وإنه لا فعل له أصلًا وليس بقادر أصلًا، وكان الجهم غاليًا في تعطيل الصفات، فكان

(١)- انظر: المحمود ، القضاء والقدر، (٢٣٥) بتصرف.
(٢)-ابن تيمية.، مجموع الفتاوى ، (١٦٠/٨)
(٣)– راجع : مسألة منشأ الخلاف في أفعال العباد ص (٥-٩)
(٥)- انظر: البراك ، شرح الرسالة التدمرية لأبن تيمية ،(٣١-٣٣)، موقع فضيلة الشيخ عبدالرحمن بن ناصر البراك،www.albarrak.islamlight.net
(٦)- ابن تيمية ،مجموع الفتاوى ، (٥/ ٤٠)
(١) - انظر: الشهرستاني. ،الملل والنحل ، (٨٦/١)
(٢)- انظر: دسوقي ،القضاء والقدر في الإسلام، (١٤١/٢).

ينفي أن يسمي الله تعالى باسم يسمي به العبد، فلا يسمى شيئًا، ولا حيًا، ولا عالمًا، ولا سميعًا، ولا بصيرًا، إلا على وجه المجاز، وحكي عنه أنه كان يسمي الله – تعالى – قادرًا، لأن العبد عنده ليس بقادر، فلا تشبيه بهذا الاسم على قوله)[٣] .

٤– ومن الأمور التي تُعد من أهم الأسباب لنشوء بدعة الجبر تأثر الجهمية بالفلاسفة، فاستقوا منهم ومن كتبهم وعقائدهم كثير من الآراء الفاسدة، والأفكار المنحرفة التي تسرب منها الشيء الكثير ومن ذلك عقيدة الجبر[٤].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: (كما أن قول الجهمية وهؤلاء الفلاسفة في مسائل الأسماء والصفات، ومسائل الجبر والقدر متقاربان)[٥].

المطلب الثالث: الجبرية الجهمية:

لم ينفرد الجهم بالقول بالجبر بل له ضلالات كثيرة منها قوله: إن الله لا يجوز أن يوصف بصفة وصف بها خلقه، لأن ذلك يقتضي تشبيهًا، ومنها قوله: إن الجنة والنار تفنيان بعد دخول أهلهما فيهما، ونفى الرؤية، وقال بخلق القرآن، وجعل الإيمان بالله مجرد معرفة القلب[٦].

يقول شيخ الاسلام ابن تيمية :(ثم ظهر جهم من ناحية المشرق من ترمذ، ومنها ظهر رأي جهم؛ ولهذا كان علماء السنة بالمشرق أكثر كلامًا في رد مذهبهم من أهل الحجاز والشام والعراق،... وإنما اشتهرت مقالتهم من حين محنة الإمام أحمد وغيره من علماء السنة، فإنهم في إمارة المأمون قووا وكثروا،... والمقصود هنا أن جهمًا اشتهر عنه بدعتان: إحداهما: نفي الصفات. والثانية: الغلو في القدر والإرجاء، فجعل الإيمان مجرد معرفة القلب، وجعل العباد لا فعل لهم ولا قدرة)[٧] .

والذي يعنينا من ضلالاته ما يتعلق بالجبر في أفعال العباد، والذي ازداد ظهورًا بعده على يد من بعده، حتى انقسموا إلى : جبرية غلاة وجبرية متوسطة[٨]، يقول ابن تيمية – رحمه الله –: (الجبري المحض: الذي لا يثبت للعبد قدره)[٩].

وزعمت الجبرية أنه لا فعل للعبد أصلًا، فالفعل فعل الرب لا فعل العبد، وبناء عليه فالعبد عندهم لا يقدر على شيء، ولا يوصف بالاستطاعة، وإنما هو مجبور على أفعاله، لا قدرة له عليها، ولا قصد، ولا اختيار، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، وتنسب الأفعال إلى العبد مجازًا، كحركة الأشجار عند هبوب الريح، وكحركات الأمواج[١] .

(٣)- ابن تيمية، مجموع الفتاوى ،(٢٢٥/٥)

(٤) - انظر: المحمود، القضاء والقدر،(١١٧)

(٥)- ابن تيمية ، مجموع الفتاوى،(٣١٧/٤).

(٦)- انظر: ابن تيمية بيان تلبيس الجهمية أو نقض تأسيس الجهمية،، مطبعة الحكومة ، مكة المكرمة ، تصحيح: محمد عبد الرحمن،: ، ط١-١٣٩١هـ، (٨/١) -،، ابن تيمية ، مجموع الفتاوى (١١٨/٥-١١٩ ، ١٦٩) -(٣٣/٦-٣٦)- (٢١٥/٧-٢١٦) ؛ الشهرستاني ،.الملل والنحل ، (٧٩/١-٨٢)

(٧)- ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ،(١١٨/٥).

(٨)- الشهرستاني ، الملل والنحل، (٩٧/١)

(٩)- ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ،(٦٤/٥).

(١)- انظر: السفاريني ،لوامع الأنوار البهية، دار الكتب العلمية، بيروت: تعليق : عادل بن سعد ، د. ط – د. ت ،(٢٦٥/١-٢٦٩) ؛ البغدادي ، الفرق بين الفرق، (١٥٨) ؛ ابن حزم ،الفصل في الملل والأهواء والنحل، (٥٤/٢) ؛ الرزاي ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، تعليق: محمد البغدادي، دار الكتاب العربي، ط١-١٩٨٦م. ، (٨٩-٩٠)

ولما قالوا ذلك، أُطلق عليهم اسم: الجبرية؛ إذ نزعوا عن الإنسان صفة الإرادة والاختيار، وجعلوه مسيرًا لا مخيرًا، أو مجبورًا لا مختارًا، ومضمون هذا الرأي معارض تمام المعارضة لحرية الإنسان واختياره، فلا حرية مع الجبر(٢) .

قال ابن القيم رحمه الله : (وقالت طائفة أخرى وهم جهم وأتباعه: أن القادر على الحقيقة هو الله وحده، وهو الفاعل حقًا، وما سواه ليس بفاعل على الحقيقة ولا كاسب أصلًا، بل هو مضطر إلى جميع ما فيه من حركة وسكون، وقول القائل: قام، وقعد، وأكل وشرب مجاز، بمنزلة مات، وكبر، ووقع، وطلعت الشمس وغربت، وهذا قول الجبرية الغلاة)(٣) .

والجهم بن صفوان – كما ذكرنا سابقًا – هو أول من قال بالجبر واعتنق مذهبه كثيرًا من الناس، سموا جهمية نسبة إليه، كما سموا جبرية لاعتناقهم مذهبه في أفعال العباد، ومذهب الجبر ليس حكرًا على الجهمية بل إن كثيرًا من الفرق اعتنقته، ولغلو الجهمية في هذه المسألة اشتهروا بها ، وأصبح مسمى الجبرية مرادف لمسمى الجهمية، وبالرجوع إلى كتب الفرق والمقالات نجد أن مذهب الجهم بن صفوان وأتباعه يمثل الجبر الخالص الذي لا يثبت للعبد أي قدرة أو اختيار(٤).

(٢)- انظر: لطف الله خوجة ، فلسفة الحرية الدينية، ، رابطة العالم الإسلامي، دورية :دعوة الحق العدد(٢٣٠)،٢٠٠٩م. ،(٢٤)

(٣)- ابن القيم ، شفاء العليل ،(٤٥٩/٢).

(٤) - انظر: الأشعري ،مقالات الإسلاميين، (٢٧٩) ؛ البغدادي ،الفرق بين الفرق، (١٥٨) ؛ ابن القيم ، شفاء العليل،(٤٥٩/٢) ؛ الشهرستاني ، الملل والنحل،(٩٧/١) ؛ ابن قتيبة ،الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، ؛ دار الراية ، الرياض: تحقيق: عمر أبو عمر: ، ط١-١٤١٢هـــ ،(٣٠)

وقد أُطلق على الجهمية قدرية ، لخوضهم في القدر بخلاف مقتضى النصوص الشرعية وفهم السلف، يقول ابن تيمية رحمه الله:(ولهذا كان يدخل عندهم المجبرة في مسمى القدرية المذمومين ، لخوضهم في القدر بالباطل ، إذ هذا جماع المعنى الذي ذُمت به القدرية)(٥) .

المطلب الرابع: أقسام الجبرية:

مثّل الجهم بن صفوان ومن تبعه الجبر المحض وهو المبالغة في إثبات القدر حتى وصلوا بالإنسان إلى مرتبة أدنى من الحيوان بل من النبات أيضاً (٦) ،وفي مقابل الجهم وأتباعه ظهر لنا من الجبرية من يثبت للعبد قدرة غير مؤثرة(٧)وهم من أطلق عليهم الجبرية المتوسطة(٨).

ويقسم الآمدي الجبرية إلى قسمين :

جبرية خالصة: وهي التي لا تثبت للعبد ، فعلًا ، ولا كسبًا كالجهمية.

وجبرية متوسطة : وهي التي لا تثبت للعبد فعلًا، ولكن تثبت له كسبًا كالأشعرية(١).

ويفسر ابن تيمية – رحمه الله – كسب الأشعري فيقول: (وفُسر الكسب بأنه ما حصل في محل القدرة المحدثة مقرونًا بها، ووافقه على ذلك طائفة من

(٥) – ابن تيمية ، درء تعارض العقل ،(٦٥/١-٦٦)

(٦)- انظر: ابن رشد ، مناهج الأدلة في عقائد أهل الملة، ، مكتبة الأنجلو المصرية ، تحقيق: محمود قاسم، ط٢ -٢٠٠٣م. ، (١٠٥)

(٧) –انظر: السفاريني، لوامع الأنوار، (٢٧٠/١) ؛ الشهرستاني. ، الملل والنحل ، (٧٢/١)

(٨) - البغدادي ،الفرق بين الفرق،(٢٦) ؛ الشهرستاني. الملل والنحل ، (٧٢/١)

(١) – انظر: لآمدي ، أبكار الأفكار في أصول الدين ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة : تحقيق: أحمد المهدي، د.ط-٢٠٠٤ م. (٩١/٥)

الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد، وأكثر الناس طعنوا في هذا الكلام وقالوا عجائب الكلام ثلاثة: طفرة النّظام[٢]، وأحوال أبي هاشم[٣]، وكسب الأشعري)[٤] ، وجمهور الأشاعرة قالوا: بأن للعبد كسبًا وهو ليس مجبورًا على فعله، بل مكتسب لأفعاله من طاعة ومعصية لأن الله تعالى يقول: {لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ}(البقرة/ ٢٨٦)[٥] ؛ أي من ثواب الطاعة وعقاب المعصية، فالأشاعرة أخرجوا مصطلحًا جديدًا هو اقتران الفعل الذي يحدثه العبد بفعل الله جل وعلا، فالفعل فعل الله ، والعبد حصل له العمل، لكن النتيجة هي الكسب، فالعبد في الظاهر يعمل باختياره ولكنه في الباطن مفعول به وهذا القول في ظاهره يرجع إلى الجبر، فالكسب عندهم عبارة عن اقتران المقدور بالقدرة الحادثة، من غير أن يكون لها أثر فيه[٦].

وحينما سُئل شيخ الإسلام ابن تيمية: هل الكسب مؤثر في وجود الفعل أو غير مؤثر: أجاب رحمه الله فقال: أن هذا سؤال فاسد؛ إن أخذ على ظاهره، لأن كسب العبد هو نفس فعله و صنعه؛ فكيف يقال هل يؤثر كسبه في فعله؟ أو هل يكون الشيء مؤثرًا في نفسه؟ و إن حسب حاسب أن الكسب هو التعاطي و المباشرة و قصد الشيء و محاولته؛ فهذه كلها أفعال يقال فيها ما يقال في أفعال البدن من قيام و قعود ، والفعل هو الكسب، لا يعقل شيئان في المحل أحدهما فعل والآخر كسب[٧].

ومع خروج الأشاعرة بنظرية الكسب للتوسط بين مذهب المعتزلة والجهمية ، إلا أنهم عجزوا عن إعطاء تفسير واضح لمفهوم الكسب ووقعوا في التناقض والاضطراب والحيرة يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :(فالذين جعلوا العبد كاسبًا غير فاعل؛ من أتباع الجهم بن صفوان وحسين النجار وأبي الحسن الأشعري وغيرهم، كلامهم متناقض، ولهذا لم يمكنهم أن يذكروا في بيان هذا الكسب والفرق بينه وبين الفعل كلامًا معقولًا، بل تارة يقولون هو المقدور بالقدرة الحادثة، وتارة يقولون ما قام بمحل القدرة أو بمحل القدرة الحادثة، وإذا قيل لهم ما القدرة الحادثة؟ قالوا: ما قامت بمحل الكسب، ونحو ذلك من العبارات التي تستلزم الدوار)[١].

---

(٢) – طفرة النّظام: هي انزلاقة انفرد بها النظام المعتزلي دون سائر المعتزلة وهي القول بأن الله خلق هذه الموجودات دفعة واحدة على ما هي عليه الآن ، من نبات وحيوان وجبال وبحار ، ولم يتقدم خلق آدم على ذريته غير أن الله أكمن بعضها في بعض ، فالتقدم والتأخر إنما يقع في ظهور هذه الموجودات في أماكنها دون حدوثها ووجودها. انظر: مجموعة رسائل الجامي في العقيدة والسنة ، الجامي : محمد أمان (٢٧٤) ، دار ابن رجب ، ط١- ١٩٩٣م

(٣) - أحوال أبي هاشم: المراد بها الصفات المعنوية التي انفرد بإثباتها أبو هاشم دون سائر المعتزلة من نفيه لصفات المعاني ، أي أنه ينفي العلم والقدرة والإرادة إلى آخر الصفات ثم يثبت كونه عالما وقادرًا ومريدًا ، وهذه الكوكنة هي الأحوال . انظر: الجامي (٢٧٤) ،مجموعة رسائل الجامي في العقيدة والسنة .

(٤) - ابن تيمية.، منهاج السنة النبوية، (٣٢٣/١)

(٥) _انظر: ابن تيمية ، ،مجموع الفتاوى، (١٩١/٥-١٩٤).

(٦) - انظر: أبو بكر بن الطيب الباقلاني ، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث ، تحقيق: محمد الكوثري، ، ط٢-١٤٢١هـ ،(٤٣-٤٤) ـــ ؛ وكتاب: أبو الحسن الأشعري ،اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، مطبعة: مصر ، تعليق: حمودة غرابة، ، د. طـ د.ت.، (٧٢ وما بعدها)

(٧) – انظر: ابن تيمية ، مجموع الفتاوى،(١٩٢/٥) ؛ ابن تيمية ، منهاج السنة ،(٢٠٩/٣-٢١٠).

(١) – ابن تيمية ،منهاج السنة النبوية ، (٢٠٩/٣-٢١٠)

قول الأشاعرة بالكسب جعل شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم يؤكدان أن الأشاعرة جبرية في أفعال العباد ، يقول ابن تيمية – رحمه الله – عند بيان نقطة الالتقاء بين الاشاعرة والجهمية: (فليسوا – أي الأشعرية – موافقين لجهم من كل وجه، وإن كانوا أقرب الطوائف إليه في الإيمان وفي القدر أيضًا، فإنه رأس الجبرية يقول: ليس للعبد فعل ألبته، والأشعري يوافقه على أن العبد ليس بفاعل ولا له قدرة مؤثرة في الفعل، ولكن يقول هو كاسب، وجهم لا يثبت له شيئًا، لكن هذا الكسب يقول أكثر الناس أنه لا يعقل، فلا فرق بين الفعل الذي نفاه والكسب الذي أثبته)[٢].

قال ابن القيم رحمه الله :(قالت الجبرية الكسب اقتران الفعل بالقدرة الحادثة من غير أن يكون لها فيه أثر)[٣]، وابن القيم في كتبه عند قوله : قالت الجبرية يقصد بهم الأشاعرة لا سيما إن ذُكر ذلك مقروناً بالكسب يقول رحمه الله :(وكسب الجبرية لفظ لا معنى له ولا حاصل تحته وقد اختلفت عباراتهم فيه وضربوا له الأمثال وأطالوا فيه المقال)[٤].

ويتضح مما سبق أن الجهمية تمثل رأس الجبرية الغلاة بينما الأشاعرة تمثل الجبرية المتوسطة.

المبحث الثاني: شبهات الجهمية العقلية وإبطالها:

تمهيد:

للعقل قيمة عظيمة ومنزلة كبيرة في القرآن الكريم رسم الشرع حدوده التي يجب أن نقف عندها ولا نتجاوزها، لكن أهل البدع من الفلاسفة وأهل الكلام تجاوزوا هذه الحدود وخالفوها، فعظّموا العقل وأدلته ورفعوهما فوق منزلتهما وسلموا لهما تسليمًا مطلقًا وبالغوا في النظر العقلي ، واستخدموا الحجج العقلية لمناقشة المسائل العقدية ، واعتبروا حكم العقل هو الحكم الصادق المبرأ عن الزيغ والخطأ، هذه الثقة المطلقة بالعقل دفعتهم إلى تبني قاعدة يقوم عليها منهجهم هي تقديم العقل على النقل[٥] .

إن قاعدة تقديم العقل على النقل هي في الأساس فكرة فلسفية أول من قال بها الفارابي[٦] ثم ابن سينا[٧] ، تم من خلالها اخضاع النصوص الشرعية لقانون التأويل الذي بدوره أدى إلى إنكار ظواهر النصوص في

(٢) ـ ابن تيمية ،النبوات، أضواء السلف ، الرياض: تحقيق: عبد العزيز الطويان، الرياض: ، ط١ـ١٤٢٠هـــ، (٥٨٠/١ـ٥٨١)

(٣) – ابن القيم، شفاء العليل

(٤) ـ ابن القيم ،شفاء العليل، (٧٥٩/٢)

(٥) – انظر: ابن تيمية ، درء تعارض العقل ، (٢٩/١ـ٣٠؛ ١٩١ـ١٩٣)

(٦)ـ أبو نصر محمد بن محمد طرخان المعروف بالفارابي، أطلق عليه اسم المعلم الثاني بعد أرسطو المعلم الأول، وقد اقتفى أثره في المنطق والطبيعيات ، وهو تركي الأصل ينسب إلى فأراب وقيل إلى فارياب من خرسان ،ولد سنة ٢٥٧هـ وتوفي سنة ٣٣٩هـ ، ارتحل إلى بغداد لطلب العلم تتلمذ على يد أبي بشر متي بن يونس المسيحي من مترجمي الكتب اليونانية الذي انتهت إليه رئاسة المنطق في عهده وتلقى عنه الفارابي الحكمة ، نشأ على قراءة كتب الفلاسفة ، وفد على بغداد حيث التقى بكبار معلمي العصر ، مثل يوحنا بن ميلان فتخرج عليهم في علم المنطق ، قام برحله إلى مصر وعاد أدراجه إلى حلب وتوفي بعد ذلك عن عمر يناهز الثمانين. انظر: الذهبي: أبو عبدالله شمس الدين ،سير أعلام النبلاء، ، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت : ،د. ط – ٢٠١٠م ،(٢٣٠/١٠ـ٢٣٢) .

(٧)ـالحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا، رأس الفلاسفة الإسلاميين الذين مشوا خلف العقول، وخالفوا الرسول ، ولد في سنة ٣٧٠هـ ، وتوفي في سنة ٤٢٨هـ ، وقد حصر الغزالي كلامه في مقاصد الفلاسفة، ثم رد عليه في تهافت الفلاسفة في عشرين مجلسًا له ، وكفره في ثلاث منها، وهي قوله بقدم العالم، وعدم المعاد الجسماني، وأن الله لا يعلم الجزئيات، وبدعه في البواقي، ويقال: إنه تاب عند الموت، فالله أعلم، من مصنفاته: القانون، والشفا، والنجاة، والإشارات، وسلامان، وإنسان، وحي بن يقظان، وغير ذلك. انظر: الذهبي: أبو عبدالله شمس الدين ،سير أعلام النبلاء، دار الكتب العلمية ، بيروت : تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا ، ،د. ط – ٢٠١٠م ، (٢٩٠/١١ـ٢٩٣) .

مسائل كثيرة، ثم سرت هذه الفكرة الخطيرة في مجال الفلسفة إلى مجال علم الكلام عند المتأخرين خاصة الإمام الرازي[١]، يقول شيخ الإسلام واصفًا منهجه في كتبه: (فليس في كتبه وكتب أمثاله في مسائل أصول الدين الكبار القول الصحيح الذي يوافق المنقول والمعقول ، الذي بعث الله به الرسول، وكان عليه سلف الأمة وأئمتها، بل يذكر بحوث المتفلسفة الملاحدة، وبحوث المتكلمين المبتدعة الذين بنوا على أصول الجهمية)[٢]، ويقول عنه أيضًا: (أبو عبدالله الرازي غالب مادته ... في كلام الفلاسفة : ما يجده في كتب ابن سينا وأبي البركات ونحوهما)[٣]

وقد تبنى الرازي قانون التأويل، وقرر في عدد من كتبه[٤]، أن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين؛ لأنها مبنية على حد زعمه على مقدمات ظنية فيجوز أن يكون في نفس الأمر دليل عقلي يناقض ما دل عليه السمع ، ولم يخطر ببال المستدل ، والمبني على الظني ظنيّ مثله[٥]،يقول في تأكيد ذلك :(اعلم أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء، ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك، فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة: إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل فيلزم تصديق النقيضين وهو محال، وإمّا أن يبطل فيلزم تكذيب النقيضين وهو محال، وإما أن يصدق الظواهر النقلية، ويكذب الظواهر العقلية وذلك باطل ... ، ولما بطلت الأقسام الثلاثة لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة)[٦].

والرازي في مسألة أفعال العباد يذهب مذهب الجبرية بنصّه على عقيدة الجبر في كثير من أقواله وجزمه بصحتها ودفاعه عنها ، ومن ذلك أنه عند تفسير قوله عز وجل: { لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا}(الأعراف /١٧٩)، قال:(احتج أصحابنا بهذه الآية على صحة قولهم في خلق الأعمال فقالوا: لا شك أن أولئك الكفار كانت لهم قلوب يفقهون بها مصالحهم المتعلقة بالدنيا، ولا شك أنه كانت لهم أعين يبصرون بها المرئيات، وآذان يسمعون بها الكلمات، فوجب أن يكون المراد من هذه الآية تقييدها بما يرجع إلى الدين، وهو أنهم ما كانوا يفقهون بقلوبهم ما يرجع إلى مصالح الدين، وما كانوا يبصرون ويسمعون ما يرجع إلى مصالح الدين.

وإذا ثبت هذا فنقول: ثبت أنه تعالى كلفهم بتحصيل الدين مع أن قلوبهم وأبصارهم وأسماعهم ما كانت صالحة لذلك، وهو يجري مجرى المنع عن الشيء والصد عنه مع الأمر به، وذلك هو المطلوب، قالت

(١) – انظر: عبدالحميد، في الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر، دار الهاني للطباعة والنشر، مصر: ،د.ط-٢٠٠٣م.، (٨٣-٨٥)
(٢)- ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، (١١٨/١٠)
(٣) – ابن تيمية ،درء تعارض العقل والنقل، (١٥٩/٢)
(٤) – مثل كتاب : الرازي ،أساس التقديس ، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت : ،د.ط- ١٤١٥هـ ،(٢٢٠- ٢٢١)؛ الرازي: ، والمطالب العالية في العلم الإلهي ، المكتبة الازهري ، القاهرة: تحقيق: أحمد حجار ، القاهرة: ، د.ط – ١٤٠٧هـ ،(٧٢/٩)؛ ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ، الفخر الرازي ،راجعه: طه سعد، دار الكتاب العربي،ط١-١٩٨٤م؛ (١٤٢)؛ الفخر الرازي ، الأربعين في أصول الدين؛ مكتبة الكليات الأزهرية ،تحقيق: أحمد السقا، القاهرة: ، ط١-١٤٠٦هـ ، (٣٢١/١)-.
(٥) – أنظر: درء تعارض العقل (٢٩٩/٥) ؛ (٦/ ٥).

(٦) – الرازي ، أساس التقديس في علم الكلام ،.(٣١٦)

المعتزلة لو كانوا كذلك، لقبح من الله تكليفهم، لأن تكليف من لا قدرة له على العمل قبيح غير لائق بالحكيم. فوجب حمل الآية على أن المراد منه أنهم بكثرة الإعراض عن الدلائل وعدم الالتفات إليها صاروا مشبهين بمن لا يكون له قلب فاهم ولا عين باصرة ولا أذن سامعة.

والجواب: أن الإنسان إذا تأكدت نفرته عن شيء، صارت تلك النفرة المتأكدة الراسخة مانعة له عن فهم الكلام الدال على صحة الشيء، ومانعة عن إبصار محاسنه وفضائله، وهذه حالة وجدانية ضرورية يجدها كل عاقل من نفسه. ولهذا السبب قالوا في المثل المشهور – حبك الشيء يعمي ويصم – إذا ثبت هذا فنقول: إن أقواما من الكفار بلغوا في عداوة الرسول عليه الصلاة والسلام وفي بغضه وفي شدة النفرة عن قبول دينه والاعتراف برسالته هذا المبلغ وأقوى منه، والعلم الضروري حاصل بأن حصول البغض والحب في القلب ليس باختيار الإنسان، بل هو حاصل في القلب شاء الإنسان أم كره.

إذا ثبت هذا فنقول: ظهر أن حصول هذه النفرة والعداوة في القلب ليس باختيار العبد، وثبت أنه متى حصلت هذه النفرة والعداوة في القلب، فإن الإنسان لا يمكنه مع تلك النفرة الراسخة والعداوة الشديدة تحصيل الفهم والعلم، وإذا ثبت هذا ثبت القول بالجبر لزومًا لا محيص عنه.... ، وذكر الشيخ الغزالي رحمه الله في كتاب " الإحياء " فصلا في تقرير مذهب الجبر، ثم قال فإن قيل: إني أجد من نفسي أني إن شئت الفعل فعلت، وإن شئت الترك تركت، فيكون فعلي حاصلا بي لا بغيري ثم قال: وهب أنك وجدت من نفسك ذلك إلا أنا نقول: وهل تجد من نفسك أنك إن شئت أن تشاء شيئا شئته، وإن شئت أن لا تشاء لم تشأه، ما أظنك أن تقول ذلك، وإلا لذهب الأمر فيه إلى ما لا نهاية له: بل شئت أو لم تشأ فإنك تشاء ذلك الشيء، وإذا شئته فشئت أو لم تشأ فعلته، فلا مشيئتك به ولا حصول فعلك بعد حصول مشيئتك بك فالإنسان مضطر في صورة مختار)[١] .

كما صرح الرازي بالجبر في أفعال العباد في أكثر من موضع في كتبه ومن ذلك قوله:(أفعال العباد بقضاء الله تعالى وقدره وأن الإنسان مضطر في اختياره وأنه ليس في الوجود إلا الجبر)[٢]، وقوله: (الحق إما الجبر ، وإما القول بنفي الصانع)[٣] ، وكذا قوله : (أعمال الجوارح مربوطة بأحوال القلوب، وكل حالة من أحوال القلب فإنها مستندة إلى حالة أخرى حصلت قبلها، وإذا وقف الإنسان على هذه الحالة علم أنه لا خلاص من الاعتراف بالجبر)[٤] ، ومع أن الرازي من أشهر رجالات الأشاعرة ، إلا أنه يذهب إلى القول بالجبر ويصرح به كما ذكرنا سابقًا ويؤكد على أن :(الكسب اسم بلا مسمى)[١] وقد

---

(١) – الفخر الرازي، تفسير مفاتيح الغيب ، دار الفكر، بيروت : ط١-١٤٠١ه ، (٦٧/١٥-٦٨) .
(٢) - الفخر الرازي، المباحث المشرقية في علم الإلهيات و الطبيعيات ، طبعة مجلس دائرة المعارف، الهند: د. ط - ١٣٤٣هـ، (٥١٧/٢)
(٣) - الرازي ،المطالب العالية في العلم الإلهي ،(١٧٠/٢)
(٤) - الفخر الرازي ،تفسير مفاتيح الغيب ، (٦٨/١٥)
(١) – الفخر الرازي ، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ، (٢٨٨).

اتضح أن الاشاعرة – عند تحقيق معنى الكسب – جبرية في باب القدر كما أكد ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم الجوزية[٢] ، وبما أنه لا توجد مصادر للجبرية يمكن من خلالها معرفة أدلتهم التي استدلوا بها على مذهبهم ، وكل ما يذكر لهم من أدلة هو ما ذكره غيرهم ممن ناقش مذهبهم أو رد عليه، ولأني لم أجد ممن تبنى مذهب الجبرية أكثر انتصارًا له وتفصيلًا لأدلته وتصريحًا بلوازم قوله من فخر الدين الرازي في تقريره للقول بالجبر، فسيتم الاعتماد على ما ذكره في كتبه من أدلة وبراهين عقلية مطولة لإثبات أن العبد مجبر على أفعاله لاسيما أنه أحد أعلام الأشاعرة الذين صّرحوا بأن الكسب هو الجبر وكان يؤكد على ذلك ويقول: (مذهبنا أن مجموع القدرة مع الداعي مستلزم للفعل، وعلى هذا التقدير فالكسب حاصل للعبد)[٣] فهو هنا يثبت الكسب بمعنى الجبر ويقول(حصول الأثر عند ذلك المجموع، يكون واجباً وهو الجبر)[٤].

المطلب الأول: الشُّبه العقلية لمذهب الجهمية في أفعال العباد:

من المؤكد أن الانحراف الذي وقعت فيه الجهمية في مسألة أفعال العباد نتج عن الشبه التي أنتجتها عقولهم والتصور القاصر والمحدود لقدرة العبد التي انتفت بجانب قدرة الله – تعالى – على حد زعمهم، فأنكروا وأولوا وحرفوا بسببها ما ثبت في النصوص الشرعية، وقدموا العقل على النقل، وحكّموا العقل على الشرع، وانتهى بهم الأمر في آخر المطاف إلى الضلال والانحراف، يقول شيخ الاسلام ابن تيمية:(مُعارضة القران بمعقول أو قياس فهذا لم يكن يستحله أحد من السلف، وإنما ابتُدع ذلك لما ظهرت الجهمية والمعتزلة ونحوهم ، ممن بَنَوْا أصول دينهم على ما سمَّوه معقولًا وردُّوا القران إليه ، وقالوا : إذا تعارض العقل والشرع إما أن يفّوض أو يُتأوَّل ، فهولاء من أعظم المجادلين في آيات الله بغير سلطان أتاهم)[٥].

ويبرر الرازي اعتماده على الأدلة العقلية فيقول: (وأعلم أنه كان يجب علينا أن نبتدئ في الاستدلال بكتاب الله تعالى ثم بسنة رسوله ثم بالدلائل العقلية، تقديمًا للنص، إلا أنا لما تأملنا، وجدنا الاستدلال بتلك النصوص لا يظهر كل الظهور إلا بعد الإحاطة بتلك العقليات، فلهذا السبب قدمنا الدلائل العقلية)[٦] .

وفيما يلي عرض لأهم الشبه العقلية[١] التي تمسك بها الجهمية في قولهم بالجبر مع إبطالها والرد عليها وفق منظور أهل السنة والجماعة.

١–الشبهة العقلية الأولى:(دليل الممكن والواجب):

---

(٢) – ابن تيمية ،مجوع الفتاوى، (٦٤/٥-٦٧) ؛ ابن تيمية ؛ النبوات، انظر ص(١٨)،، (٥٨٠/١-٥٨١)
(٣)- الفخر الرازي ، التفسير الكبير ، (٧٠/١٩)
(٤)- الفخر الرازي ،المطالب العالية، (٤١/٩)

(٥) – ابن تيمية ، الاستقامة ،تحقيق: محمد رشاد سالم ،د.ط-د.ت.، (٢٣/١)
(٦) - الرازي ، المطالب العالية،: دار الكتاب العربي، بيروت :تحقيق: أحمد حجازي السقا، ط١-١٤٠٧هـ، (١٧/٩)
(١) - اعتمدت في بيان الشبه على كتب الإمام الرازي: ككتاب :المطالب العالية من العلم الإلهي ، أساس التقديس ، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ، ومفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، المباحث المشرقية في علم الإلهيات و الطبيعيات ، الأربعين.

يستدل الجبرية على الجبر في أفعال العباد بدليل الممكن والواجب وملخص هذا الدليل كما يبينه الرازي أن:(الموجود إما واجب لذاته أو ممكن لذاته(٢)، والممكن لذاته لا يترجح وجوده من عدمه إلا عند الانتهاء إلى الواجب لذاته، فثبت أن كل ما سوى الله تعالى مستند إلى إيجاده وتكوينه، وهذه القاعدة لا اختصاص لها بمحدث دون محدث، أو ممكن دون ممكن، فتدخل فيه أفعال العباد وحركاتهم وسكناتهم)(٣).

إذن ما سواه – تعالى – ممكن لذاته، والممكن لذاته لا يترجح إلا بتأثير واجب الوجود لذاته، وإلا لزم ترجح الممكن من غير مرجح وهو محال ، وحسب هذا الدليل يرى الرازي أن قاعدة الوجود الثابتة هي : أن كل ما سوى الله تعالى مستند إلى إيجاده وتكوينه فيقول : (إنّ نسبة ذاته سبحانه إلى جميع الممكنات على السوية، فيلزم أن يكون الله تعالى قادرًا على جميع الممكنات، وأن يكون تعالى قادراً على جميع المقدورات، وعلى جميع مقدورات العباد و على هذا ففعل العبد : إمّا أن يقع بمجموع القدرتين . أعني : قدرة الله وقدرة العبد . وإمّا أن لا يقع بواحدة منهما، وإمّا أن يقع بإحدى القدرتين دون الأُخرى، وهذه الأقسام الثلاثة باطلة. فوجب أن لا يكون العبد قادرًا على الإيجاد والتكوين)(٤)، وهذه القاعدة عند الرازي وعامة الجبرية لا اختصاص لها بمحدث دون محدث، أو ممكن دون ممكن، فتدخل فيه أفعال العباد فكل ما سواه فهو ممكن لذاته، وعليه فالعباد غير موجدين لأفعالهم ولا لهم فيها اختيار، إذن : العبد عند الرازي لا يكون مستقلًا بالتكوين والإيجاد في كل الأحوال ، فهو مجبور في صورة مختار، لأنه مستند في تكوينه وإيجاده إلى الله تعالى(٥).

٢-الشبهة العقلية الثانية (دليل مفهوم تعلق القدرة المؤثرة):

بنى الجبرية هذه الشبهة على دليل الإمكان الذي أكد أن جميع الممكنات مستندة في الحاجة والافتقار إلى واجب الوجود، فحسب هذا الدليل يرى الجبرية أن كل ما سوى الله تعالى مستند إلى إيجاده وتكوينه، وهذه القاعدة لا اختصاص لها بمحدث دون محدث، أو ممكن دون ممكن، فتدخل فيه أفعال العباد وحركاتهم وسكناتهم، وأفعال العباد مُحدثة ، وإحداثها يستند إلى قدرة متعلقة بإيجادها وإحداثها ، لتنتقل من العدم إلى الوجود هذه القدرة هي قدرة الرب تعالى.

---

(٢) - الأشياء كلها لا يخرج وجودها خارج الذهن عن ثلاثة أقسام: فإما أن يستحيل وجودها، أو يستحيل عدمها، أو لا يستحيل لا وجودها ولا عدمها ، فالأول هو الممتنع الوجود، والثاني هو الواجب الوجود، والثالث هو الممكن الوجود، قال السيوطي :(الوَاجِب: مَا اقْتَضَت ذَاته وجوده فِي الْخَارِج، المُمْتَنِعُ: مَا اقْتَضَت ذَاته عدم وجوده فِي الْخَارِج، المُمْكِن: مَا لم تقتض ذَاته فِي الْخَارِج وجودًا وَلَا عدمًا) انظر: السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ،معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، مكتبة الآداب، القاهرة :، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة ، ط١-٢٠٠٤م ، (١/ ٧٠) ؛ وقال الكفوي في تعريف الشيئية الثبوتية:(هي ثبوت المعلومات في علم الله، متميزًا بعضها عن بعض، وهي على أقسام: أحدها: ما يجب وجوده في العين، كذات الواجب سبحانه ، وثانيها: ما يمكن بروزه من العلم إلى العين، وهو الممكنات ، وثالثها: ما لا يمكن، وهو الممتنعات) انظر: الكوفي: أبو البقاء أيوب بن موسى ، الكليات،: مؤسسة الرسالة ،بيروت ، ط٢-١٩٩٨م.، (٥٢٥)

(٣) – الفخر الرازي. ،المطالب العالية من العلم الإلهي ، (٥٠/٩)

(٤) – الرازي، الأربعين ، (٣٢٦/١)

(٥) – انظر: الرازي(٧/ ٤) ؛ الفخر الرازي ، المطالب العالية من العلم الإلهي، ، (٩/٧-١٠) ، الفخر الرازي ، التفسير الكبير ، (٩/٧-١٠) ؛ ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل ، دار الكنوز الأدبية، الرياض : تحقيق : محمد رشاد سالم ، د. ط – ١٣٩١هـ(١٨٨/٤) ؛ الرازي، المباحث المشرقية ، (٥١٧/٢)

ومبنى هذه الشبهة العقلية عند الرازي وعامة الجبرية قائمة على : دعوى عدم التفاوت في جنس القدرة تبعًا لعدم التفاوت في المقدور وأنه إذا تعلَّق الفعل بقدرة استحال أن يتعلَّق بقدرة أُخرى؛ لأن القدرة هي التي تتعلَّق بإحداث الفعل، وقرروا أن قدرة الرب تعالى هي التي يتعلَّق بها الفعل، فنفوا تعلق قدرة العبد بفعله على جهة الإحداث، وحصروا إحداث الفعل وخلقه بقدرة الله تعالى، **وزعمت الجبرية أنه لا معنى لتأثير القدرة على الفعل إلا إذا كان تعلقها على سبيل الإحداث والإيجاد من العدم فقط** ، وإذا تعلَّقت القدرة بالإحداث فإن الفعل لا يتعلَّق بقدرة أُخرى ، فالقدرة هي التي يترتَّب عليها حدوث الفعل ، وليس لها مفهومٌ إلَّا هذا ؛وإذا كان هذا المفهوم للقدرة هو الذي يترتب عليه وجود المقدور، فلا تكون القدرة على أفعال العباد ثابتة للعبد ولزم الجبر ، يقول الرازي : (الخصوم وافقونا على أن العبد لا يقدر على إيجاد أفعاله بعد عدمها . فنقول : لو كان قادرًا على الإيجاد، لكان قادرًا على الإعادة. لأن الحاصل عند الإعادة: عين ما كان حاصلًا عند الابتداء. وماهية الشيء لا تختلف باختلاف الأوقات . فلو كانت قدرة العبد صالحة لتكوين ذلك الشيء وقت الابتداء، لكانت صالحة لتكوينه في وقت الإعادة . لكنا توافقنا على أن قدرة العبد غير صالحة للإعادة، فوجب أن لا تكون صالحة للابتداء)[١] ،ويبين الرازي سبب تعلق قدرة الرب تعالى بأفعاله عز وجل فيقول:

(المؤثِّر في وجود أفعال الله تعالى تعلُّق قدرته بها زمان حدوثها، وأما التعلُّقات السابقة فلا أثر لها البتة، وهذا لا يمكن تحققه في قدرة العبد ؛ لأنها غير باقية)[٢] .

وقدرة الله مؤثرة في الإيجاد والإحداث لجميع الممكنات ومنها أفعال العباد ، وبناءً على ذلك استحال أن تتعلَّق بهم قدرةٌ أُخرى ، وإذا كان ذلك فيستحيل إذن أن تكون للعبد قدرةٌ مؤثرة مع قدرة الله عز وجل بأي حال من الأحوال كما تدّعي الجبرية ، وقد أكد الرازي عدم تأثير قدرة العبد على الفعل فقال: (القدرة لو كانت مؤثرة في وجود الفعل لكان ذلك التأثير إما أن يكون بشركة من ذلك المحل، أو لا بِشَرِكةٍ من ذلك المحل، وثبت كون كل واحد من هذين القسمين باطلًا ؛ فثبت أن القدرة غير مؤثرة في حدوث الفعل ، وهذا هو دليل الحكماء على أن القوى الجسمانية غير مؤثرة في الوجود أصلًا)[٣].

وإذا كان الرازي وعامة الجبرية ينفون تأثير قدرة العبد على الفعل فهم في نفس الوقت يؤكدون أنه لو كان لقدرة العبد تأثير فإن ذلك التأثير يتوقف على حصول الداعي المرجح ، والذي يتوقف حصوله على خلق الله تعالى وإيجاده فينتهي الكلام بهم إلى لزوم الجبر يقول الرازي:(إذا كان المؤثِّر في حصول فعل العبد هو مجموع القدرة والداعية ، وثبت أن مجموع القدرة والداعية بخلق الله تعالى ثبت أن فعل العبد

---

(١) – الرازي ، المطالب العالية ، (٩/ ٩٣)

(٢) ـ الرازي ، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ، (١٠٦)

(٣)ـ الرازي ،المطالب العالية من العلم الإلهي ، (٩٧/٩)

مستند إلى الله تعالى خلْقًا وتكوينًا بواسطة فعل السبب)[١] .

ويقول أيضًا : (إذا كان موقوفًا – فعل العبد–على إعانة الله، أو كان موقوفًا على حصول القدرة مع الداعي، أو كان بحال متى حصلت القدرة مع الداعية وجب الفعل ، ومتى لم يحصلا ، أو لم يحصل واحد منهما امتنع وقوع الفعل ، فكان الجبر لازماً)[٢] .

وهذه الشبة العقلية أعني :تأثير القدرة على الإحداث، تقودنا إلى عرض شبهة عقلية أخرى استدل بها الرازي للزوم الجبر متعلقة بهذه الشبهة هي دليل الترجيح.

٣–الشبهة العقلية الثالثة : (دليل الترجيح):

ملخص هذا الدليل وضحه الرازي بقوله: (إن الفعل موقوف على الداعي وخالق الداعي هو الله تعالى، ومجموع القدرة مع الداعي[٣] يوجب الفعل وذلك يقتضي كونه تعالى خالقًا لأفعال العباد)[٤].

يذهب الجبرية إلى أن الوجه الصحيح الذي يشهد بصحته كل عقل سليم: هو أن الفعل يتوقف على حصول الداعي، وإلا لزم رجحان أحد طرفي الممكن على الآخر لا لمرجح، وهو محال، وحصول ذلك الداعي ليس من العبد وإلا لزم التسلسل، بل هو من الله تعالى، فالإنسان لا يفعل شيئًا ألبتة إلا إذا دعاه الداعي إلى الفعل، والمعقول من الداعي: هو العلم والاعتقاد والظن بكون الفعل مشتملًا على منفعة، وهذا الداعي لابد وأن يكون من فعل الله تعالى لوجهين كما يبرر الرازي:

الأول: إنه لو كان من فعل العبد لافتقر فيه إلى داع آخر، ويلزم التسلسل، وهو محال، فالفعل عند المرجح التام واجب، والمرجح ليس من العبد وإلا لزم

(١)- الرازي ، التفسير الكبير ،(١٤/ ٣٣٩)

(٢)- الرازي ، المطالب العالية ، (١٣/٩)

(٣) – وجود الفعل عند الرازي يحدث بمجموع القدرة مع الداعي ، والقدرة عند الرازي هي: الصحة وسلامة البنية ،أما تفسير الداعي -كما وضحه الرازي- فهو : أن الإنسان إذا علم أو ظن ، أو اعتقد ، أن له في الفعل الفلاني مصلحة راجحة ، فعند حصول أحد هذه الثلاثة (العلم-الظن-الاعتقاد) ، يحصل في قلبه ميل جازم إلى الفعل ، فإن كانت أعضاؤه سليمة فإن عند حصول ذلك الميل في قلبه يصدر عنه ذلك الفعل ، وأما إن علم ،أو ظن ، أو اعتقد أن له في الفعل الفلاني مفسدة راجحة ، فعند حصول هذا العلم أو الاعتقاد ، أو الظن ، يحصل في قلبه نفرة جازمة عن ذلك الفعل ، فإن كانت أعضاؤه سليمة ، ترتب على حصول تلك النفرة ، مع سلامة الأعضاء : الترك . وهذا هو المراد بالداعي ، والمرجح قد يكون ظاهرًا وقد يكون خفيًا . انظر: الرازي، المعالم في أصول الدين ، مركز الكتاب للنشر ، تحقيق: أحمد السايح- سامي حجازي، د.ط-٢٠٠٠م ، (٨٣-٨٤) ؛ الرازي، المطالب العالية ،(٩/٣-١٠) ؛ الرازي ،التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ط٤-١٤٢٢هـ ،(٢٣٤/٦) ، والداعي فسره ابن تيمية بعدة أمور فقال -رحمه الله -: (والداعي قد يفسر بالعلم أو الاعتقاد أو الظن وقد يفسر بالإرادة وقد يفسر بالمجموع وقد يفسر بما اشتمل عليه المراد مما يقتضي إرادته)، ابن تيمية ، منهاج السنة النبوية ، (٧٥/٢).

(٤) - الفخر الرازي ، أساس التقديس في علم الكلام، دار الفكر اللبناني، بيروت: ؛ تقديم وتحليل: محمد العربي، ط١-١٩٩٣م.، (١٠٤)

التسلسل، فهو من الرب ،فإذا وجب الفعل عنده فهو الجبر بعينه[١] .

الثاني: وهو أن العلم إما تصور وإما تصديق، وذلك لأنّا إذا أدركنا أمرًا من الأمور، فإما أن نحكم عليه بحكم، وإما أن لا نحكم عليه بحكم. فإن لم نحكم عليه بحكم، فذلك هو التصور، وإن حكمنا عليه بحكم، فذلك هو التصديق[٢] .

ويبين الرازي موجب القول بالجبر عنده وعند من اعتقد بالجبر: إنه إذا كان الإنسان فاعلًا حقيقة لأفعاله، فصدور الفعل عند حصول الداعي إليه والقدرة عليه إما أن يكون واجبًا أو غير واجب، فإن كان واجبًا كان الإنسان مجبرًا ومضطرًا، وإن لم يكن واجبًا ، فإما أن يتوقف حصول فعله على مرجح يرجح الحصول على عدم الحصول، أو لا يتوقف، فإن لم يتوقف على مرجح كان ترجيحًا بلا مرجح وحدث الأثر بلا مؤثر وهذا محال، وإن توقف كان حصول فعله عند حصول المرجح أيضًا واجبًا ويلزم حينها الجبر، أو لزم أن يتوقف حصول المرجح على مرجح آخر فيحصل التسلسل، ولا شك في استحالة هذا. فإن قلت لنا: إن المرجح هو إرادة العبد، قالوا لك: إرادته حادثة، وهي محتاجة إلى مرجح أيضًا[٣].

ويقول الرازي أيضًا مبررًا للجبر: (إن انتهت سلسلة المرجحات إلى مرجح من الله يجب عنده الفعل لزم الجبر، وإن انتهت إلى مرجح من العبد، فذلك المرجح ممكن لا محالة، فإن ترجح بلا مرجح انسدَّ عليكم باب إثبات الصانع، إذ جوزتم رجحان أحد طرفي الممكن بلا مرجح، وإن توقف على مرجح آخر لزم التسلسل، فلا بُدَّ من انتهائه إلى مرجح من الله لا صنع للعبد فيه)[٤].

٤-الشبهة العقلية الرابعة : (دليل انتفاء اجتماع مؤثرين على أثر واحد):

يبرهن الجبرية على لزوم الجبر بقولهم: إذا قلنا إن لقدرة العبد تأثير في أفعاله مع الاعتراف بأن الله قادر على مقدور العبد، يلزمه اجتماع مؤثرين على أثر واحد، ووقوع المقدور الواحد بقدرتين، قدرة الله تعالى وقدرة العبد[٥].

يقول الرازي:(الحجة على أن أفعال العباد خلق لله تعالى هي أن العبد إذا أراد إيجاد فعل، وأراد الله تعالى عدم إيجاد ذلك بعينه، فإن حصل مراد العبد دون مراد الرب، للزم أن يكون العبد قادرًا كاملًا، والباري ضعيفًا عاجزًا، وهذا لا يقول به عاقل لاستحالته)[٦].

٥-الشبهة العقلية الخامسة: (جهل العبد لتفاصيل أفعال نفسه):

---

(١)- انظر: الفخر الرازي، المطالب العالية ،(٩/ ٤١-١٠١،٤٢ -١٠٩)

(٢) - انظر: الفخر الرازي ، التفسير الكبير ، (١٧٩/٨)؛ الرازي ، المطالب العالية ، (١٠٦/١-١٠٧ ،١٦٧-١٧٦)

(٣) - انظر هذه الشبهة بالتفصيل في كل من: الفخر الرازي ، المطالب العالية في العلم الإلهي ،(١٣/٩ وما بعدها، ٢١ وما بعدها)؛ الفخر الرازي ،الأربعين في أصول الدين ، ؛ مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة: تحقيق: أحمد السقا، ، ط١-١٤٠٦ه ،(٣٢١/١-٣٢٣) ؛ الإيجي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد ، المواقف في علم الكلام، شفاء العليل، بيروت: د .ط-د.ت ،(٣١٢) ؛ ابن القيم (٨٣٢/٢-٨٣٣).

(٤)- انظر: المطالب العالية (١٣/٩ ،٢١)؛ الإيجي (٣١٢-٣١٣). ،والمواقف في علم الكلام

(٥)- انظر: الرازي ، المطالب العالية،(٧٧/٩) ؛ الإيجي ، المواقف ، (٣١٢).

(٦)- فخر الدين الرازي ، المسائل الخمسون في أصول الدين، دار الجيل ، بيروت: تحقيق: أحمد حجازي السقا ، ، ط٢-١٩٩٠م.، (٥٩)

يذهب الجبرية إلى أن: خالق الشيء لابد وأن يكون عالمًا به على سبيل التفصيل، فلو كان العبد موجدًا لأفعال نفسه لكان عالمًا بها، وبتفاصيلها في العدد والكمية والكيفية، فلما لم يحصل هذا العلم، علمنا أنه غير موجد لأفعال نفسه فالعبد لا يعلم كمية تلك الأفعال ولا كيفيتها، والجاهل بالشيء لا يكون محدثًا له(١).

يقول الرازي : (لو كان العبد موجدًا لأفعال نفسه لكان عالما بتفاصيلها ،إذ لو جوزنا الإيجاد من غير علم بطل إثبات عالمية الله تعالى ،لأن القصد الكلي لا يكفي في حصول الجزئي ، لأن نسبة الكلي إلى جميع الجزئيات على السواء ، فليس حصول بعضها أولى من حصول الباقي فثبت أنه لو كان موجدًا لأفعال نفسه لكان عالمًا بتفاصيلها)(٢).

عدم علم العبد بتفاصيل أفعاله دليل كما يزعم الجبرية على أن العبد ليس بموجدها ،لأنه لو كان موجداً لأفعاله لوجب أن يعلم تفاصيلها ، واللازم باطل(٣)،وبذلك يثبت القول بالجبر.

٦-الشبهة العقلية السادسة: (لو كان الفعل باختيار العبد وقصده لما وقع إلا الشيء الذي أراده):

يستدل الجبرية على لزوم الجبر بنفي إرادة العبد واختياره وأنه لو كان للعبد إرادة واختيار لوقع وحصل ما يريد حسب قصده واختياره ، ويبين الرازي أن حصول الفعل من العبد لا يتوقف على إرادته لأنه حسب رأيه لا إرادة للعبد ولا ترتُّب للفعل على إرادته(٤) ، وفي هذا يقول: (بل هذه أمورٌ مترتب بعضها على البعض ، والمبدأ من خلق الله ، فيكون الكل من الله . فثبت بما ذكرنا : أن هذا الاعتبار الذي نجده من أنفسنا من أدل الدلائل على أن الكل من الله، وأنَّ الإنسان مضطر في صورة مختار)(٥).

ويقول أيضاً: (لو كان فعل العبد خلقه، للزم أن يكون وجود ذلك الفعل موقوفًا على إرادته، لكنه غير موقوف على إرادته، فلزم أنه غير خالق له. والدليل عليه: هو أن أي واحد منا لا يريد الكفر، ومراد جملة العقلاء: أن يكونوا مؤمنين، معتقدين موحدين ناجين من عذاب النار، واصلين إلى الجنة، وإذا لم يرد العبد الكفر – الذي هو موجب للتعذيب – وقد حصل الكفر، علمنا: أن فعله ما كان له خالقًا، بل هو بخلق الله وقدرته)(٦) .

ويظهر من خلال كلامه أنه يستدل على الجبر بإرادة الله تعالى وأنه لا إرادة ولا اختيار للعبد يقول مؤكدًا هذا : (الفاعل إما أن يكون هو العبد أو الله تعالى، والأول باطل، لأن أحدًا لا يختار الكفر لنفسه، بل إنما يريد الإيمان والمعرفة والهداية، فلما أراد العبد الإيمان ولم يحصل له، بل حصل له

(١)- الرازي ،المطالب العالية، (٨٤/٩)؛ الرازي ، المسائل الخمسون في أصول الدين،(٥٩)

(٢)- الرازي ،محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة: راجعه: طه سعد ، ،د. ط-د.ت. ،(١٩٤)

(٣)- الايجي ،المواقف في علم الكلام ، عالم الكتب ،د. ط-د.ت ،(٣١٢).

(٤) – الرازي ، المباحث المشرقية ، (٥٤٦/٢).

(٥)- الرازي، المطالب العالية، (٢٥/٩).

(٦)- الرازي، المسائل الخمسون في أصول الدين ، (٥٩).

الجهل، علمنا أن حصوله من الله تعالى لا من العبد!)[١].

٧-الشبهة العقلية السابعة: (لو قدر العبد على بعض المقدورات الممكنات لقدر على الكل):

يذهب الجبرية إلى أن العبد لو كان قادرًا على إيجاد بعض الممكنات ، لكان قادرًا على إيجادها كلها ، لكنه غير قادر على الكل ، فهو غير قادر على البعض ؛ والواقع يشهد بأن العبد لا يقدر ، قال الرازي: (لو قدر العبد على بعض المقدورات الممكنات لقدر على الكل لأن المصحح للمقدورية ليس إلا الإمكان وهو قضية واحدة فيلزم من الاشتراك فيه الاشتراك في المقدورية لكنه غير قادر على كل الممكنات لأنه لا يقدر على خلق السماوات والأرض فوجب أن لا يقدر على الإيجاد ألبتة فثبت بمجموع هذه الوجوه أن العبد غير موجد لأفعاله بل موجدها هو الله عز وجل، وإذا كان كذلك فكل ما حصل من الكفر والمعاصي فهو من فعل الله تعالى)[٢].

٨-الشبهة العقلية الثامنة: (دليل العلم الإلهي):

استدل الجبرية على أن الله تعالى أجبر العباد على أفعالهم وعلى أن العبد غير موجد لفعل نفسه بالدليل العقلي المؤكد لعلم الله السابق ، وكل ما علمه الله يجب وقوعه ويشمل ذلك أفعال العباد وتقريره: (أن أكساب العباد بأسرها معلومة لله تعالى، وخلاف المعلوم ممتنع الوقوع، وإذا كان كذلك فكل ما علم الله وقوعه فهو واجب الوقوع، وكل ما علم الله عدمه كان ممتنع الوقوع، وإذا كان كذلك فلا قدرة للعبد على الفعل والترك، فكان الكل من الله تعالى)[٣] ،فالله تعالى لما اقتضت حكمته شيئًا، وعلم وقوعه، فلو لم يقع ذلك الشيء لزم انقلاب ذلك الحكم كذبًا، وانقلاب ذلك العلم جهلًا، وهو محال[٤].

يقول الرازي:(لو لم يكن الله موجدًا لأفعال العباد ، ولا موجدًا لما يكون موجباً لها لامتنع كونه تعالى عالماً بها قبل وقوعها)[٥].

المطلب الثاني: مناقشة الشبه العقلية للجهمية وإبطالها:

ما تمسك به الجهمية ، من التشبث بأدلة عقلية فاسدة واستدلالهم بها على الجبر، فذلك مما جنته أفهامهم الفاسدة، وأذهانهم البعيدة، وهي من باب الشبهات التي لا ترقى إلى مستوى الدليل.

ولإبطال شبهه الجهمية أرى أنه كما تم الاعتماد على الرازي في ذكر تلك الشبهة للاعتبارات السابق ذكرها ، فإن من المناسب الاعتماد على شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية لإبطال شُبهة الجهمية العقلية ، حيث لم أجد أحدًا قبل شيخ الاسلام وتلميذه بَيَّنَ هذه المسألة وأبطل تلك الشُّبهة ، لا سيما أنهما وسعا من دائرة الردود على الجهمية

(١) - الفخر الرازي ،التفسير الكبير، (٨/٨).
(٢)- الرازي ،المطالب العالية، (٩١/٩ – ٩٣)؛ الرازي ،المسائل الخمسون في أصول الدين، (٦٠) ؛ الرازي ، النبوات،: دار الكليات الأزهرية، القاهرة: تحقيق: أحمد السقا، القاهرة :ط١-١٩٨٦م، (٨٧).

(٣) - الرازي ، التفسير الكبير ، (٥٤/١٩)
(٤) - انظر: الرازي ،المطالب العالية ،(٦٣/٩)
(٥) - المرجع نفسه (٥٧/٩).

في هذه المسألة وتميز منهجهما بالوضوح والشمول ، ولعل ذلك يرجع إلى إحاطتهما بالمذاهب الكلامية التي انتشرت في عصرهما ، فجندا نفسيهما لدحض الأباطيل والرد على المخالفين ، وزادا – رحمهما الله– هذه المسألة توضيحًا وتحريرًا في مؤلفاتهما ككتاب : منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية ، وكتاب شفاء العليل في مسائل القدر والحكمة والتعليل ، وطبقا في مؤلفاتهما منهجًا نقديًا تحليليًا جادلا من خلاله الفرق والمذاهب الكلامية ذات المشارب المتنوعة ومنها الجهمية ، وتوسعا – رحمهما الله – في الرد على الاستدلالات العقلية في هذه المسألة ، لذا تقرر الاعتماد عليهما في إبطال شُبهة الجهمية العقلية.

عالج شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم قضية الجبر معالجة مفصلة في ثنايا كتبهم، واعتمدا على طريقتي الهدم ثم البناء لإثبات بطلان قول الجهمية بأن العباد غير قادرين على أفعالهم، وأن العبد ليس له إرادة واختيار، فعكفا أولًا على إبطال الدليل الذي يحتج به هؤلاء في القول بأن العبد ليس له قدرة على الفعل، ليبينا بعدها قناعات عقلية تؤكد استحالة الجبر، وهذه الأدلة العقلية مستمدة من نظريات وشبه الجبرية، فنقلا شبههم وأدلتهم وحاجا الجهمية وفقها، وردوا عليهم بهذه الأدلة العقلية.

فكان ردهم على النحو التالي:

١– الرد على الشبهة العقلية الأولى: :(دليل الممكن والواجب):

أفعال العباد من الممكنات، وجميع الممكنات مستندة في الحاجة والافتقار إلى واجب الوجود سبحانه، وهذا حق من جهة أن الكل مفتقر إلى الله في أموره دون أن يكون هناك نفي لأفعالهم الاختيارية أو اضطرارهم عليها ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (كل ما دل على أن الحوادث الممكنات مخلوقة لله ، فهو يدل على أفعال العباد، إذ هي جزء من الحوادث الممكنات ، فاستدلال بعضهم على ذلك لكونها ممكنة فتفتقر إلى مرجح – كما سلكه أبو عبد الله الرازي – ليس هو أبلغ من الاستدلال على ذلك بكون ذلك محدثا بعد أن لم يكن ، فيفتقر إلى محدث، بل هو أبلغ وأكمل ، فإن افتقار المحدث إلى المحدث أظهر من افتقار الممكن إلى المرجح ...، وإنما المقصود هنا أن كل ما دلَّ في بعض الموجودات أنه مخلوق لله ، فهو يدلّ على ذلك في أفعال العباد، فيعلم بذلك كثرة الأدلة وقوتها على هذا المطلوب)[١] ، ولا يمنع من كون العباد وأفعالهم تفتقر في وجودها إلى واجب الوجود أن يكون لهم إرادة ومشيئة في أفعالهم من حيث الاختيار بالفعل والترك دون الاضطرار والجبر عليها ، يقول ابن تيمية رحمه الله : (وكما أن الانسان ليس محدثًا لفعله بمعنى أنه هو الخالق المبدع له ولمبادئه المستقل به ، ولكن هو المُحدث لفعله بمعنى أنه فعله بقدرته ومشيئته واعتقاده ، وذلك أنه كله مخلوق لله ، فربه هو الرب الخالق لفعله وإن كان هو فاعله،

(١) ـ ابن تيمية: أحمد بن عبدالحليم ،جامع المسائل، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة: تحقيق: محمد عزيز شمس، ، ط١-١٤٢٢هـ ، (٦/ ١١١-١١٢)

وإلهه هو المقصود المعبود بفعله ، وإن كان العبد يقصد نفع نفسه، وكون الرب خالقًا وربًا للفعل لا يمنع أن يكون العبد فاعلًا كاسبًا له.... ، يتبين لك من هذا كون العبد فاعلًا حقيقة بقدرته ومشيئته ، مع كون الرب هو الخالق لذلك ، وهو ربه ومليكه).[١]

٢- الرد على الشبهة العقلية الثانية (دليل مفهوم تعلق القدرة المؤثرة):

هذه الشبهة باطلة للأمور التالية:

أولًا: عدم فهم الجبرية لقاعدة التفريق بين الخلق والمخلوق والفعل والمفعول بمعنى عدم التفريق بين ما ينسب إلى الله وبين ما ينسب إلى الخلق، فالجهمية الجبرية ومن على شاكلتهم رأوا أنه ما دام أن الله هو الخالق للفعل فلابد أن يكون هو الفاعل له ، فلم يفرقوا بين الخَلْقِ والفعل، وقالوا: إنَّ الخَلْقَ هو المخلوقُ، والفعلَ هو المفعولُ؛ فنَسَبُوا الخَلْقَ والفعل لله تعالى؛ لأن الفعل عندهم هو المفعولُ؛ فامتنع مع هذا أن يكون فعلًا للعبد؛ لئلَّا يكون فعلٌ واحدٌ له فاعلان[٢].

قال ابن تيمية عند تعليقه على قوله تعالى: { كلا إنه تذكرة فمن شاء ذكره } (المدثر/ ٥٤- ٥٥): (فأثبت مشيئة العبد، وأخبر أنها لا تكون إلا بمشيئة الرب تعالى، وهذا صريح قول أهل السنة في إثبات مشيئة العبد، وأنها لا تكون إلا بمشيئة الرب، وقد أخبر أن العباد يفعلون، ويصنعون، ويعملون، ويؤمنون، ويكفرون، ويتقون، ويفسقون، ويصدقون، ويكذبون، ونحو ذلك في مواضع كثيرة، وأخبر أن لهم استطاعة، وقوة في غير موضع، وأئمة أهل السنة، وجمهورهم يقولون: إن الله خالق هذا كله، والخلق عندهم ليس هو المخلوق، فيفرقون بين كون أفعال العباد مخلوقة مفعولة للرب، وبين أن يكون نفس فعله الذي هو مصدر فعل يفعل فعلًا فإنها فعل للعبد بمعنى المصدر، وليست فعلًا للرب تعالى بهذا الاعتبار، بل هي مفعولة له، والرب تعالى لا يتصف بمفعولاته، ولكن هذه الشناعات لزمت من لا يفرق بين فعل الرب ومفعوله، ويقول مع ذلك إن أفعال العباد فعل لله، كما يقول ذلك الجهم بن صفوان وموافقوه، والأشعري وأتباعه، ومن وافقهم)[٣]

وقد أنكر ابن تيمية على المخالفين تسويتهم بين الخلق والمخلوق والفعل والمفعول، وبين أن الشرع والعقل يدل على أن الخلق غير المخلوق يقول رحمه الله: (والذي عليه جماهير المسلمين من السلف والخلف: أن الخلق غير المخلوق، فالخلق فعل الخالق، والمخلوق مفعوله؛ ولهذا كان النبي – صلى الله عليه وسلم – يستعيذ بأفعال الرب وصفاته ...، وإذا كان الخلق فعله، والمخلوق مفعوله، وقد خلق الخلق بمشيئته، دل على أن الخلق فعل يحصل بمشيئته ويمتنع قيامه بغيره، فدل على أن أفعاله قائمة بذاته، مع كونها حاصلة بمشيئته وقدرته، وقد حكى البخاري إجماع العلماء على الفرق بين الخلق والمخلوق، وعلى هذا يدل صريح المعقول. فإنه قد

(١)- ابن تيمية، جامع المسائل ،(٦/ ١٥٣-١٥٤)
(٢) – ابن تيمية، مجموع الفتاوى ، (٥/٢٢٩)
(٣) – ابن تيمية ، منهاج السنة النبوية ، (٢/٢٥)

ثبت بالأدلة العقلية والسمعية أن كل ما سوى الله تعالى مخلوق محدث، كائن بعد أن لم يكن، وأن الله انفرد بالقدم والأزلية، وقد قال تعالى: {خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ} (الفرقان/٥٩) ، فهو حين خلق السموات ابتداء، إما أن يحصل منه فعل يكون هو خلقًا للسموات والأرض، وإما ألا يحصل منه فعل بل وجدت المخلوقات بلا فعل، ومعلوم أنه إذا كان الخالق قبل خلقها ومع خلقها سواء، وبعده سواء، لم يجز تخصيص خلقها بوقت دون وقت، بلا سبب يوجب التخصيص)[١] .

ويتبين لنا مما سبق أن وصف الله تعالى بالقدرة ووصف المخلوق بها لا يلزم منه اشتراك الخالق والمخلوق في مسمى الفعل بأن يكون فعل الخالق كفعل المخلوق ، بل فعل الله تعالى يخصه وفعل العبد يخصه، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد ولا في غيره.

ثانيًا: عدم إدراك الوجه الذي به تتعلق قدرة العبد بالفعل، **حيث حصر الجبرية تعلق القدرة بالإحداث فقط،** وإحداث الله سبحانه وتعالى لأفعال العباد وخلقها بقدرته – عز وجل – منفصلة عنهم قائمة بمحلها وهو العبد لا يلزم منه نفي تعلق قدرة العبد بفعله ، فالرب تعالى جعل العبد فاعلًا لها بما أحدث فيه من القدرة والمشيئة، وإحداث العبد لها بمعنى أنها قامت به وحدثت بإرادته وقدرته، وكلًا من الإحداثين مستلزم للآخر، ولكن جهة الإضافة مختلفة، فما أحدثه الرب –سبحانه – من ذلك فهو مباين له، قائم بالمخلوق مفعول له لا فعله، وما أحدثه العبد فهو فعل له قائم به يعود إليه حكمه ويشتق له منه اسمه. وقد أضاف الله سبحانه كثيرًا من الحوادث إليه وأضافها إلى بعض مخلوقاته كقوله تعالى:{ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى } (الزمر/٤٢) ، فأضاف هذه الأفعال إلى نفسه إذ هي واقعة بخلقه ومشيئته وقضائه ، وأضافها إلى أسبابها إذ هو الذي جعلها أسبابًا لحصولها فلا تنافي بين الإضافتين ولا تناقض بين السببين ، فينسب فعل العبد إلى قدرة الرب نسبة مخلوق إلى خالقه، وينسب نفس الفعل إلى قدرة العبد نسبة مسبَّب إلى سببه، ولا تعارض بين النسبتين، وإذا كان كذلك تبين أن إضافة الفعل إلى الحيوان بطريق التسبيب وقيامه به ووقوعه بإرادته لا ينافي إضافته إلى الرب سبحانه خلقًا ومشيئة وقدرًا فهو خالق الأسباب والمسببات[٢]، قال ابن تيمية رحمه الله : (الذي عليه السلف وأتباعهم ، وأئمة أهل السنة وجمهور الإسلام المثبتون للقدر المخالفون للمعتزلة إثبات الأسباب، **وأن قدرة العبد مع فعله لها تأثير كتأثير سائر الأسباب في مسبباتها،** والله تعالى

---

(١) ابن تيمية: أحمد بن عبدالحليم، الأسماء والصفات ، دار الكتب العلمية، بيروت: تحقيق: مصطفى عطا، د.ط – ١٤٢٧هـ ، (١ / ١٣٢-١٣٣).

(٢) – ابن القيم ، انظر شفاء العليل ،(٩٦٥/٢)؛ ابن تيمية، منهاج السنة النبوية ، (٧١/١-٧٢) ؛ القرني: عبدالله بن محمد، الخلاف العقدي في باب القدر، مركز نماء للبحوث والدراسات ، د. ط – د.ت.، (٥٣)

خلق الأسباب والمسببات، والأسباب ليست مستقلة بالمسببات، بل لا بد لها من أسباب أخر تعاونها، ولها مع ذلك أضداد تمانعها، والمسبب لا يكون حتى يخلق الله جميع أسبابه، ويدفع عنه أضداده المعارضة له ، وهو-سبحانه- يخلق جميع ذلك بمشيئته وقدرته، كما يخلق سائر المخلوقات)[١].

ثالثًا: عدم إدراك حقيقة التأثير، فالجبرية لم يعتبروا لقدرة العبد تأثيرًا في الفعل من باب تأثير الأسباب في المسببات واعتقدوا أن التأثير ثابتًا في القدرة على الفعل إذا كان على سبيل إحداث الفعل والانفراد بنقله من العدم إلى الوجود وهذا هو الخلق وهو مختص بالله تعالى ، ومن هنا التبس الأمر على الجبرية في حقيقة التأثير ومعناه .

وقد بين شيخ الإسلام حقيقة التأثير فقال -رحمه الله تعالى - : (التأثير اسم مشترك قد يراد بالتأثير الانفراد بالابتداع والتوحيد بالاختراع، فإن أريد بتأثير قدرة العبد هذه القدرة، فحاشا لله لم يقله سنى، وإنما هو المعزو إلى أهل الضلال. وإن أريد بالتأثير نوع معاونة إما في صفة من صفات الفعل، أو في وجه من وجوهه كما قاله كثير من متكلمي أهل الإثبات. فهو أيضًا باطل بما به بطل التأثير في ذات الفعل، إذ لا فرق بين إضافة الانفراد بالتأثير إلى غير الله - سبحانه -في ذرة أو فيل. وهل هو إلا شرك دون شرك وإن كان قائل هذه المقالة ما نحا إلا نحو الحق. وإن أريد بالتأثير أن خروج الفعل من العدم إلى الوجود كان بتوسط القدرة المحدثة. بمعنى أن القدرة المخلوقة هي سبب وواسطة في خلق الله - سبحانه وتعالى- الفعل بهذه القدرة . كما خلق النبات بالماء، وكما خلق الغيث بالسحاب، وكما خلق جميع المسببات والمخلوقات بوسائط وأسباب، فهذا حق وهذا شأن جميع الأسباب والمسببات. وليس إضافة التأثير بهذا التفسير إلى قدرة العبد شركًا، وإلا فيكون إثبات جميع الأسباب شركًا)[٢] .

وبهذا التوضيح من شيخ الإسلام لمعنى التأثير نجد حل الإشكال المتوهم في حقيقة التأثير وبيان أن تأثير قدرة العبد على الفعل يرتبط بقاعدة الأسباب والمسببات ويقرر شيخ الإسلام هذا في موضع آخر فيقول : (جمهور أهل السنّة المثبتة للقدر من جميع الطوائف يقولون : إنّ العبد فاعل حقيقة ، وإنّ له قدرة حقيقة واستطاعة حقيقة ، وهم لا ينكرون تأثير الأسباب الطبيعيّة ، بل يقرّون بما دلّ عليه العقل، من أنّ الله تعالى يخلق السحاب بالرياح وينزل الماء من السحاب، وينبت النبات بالماء، ولا يقولون أنّ قوى الطبائع الموجودة في المخلوقات لا تأثير لها، بل يقرّون أنّ لها تأثيرًا لفظًا ومعنى، حتّى جاء لفظ الأثر في مثل قوله تعالى{ونكتب ما قدّموا وآثارهم } (يس/١٢) ، وإن كان التأثير أعمّ منه في الآية، لكن يقولون هذا التأثير هو تأثير الأسباب في مسبّباتها ، والله -تعالى - خالق السبب والمسبّب ، ومع أنّه خالق السبب فلابدّ له من سبب آخر يشاركه، ولابدّ

---

(١) – ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (٥/٢٣٧)

(٢) – المرجع نفسه (٥/١٩٢)

له من معارض يمانعه ، فلا يتمّ أثره إلّا مع خلق الله له لا به، بأن يخلق الله –تعالى– السبب الآخر ويزيل الموانع)[١].

رابعًا : ما ادعاه الرازي وعامة الجبرية من نفي تأثير قدرة العبد يلزم منه شناعات باطلة من أهمها:

أ- زعمت الجبرية أن اشتراك الخالق والمخلوق في مسمى الفعل يوجب أن يكون فعل الخالق هو عين فعل المخلوق ويلزم من ذلك الوقوع في التشبيه كما ذكر ذلك عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية حيث أشار إلى أن الجهم كان ينفي أن يسمى الله تعالى باسم يسمى به العبد منعًا للتشبيه[٢]، والثابت عند أهل السنة والجماعة أن وصف العبد بالقدرة على الفعل ووصف الخالق بها لا يقتضي أن يكون فعل الخالق هو فعل المخلوق ولا يلزم الاشتراك في مسمى الفعل ، بل فعل الخالق يخصه وفعل العبد يخصه واتفاقهما في اسم عام لا يلزم تماثلهما في مسمى الاسم سواء كان مجردًا أو مضافًا، يقول ابن تيمية –رحمه الله–: (وإذا كان من المعلوم بالضرورة أنّ في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه، وما هو محدث ممكن يقبل الوجود والعدم، فمعلوم أن هذا موجود، وهذا موجود، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا يخصه، ووجود هذا يخصه، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد، ولا في غيره، فلا يقول عاقل إذا قيل إن العرش شيء موجود، وإن البعوض شيء موجود: إن هذا مثل هذا لاتفاقهما في مسمى "الشيء" و"الوجود"، لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه، بل الذهن يأخذ معنى مشتركا كليا، هو مسمى الاسم المطلق، وإذا قيل: هذا موجود، وهذا موجود، فوجود كل منهما يخصه، لا يشركه فيه غيره، مع أن الاسم حقيقة في كل منهما، ولهذا سمى الله نفسه بأسماء وسمى صفاته بأسماء وكانت تلك الأسماء مختصة به إذا أضيفت إليه، لا يشركه فيها غيره، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص، ولم يلزم من اتفاق الاسمين تماثل مسماهما واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص لا اتفاقهما ، ولا تماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص فضلا عن أن يتحد مسماهما عند الإضافة والتخصيص)[٣].

ب- إذا كان الله –تعالى- هو الفاعل على الحقيقة والعبد مسلوب القدرة ، والفعل ينسب إلى فاعله ويترتب عليه حكمه ، فمن فعل القبائح نُسبت إليه ومن فعل الخيرات نُسبت إليه ، فعلى زعم الجبرية إذا لم يكن العبد فاعلًا لكذبه وظلمه وعدله بل الله فاعل ذلك لزم أن يكون هو المتصف بالكذب والظلم على حد زعمهم[١]، وقد أشار ابن تيمية في معرض حديثه عن كسب الأشاعرة ، وأن القول بالكسب هو في

(١) - ابن تيمية ، منهاج السنة ، (١ /٣٨٢ – ٣٨٣)
(٢) – انظر : ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، (٥/ ٢٢٥)

(٣) - ابن تيمية ، الرسالة التدمرية، مكتبة العبيكان، الرياض: تحقيق: محمد بن عودة، ،ط٦ – ٢٠٠٠م.، (٥/ ٢٢٥)
(١) – انظر: ابن تيمية ،مجموع الفتاوى ، (٦٥/٥)

حقيقة الأمر قول بالجبر ويترتب عليه وصف الخالق بفعل القبائح يقول –رحمه الله–: (قدرة العبد عندهم غير مؤثرة في المقدور، ولا يقولون إن العبد فاعل في الحقيقة، بل كاسب، ولم يذكروا بين الكسب والفعل فرقا معقولا، بل حقيقة قولهم قول جهم: إن العبد لا قدرة له، ولا فعل، ولا كسب. والله عندهم فاعل فعل العبد، وفعله هو نفس مفعوله، فصار الرب عندهم فاعلًا لكل ما يوجد من أفعال العباد. ويلزمهم أن يكون هو الفاعل للقبائح، وأن يتصف بها على قولهم إنه يوصف بالصفات الفعلية القائمة بغيره)[٢] ، و (المستقر في فطر الناس أن من فعل العدل فهو عادل ومن فعل الظلم فهو ظالم ومن فعل الكذب فهو كاذب فإذا لم يكن العبد فاعلًا لكذبه وظلمه وعدله بل الله فاعل ذلك لزم أن يكون هو المتصف بالكذب والظلم)[٣] .

ج– يزعم الرازي وعامة الجبرية أن أفعال العباد كلها اضطرارية لأن العبد –كما يقول الرازي–: (مضطر في صورة مختار)[٤]، والقول بنفي قدرة العبد وأن العبد ليس له إرادة أو اختيار مخالف للمعقول الظاهر فإن الإنسان يرى فرقًا ضروريًا لا يمكن دفعه أو تجاهله بين أفعاله وحركاته الاضطرارية كالنبض في جسمه والرعشة وبين ما يفعله باختياره وإرادته من القيام والقعود وغير ذلك، وإلغاء هذا الفرق بين حركات العبد الاضطرارية والاختيارية يقضي بألا يكون الإنسان مريدًا على الحقيقة وهذا مخالف للعقل والفطرة والحس ، يقول ابن تيمية: (فإن كل عاقل يجد تفرقة بديهية بين قيام الإنسان وقعوده وصلاته وجهاده، وزناه وسرقته وبين انتعاش المفلوج وانتفاض المحموم، ونعلم أن الأول قادر على الفعل مريد له مختار. وأن الثاني غير قادر عليه ولا مريد له ولا مختار. والمحكي عن جهم وشيعته الجبرية أنهم زعموا أن جميع أفاعيل العباد قسم واحد، وهو قول ظاهر الفساد، وبما بين القسمين من الفرقان انقسمت الأفعال، إلى اختياري، واضطراري، واختص المختار منها بإثبات الأمر والنهي عليه، ولم يجئ في الشرائع ولا في كلام حكيم أمر الأعمى بنقط المصحف، والمقعد بالاشتداد أو المحموم بالسكون، وشبه ذلك، وإن اختلفوا في تجويزه عقلًا أو سمعًا فإنما منع وقوعه بإجماع العقلاء أولى العقل من جميع الأصناف)[٥].

د– نفي قدرة العبد المؤثرة في إيجاد فعله يلزم منه أن يكون العبد مجبرًا على أفعاله كما تذهب الجبرية، ويترتب على هذا الادعاء نفي تكليف العباد لأنهم مجبورون على أفعالهم ،كما يترتب عليه إبطال الحكمة من إنزال الكتب وإرسال الرسل والثواب والعقاب ، وكل هذه الأمور أصول ضرورية لا يمكن نفيها لمعارضتها لما ثبت في الشرع والعقل، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية مبينًا ما يؤول إليه قول المخالفين في القدر :(وهؤلاء المتبعون لجهم يقولون:

(٢) – ابن تيمية ،النبوات ، (٤٦١/١-٤٦٢)
(٣) - ابن تيمية ، مجموعة الرسائل والمسائل، دار الكتب العلمية ،بيروت: ، د. ط-د.ت.، (٣١٦/٢)
(٤) – الرازي، المطالب العالية ، (٢٥/٩)
(٥) - ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، (٥/ ١٩٤)

إن العبد ليس بفاعل حقيقة، وإنما هو كاسب حقيقة، ويثبتون مع الكسب قدرة لا تأثير لها في الكسب، بل وجودها وعدمها بالنسبة إليه سواء، ولكن قرنت به من غير تأثير فيه، وزعموا أن كل ما في الوجود من القوى، والطبائع، والأسباب العلوية، والسفلية كقدرة العبد لا تأثير لشيء منها فيما اقترنت به من الحوادث والأفعال، والمسببات، بل قرن الخالق هذا بهذا لا لسبب، ولا لحكمة أصلا. وقالوا: إن الطاعات والمعاصي مع الثواب والعقاب كذلك، ليس في الطاعة معنى يناسب الثواب، ولا في المعصية معنى يناسب العقاب، ولا كان في الأمر والنهي حكمة لأجلها أمر ونهي، ولا أراد بإرسال الرسل رحمة العباد ومصلحتهم، بل أراد أن يُنعّم طائفة ويُعذّب طائفة لا لحكمة، والسبب هو جعل الأمر والنهي، و الطاعة والمعصية، علامة على ذلك لا لسبب ولا لحكمة، وأنه يجوز أن يأمر بكل شيء حتى بالشرك، وتكذيب الرسل والظلم والفواحش، وينهي عن كل شيء حتى التوحيد والإيمان بالرسل وطاعتهم. وكثير من هؤلاء كأبي الحسن وأتباعه ومن وافقهم ....، يقولون: إن الخلق هو المخلوق، والفعل هو المفعول، وقد جعلوا أفعال العباد فعلًا لله، والفعل عندهم هو المفعول، فامتنع مع هذا أن يكون فعلًا للعبد؛ لئلا يكون فعل واحد له فاعلان)(١).

وبهذا يتبين أن للعبد إرادة ومشيئة وقدرة لها أثر في وجود الفعل ويترتب عليها أصل التكليف والحكم ، وهذا ما أجمع عليه أهل السنة والجماعة ولخصه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: (والعباد فاعلون حقيقة والله خالق أفعالهم . والعبد هو المؤمن والكافر، والبر والفاجر ، والمصلي والصائم . وللعباد القدرة على أعمالهم ، ولهم إرادة ، والله خالقهم ، وخالق قدرتهم وإرادتهم ، كما قال الله تعالى : {لمن شاء منكم أن يستقيم وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين}(التكوير/٢٨-٢٩))(٢).

٣- الرد على الشبهة العقلية الثالثة : (دليل الترجيح):

دليل الداعي المرجح ذكره ابن القيم في كتابه شفاء العليل ضمن المناظرة التي أجراها بين جبري وسني، يقول- رحمه الله - على لسان الجبري: (قال الجبري: صدور الفعل عند حصول القدرة والداعي إما أن يكون واجبًا أو لا يكون واجبًا، فإن كان واجبًا كان فعل العبد اضطراريًا، وذلك عين الجبر، لأن حصول القدرة والداعي ليس بالعبد، وإلا لزم التسلسل وهو ظاهر، وإذا كان كذلك فعند حصولهما يكون الفعل واجبًا، وعند عدم حصولهما يكون الفعل ممتنعًا، فكان الجبر لازمًا لا محالة، وأما إن لم يكن حصول الفعل عند حصول القدرة والداعي واجبًا، فإما أن يتوقف رجحان الفعل على رجحان الترك على مرجح، أو لا يتوقف، فإن توقف كان حصول ذلك الفعل عند حصول المرجح واجبًا، وإلا عاد الكلام،

---

(١) – ابن تيمية، مجموع الفتاوى ، (٥/٢٢٨-٢٢٩)

(٢) – ابن تيمية، العقيدة الواسطية ، مؤسسة الدرر السنية للنشر، المملكة العربية السعودية: تحقيق: علوي السقاف، المملكة العربية السعودية: د١-١٤٣٣هـ،(١٢٢-١٢٣)

ولزم التسلسل، وإذا كان واجبًا كان اضطراريًا وهو عين الجبر وإن لم يتوقف على مرجح كان جائز الوقوع، وجائز العدم، فوقوعه بغير مرجح يستلزم حصول الأثر بلا مؤثر وذلك محال)[١].

عمد ابن القيم –رحمه الله– إلى التحري والتروي وعدم إطلاق الحكم إلا بعد التثبت من المقولات والتأكد من مقصود الكلام المطلق، فنجده يبين أن كلام الجبري في المناظرة يشتمل على ألفاظ مجملة تحتمل حقًا وتحتمل باطلًا لذا هو يستفهم عن قول الجبري فما يعني بقوله: "إن كان الفعل عند القدرة والداعي واجباً كان فعل العبد اضطراريًا وهو عين الجبر؟!"أيعني به أن يكون مع القدرة والداعي بمنزلة حركة المرتعش، وحركة من نفضته الحمى، وحركة من رُمي به من مكان عالٍ، فهو يتحرك في نزوله اضطرارًا منه؟! أم يعني به أن الفعل عند اجتماع القدرة والداعي يكون لازم الوقوع بالقدرة والداعي؟!

فإن أراد بكونه اضطراريًا المعنى الأول: كذبته العقول والفطر والحس والعيان؛ فإن الله فطر عباده على التفريق بين حركة من رُمي به من شاهق فهو يتحرك إلى أسفل، وبين حركة من يرقى في الجبل إلى علوه، وبين حركة المرتعش، وبين حركة المصفق، وبين حركة الزاني والسارق والمجاهد والمصلي، وحركة المكتوف الذي قد أوثق رباطًا، وجر على الأرض، فمن سوى بين الحركتين فقد خلع ربقة العقل والفطرة والشرعة من عنقه[٢].

يقول – رحمه الله – : (إنَّ فيه – قولهم – التسوية بين الحركة الضروريّةِ والاختياريّةِ من العبد وعدم التفريق بينهما، وهذا باطل؛ لأنَّه مخالف لما يقضي به الواقع والحسّ والشرع فهو بمنزلة الاستدلال على الجمع بين النقيضين، وعلى وجود المحال...... أنَّ هذا.. لو صحَّ لزم بطلان الشرائع والتكاليف جملةً؛ لأنَّ التكليف إنَّما يكون بالأفعال الاختياريّةِ؛ إذ يستحيل أن يكلَّف المرتعش بحركة يده، وأن يكلَّف المحموم بتسخين جلده، وإذا كانت الأفعال الاضطراريّةِ غير اختياريّةٍ لم يُتصوَّر تعلُّق التكليف والأمر والنَّهي بها)[٣].

وإن أراد المعنى الثاني: وهو كون الفعل لازم الوجود عند وجود القدرة والداعي فهذا المعنى حق، وعليه فيكون حقيقة قول الجبري إن كان لازم الوجود عند القدرة والداعي كان لازم الوجود، وهذا لا فائدة فيه، وكونه لازمًا وواجبًا بهذا المعنى لا ينافي كون العبد مختارًا لفعله مريدًا له قادرًا عليه، غير مكره ولا مجبور، فهذا الوجوب واللزوم لا ينافي الاختيار، ثم لو صحت هذه الحجة للزم منها أن يكون الرب سبحانه مضطرًا على أفعاله مجبورًا عليها بعين ما ذكر الجبري من مقدماتها، فإنه –سبحانه – يفعل بقدرته ومشيئته، وما ذكر الجبري من وجوب الفعل عند القدرة والداعي، وامتناعه عند عدمهما ثابت في حقه سبحانه[١].

---

(١)- ابن القيم ، شفاء العليل ، (٨٣٢/٢-٨٣٣)
(٢)- ابن القيم ، شفاء العليل ، (٨٣٣/٢-٨٣٤)

(٣) - ابن القيم ،مفتاح دار السعادة، دار الكتب العلمية، بيروت: ، د. ط- د.ت.، (٢٥/٢)
(١) - انظر: ابن القيم، شفاء العليل ، (٨٣٤/٢)

وقول الرازي: الفرق أن إرادة العبد محدثة، فافتقرت إلى إرادة يحدثها الله دفعًا للتسلسل، وإرادة الباري قديمة فلم يفتقر إلى إرادة أخرى[٢]، فالجواب: أن هذا لا يدفع التقسيم المذكور، فإن التقسيم متردد بين لزوم الفعل عند الداعي وامتناعه عند عدمه، وهذا التقسيم ثابت في حق الغائب والشاهد، وكون إرادة الرب سبحانه قديمة من لوازم ذاته لا فاعل لها لا يمنع هذا الترديد والتقسيم، فإن عند تعلقها بالمراد يلزم وقوعه، وعند عدم تعلقها به يمتنع وقوعه، وهذا اللزوم والامتناع لا يخرجه –سبحانه – عن كونه فاعلًا مختارًا.

ثم إن هذا المعنى لا يُسمى جبرًا ولا اضطرارًا فإن حقيقة الجبر: ما حصل بإكراه غير الفاعل له على الفعل، وحمله على إيقاعه بغير رضاه واختياره، والرب سبحانه هو الخالق للإرادة والمحبة والرضا في قلب العبد، فلا يسمى ذلك جبرًا لا لغةً ولا عقلًا ولا شرعًا.

ومن العجب احتجاج الجبري بالقدرة والداعي على أن الفعل الواقع بهما اضطراري من العبد، والفعل عنده لم يقع بهما، ولا هو فعل العبد بوجه، وإنما هو عين فعل الله، وذلك لا يتوقف على قدرة من العبد ولا داعٍ منه، ولا هناك ترجيح له عند وجودهما، ولا عدم ترجيح عند عدمهما، بل نسبة الفعل إلى القدرة والداعي كنسبته إلى عدمهما، فالفعل عند الجبري عين فعل الله، فلا ترجيح هناك من العبد ولا مرجح، ولا تأثير ولا أثر.

فالفعل للرب حقيقة عنده، فإذا كان واجبًا بقدرته ومشيئته، وذلك عين الجبر، لزمه أن يكون الرب مجبورًا على أفعاله، وهذا الإلزام مما لا محيد للجبري عنه، ولا مفر له منه[٣].

وقول الرازي:(الفعل عند المرجح التام واجب، والمرجح ليس من العبد وإلا لزم التسلسل، فهو من الرب فإذا وجب الفعل عنده فهو الجبر بعينه).

يُجاب عنه: أن قوله: لا بد من مرجح يرجح الفعل على الترك أو بالعكس مسلم، أما قوله: المرجح إن كان من العبد لزم التسلسل، وإن كان من الرب لزم الجبر، جوابه: ما المانع أن يكون من فعل العبد ولا يلزم التسلسل؟ بأن يكون من فعله على وجه لا يكون الترك ممكنًا له حينئذ، ولا يلزم من سلب الاختيار عنه من فعل المرجح سلبه عنه مطلقًا، ثم ما المانع أن يكون المرجح من فعل الله ولا يلزم الجبر؟ فإنكم إن عنيتم بالجبر أنه غير مختار للفعل ولا مريد له لم يلزم الجبر بهذا الاعتبار؛ لأن الرب سبحانه جعل المرجح اختيار العبد ومشيئته فانتفى الجبر، وإن عنيتم بالجبر أنه وجد لا بإيجاد العبد لم يلزم الجبر أيضًا بهذا الاعتبار، وإن عنيتم أنه يجب عند وجود المرجح وأنه لا بد منه، فنحن لا ننفي الجبر بهذا الاعتبار، وتسمية ذلك جبرًا اصطلاح يختص بكم وهو اصطلاح فاسد، فإن فعل الرب سبحانه يجب

(٢) - انظر: الفخر الرازي، المطالب العالية، (٢٧/٩)

(٣) - انظر: ابن القيم، شفاء العليل، (٨٣٦/٢-٨٣٧)

عند وجود مرجحه التام، ولا يكون ذلك جبرًا بالنسبة إليه سبحانه[١].

وأما قول الجبري إذا كان الداعي من الله، وهو سبب الفعل، والفعل واجب عنده، كان خالق الفعل هو خالق الداعي، لأن خلق السبب خلق المسبب.

فالجواب: هذا حق، فإن الداعي مخلوق لله في العبد، وهو سبب الفعل، والفعل يضاف إلى الفاعل لأنه صدر منه ووقع بقدرته ومشيئته واختياره، وذلك لا يمنع إضافته بطريق العموم إلى من هو خالق كل شيء، وهو على كل شيء قدير.

وأيضًا: فإن ذلك الداعي وإن كان من فعل الله إلا أنه جار مجرى فعل المكلف لأنه قادر على أن يبطل أثره بأن يستحضر صارفًا عنه مثل: أن يحجم العطشان مثلًا عن الشراب تجربة هل يقدر على مخالفة الداعي أم لا؟ فإحجامه لأجل التجربة أثّر داعٍ ثانٍ هو الصارف، فالحي قادر على تحصيله وقادر على إبقاء الداعي الأول بحاله فإبقاؤه الداعي الأول بحاله وإعراضه عن إحضار المعارض له أمر لولاه ما حصل الشرب، فمن هذا الوجه كان الشرب فعلًا له؛ لأنه قادر على تحصيل الأسباب المختلفة التي تصدر عنها الآثار، ويصير هذا كمن شاهد إنسانًا في نار متأججة وهو قادر على إطفائها عنه من غير مشقة ولا مانع، فإنه إن لم يطفئها استحق الذم، وإن كان الإحراق من أثر النار[٢].

وأيضًا: فالداعي ليس هو المؤثر بل هو شرط في تأثير القادر في مقدوره، وكون الشرط ليس من العبد لا يخرجه عن كونه فاعلًا، وغاية قدرة العبد وإرادته الجازمة أن يكون شرطًا أو جزء سبب، والفعل موقوف على شروط وأسباب لا صنع للعبد فيها البتة، وهذا الموضع مما ضل فيه الفريقان، حيث زعمت القدرية: أنه موجب للفعل، وزعمت الجبرية: أنه لا أثر له فيه، فخالفت الطائفتان صريح المعقول والمنقول، وخرجت عن السمع والعقل.

والتحقيق: إن قدرة العبد وإرادته ودواعيه جزء من أجزاء السبب التام الذي يجب به الفعل، فمن زعم أن العبد مستقل بالفعل مع أن أكثر أسبابه ليست إليه فقد خرج عن موجب العقل والشرع، ومن زعم أنه لا أثر للعبد بوجه ما في الفعل، وأن وجود قدرته وإرادته وعدمهما بالنسبة إلى الفعل على السواء فقد كابر العقل والحس[٣].

وأما قول الرازي: إن انتهت سلسلة الترجيحات إلى مرجح من الله يجب عنده الفعل لزم الجبر، فجوابه: قد بينا أن قدرة العبد وإرادته ودواعيه جزء من أجزاء سبب الفعل غير مستقل بإيجاده، ومع ذلك فهذا الجزء مخلوق لله فيه، فهو عبد مخلوق من كل وجه وبكل اعتبار، وفقره إلى خالقه وبارئه من لوازم ذاته، وقلبه بيد خالقه وبين أصبعين من أصابعه يقلبه كيف يشاء، فيجعله مريدًا لما شاء وقوعه منه، كارهاً لما لم يشأ وقوعه، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

---

(١)- انظر: المرجع نفسه (٨٦٧/٢-٨٦٨).
(٢)- انظر: المرجع نفسه (٨٤١/٢-٨٤٣).
(٣)- انظر: المرجع نفسه(٨٤٣/٢-٨٤٤).

ونعم –والله– سلسلة المرجحات تنتهي إلى أمر الله الكوني ومشيئته النافذة التي لا سبيل لمخلوق إلى الخروج عنها، ولكن الجبر لفظ مجمل يراد به حق وباطل، فإن أردتم به أن العبد مضطر في أفعاله، وحركته في الصعود في السلم كحركته في وقوعه منه، فهذا مكابرة للعقول والفطر، وإن أردتم به أنه لا حول ولا قوة إلا بربه وفاطره؛ فنعم لا حول ولا قوة إلا بالله، وهي كلمة عامة لا تخصيص فيها بوجه ما؛ فالقوة القدرة، والحول الفعل؛ فلا قدرة له ولا فعل إلا بالله، فلا ننكر هذا ولا نجحده لتسمية القدري له جبرًا، فليس الشأن في الأسماء، إن هي إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان، فلا نترك لهذه الأسماء مقتضى العقل والإيمان.

والمحذور كل المحذور أن تقول: إن الله يُعذب عبده على ما لا صنع له فيه، ولا قدرة له عليه، ولا تأثير له في فعله بوجه ما، بل يعذبه على فعله هو سبحانه، وعلى حركته إذا سقط من علو إلى سفل، نعم لا يمتنع أن يعذبه على ذلك إذا كان قد تعاطى أسبابه بإرادته ومحبته، كما يعاقب السكران على ما جناه في حال سكره لتفريطه وعدوانه بارتكاب السبب، وكما يعاقب العاشق الذي غُلب على صبره وعقله، وخرج الأمر عن يده لتفريطه السابق بتعاطي أسباب العشق، وكما يعاقب الذي آل به إعراضه وبغضه للحق إلى أن صار طبعًا وقفلًا ورينًا على قلبه، فخرج الأمر عن يده، وحيل بينه وبين الهدى، فيعاقبه على ما لم يبقَ له قدرة عليه ولا إرادة، بل ممنوع منه وعقوبته عليه عدل محض لا ظلم فيه بوجه ما[(١)].

٤- الرد على الشبهة العقلية الرابعة (دليل انتفاء اجتماع مؤثرين على أثر واحد):

يجاب عن هذه الشبهة بأن الدليل قد دل على شمول قدرة الله سبحانه لكل ممكن من الذات والصفات والأفعال، وعدم خروج شيء عن مقدوره وذلك ثابت بالنصوص الصريحة كما أنه قد ثبت أن العبد فاعل لفعله بقدرته وإرادته وله فعل حقيقة يمدح أو يذم عليه عقلًا وعرفًا وشرعًا، كما أنه قد ثبت استحالة مفعول بعينه بين فاعلين مستقلين[(٢)].

وقد ناقش شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم – رحمهما الله –هذه الشبهة (اجتماع مؤثرين على أثر واحد) ،فوضحا أنها مبنية على افتراض تناقض إرادة الله وإرادة العبد وهذا التصور الفاسد أدى إلى احتجاج فاسد

فالعبد بجملته مخلوق لله جسمه وروحه وصفاته وأفعاله وأحواله فهو مخلوق من جميع الوجوه وخُلق على نشأة وصفة يتمكن بها من إحداث إرادته وأفعاله، وتلك النشأة بمشيئة الله وقدرته وتكوينه،[(٣)]يقول ابن تيمية :(ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فإذا شاءه الله جعل العبد شائيًا له وإذا جعل العبد كارها له غير مريد له لم يكن هو في هذه الحال شائئًا له، فهم بنوا الدليل علي تقدير مشيئة الله

(١)- انظر: المرجع نفسه(٢/ ٨٤٥-٨٤٧).
(٢)- انظر: المرجع نفسه (٨٥٢/٢).
(٣)- انظر : ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل ، (٨٤/١-٨٥) ؛ ابن القيم ، شفاء العليل ، (٢/ ٨٢٠ -٨٢١)

له وكراهة العبد له وهذا تقدير ممتنع وهذا نقلوه من تقدير ربين وإلهين وهو قياس باطل لأن العبد مخلوق لله هو وجميع مفعولاته ليس هو مثلا لله ولا ندا ولهذا إذا قيل ما قاله أبو إسحاق الإسفراييني : من أن فعل العبد مقدور بين قادرين لم يرد به بين قادرين مستقلين بل قدرة العبد مخلوقة لله وإرادته مخلوقه لله فالله قادر مستقل والعبد قادر بجعل الله له قادرا وهو خالقه وخالق قدرته وإرادته وفعله فلم يكن هذا نظير ذاك)[١] .

وقد تتبع ابن القيم هذه الشبهة وبين عوارها وفق منهج عقلي واضح، ليكشف تهافتها وبطلانها، يقول – رحمه الله –:

(والصواب أن يقال تقع الحركة بقدرة العبد وإرادته التي جعلها الله فيه، فالله سبحانه إذا أراد فعل العبد خلق له القدرة والداعي إلى فعله، فيضاف الفعل إلى قدرة العبد إضافة المسبب إلى سببه، ويضاف إلى قدرة الرب إضافة المخلوق إلى الخالق، فلا يمتنع وقوع مقدور بين قادرين، قدرة أحدهما أثر لقدرة الآخر وهي جزء سبب، وقدرة القادر الآخر مستقلة بالتأثير، والتعبير عن هذا المعنى بمقدور بين قادرين تعبير فاسد وتلبيس، فإنه يوهم أنهما متكافئان في القدرة، كما تقول: هذا الثوب بين هذين الرجلين، وهذه الدار بين هذين الشريكين، وإنما المقدور واقع بالقدرة الحادثة وقوع المسبب بسببه، والسبب والمسبب والفاعل والآلة كله أثر القدرة القديمة فلا نعطل قدرة الرب سبحانه عن شمولها وكمالها وتناولها لكل ممكن ولا نعطل قدرة العبد التي هي سبب عما جعلها الله سببًا له ومؤثرة فيه، وليس في الوجود شيء مستقل بالتأثير سوى مشيئة الرب سبحانه وقدرته، وكل ما سواه مخلوق له، وهو أثر قدرته ومشيئته، ومن أنكر ذلك لزمه إثبات خالق سوى الله، أو القول بوجود مخلوق لا خالق له، فإن فعل العبد إن لم يكن مخلوقًا لله كان مخلوقًا للعبد إما استقلالا وإما على سبيل الشركة وإما أن يقع بغير خالق ،ولا مخلص عن هذه الأقسام لمنكر دخول الأفعال تحت قدرة الرب ومشيئته وخلقه. وإذا عرف هذا، فنقول: الفعل وقع بقدرة الرب خلقًا وتكوينًا كما وقعت سائر المخلوقات بقدرته وتكوينه، وبقدرة العبد سببًا ومباشرة، والله خلق الفعل، والعبد فعله وباشره والقدرة الحادثة وأثرها واقعان بقدرة الرب ومشيئته)[٢].

والنتيجة بعد هذا التوضيح والبيان أن أفعال العباد هي للعباد حقيقة ومفعولة للرب فالفاعل غير المفعول، وهو إجماع من أهل السنة، فالعبد فعلها حقيقة، والله خالقه وخالق ما فعل به من القدرة والإرادة وخالق فاعليته[٣] ،وسبب الضلال في هذه المسألة هو تسويتهم بين المحبة والإرادة، وبين الرضا والمشيئة، وعدم معرفتهم لنوعي الإرادة في كتاب الله كما سبق وأن ذكرنا[١].

---

(١) - ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل ، (٨٥/١)

(٢) - ابن القيم ،شفاء العليل ، (٨٥٢/٢-٨٥٤)

(٣) - انظر: ابن تيمية ، مجموع الفتاوى، (١/ ٦٥-٦٦) ؛ ابن القيم، شفاء العليل، (٢/ ٧٩٠- ٧٩١)

(١)- راجع: سبب ضلال الجبرية والقدرية في مسألة الإرادة التمهيد (أفعال العباد) من البحث.

٥- الرد على الشبهة العقلية الخامسة: (جهل العبد لتفاصيل أفعال نفسه):

بنى الجبرية استدلالهم هذا على قياس علم العبد على علم الرب والثابت شرعًا أن خلق الخالق مشروط بتصوره للمخلوق قبل أن يخلقه، فالخالق إنما يخلق بالإرادة، والإرادة مشروطة بالعلم، وإرادة ما لا يشعر به محال، وإذا كان إنما يخلق بالإرادة، وإنما يريد ما يتصوره، لزم أن يعلم كل ما خلقه[٢] ، وما دام هذا منتفيًا في حق العبد لزم أنه مجبور على أفعاله لعدم علمه بجزئياتها وتفاصيلها كما تزعم الجبرية .

وقد قاس الجبرية إيجاد الفعل للعبد على إيجاد الفعل للرب -تعالى- ، وهذا قياس باطل فعلم الله -تعالى- ليس كعلم العباد وصفات العبد ليست كصفات الرب.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (كل فاعل من الآدميين لا يحيط علما بتفاصيل أفعاله لكنه يشعر بها من حيث الجملة ولهذا كان العبد لا يريد شيئًا إلا بعد شعوره به فهو يتصور المراد تصورًا مجملًا وإن لم يكن مفصلًا وهذا مما علم به الناس أن الفاعل المريد لا بد أن يتصور المراد وإن لم تكن إرادتهم مثل إرادة الرب ولا علمهم كعلمه ،كما أنهم يعلمون أن العبد فاعل لأفعاله وإن لم يكن خالقًا لها ، وهذا القول الوسط وهو إثبات كون الرب خالقًا لكل شيء ومع كون أفعال العباد مخلوقة له ومع كونها أفعالًا للعباد أيضا وأن قدرة العباد لها تأثير فيه كتأثير الأسباب في مسبباتها وأن الله خالق كل شيء بما خلقه من الأسباب وليس شيء من الأسباب مستقلا بالفعل بل هو محتاج إلى أسباب أُخر تعاونه وإلى دفع موانع تعارضه ولا تستقل إلا مشيئة الله -تعالى - فإنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن فما شاء الله كان وإن لم يشأ العباد وما لم يشأ لم يكن ولو شاء العباد ،وهذا الذي عليه سلف الأمة وأئمتها وجمهورها)[٣] .

ويقول ابن القيم – رحمه الله -: (الفعل الاختياري يستلزم الشعور بالفعل في الجملة، وأما الشعور به على التفصيل من كل وجه فلا يستلزمه)[٤] .

إذن عدم علم العبد بتفاصيل أفعاله لا يستلزم كونه مجبرًا عليها، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية تأكيدًا لذلك: (على أصول أهل السنة أن من سوى الله لا يخلق شيئًا، لأنه لا يحيط علمًا بجزيئات أفعاله، فلا يكون خالقًا لها، وإن كان شاعرًا بها من بعض الوجوه، ومريدًا لها من بعض الوجوه، فهو فاعل لها من ذلك الوجه)[٥].

٦- الرد على الشبهة العقلية السادسة (لو كان الفعل باختيار العبد وقصده لما وقع إلا الشيء الذي أراده):

يقول الجبري كما نقل عنه ابن القيم : إن أحدًا من العقلاء لا يريد إلا الإيمان والحق والصدق، فلو كان

(٢) - انظر: ابن تيمية ، درء تعارض العقل والنقل، إدارة الثقافة والنشر، دامعة الامام : تحقيق محمد رشاد سالم ، ط٢- ١٩٩١م ،، (١١٣/١٠-١١٤)

(٣) – المرجع نفسه(٢٦٥/٥)

(٤)- ابن القيم، شفاء العليل، (٨٦١/٢)

(٥) - ابن تيمية ، درء تعارض العقل والنقل ، (٢٦٣/٥-٢٣٤)

الأمر باختياره وقصده لوجب أن يكون كل واحد مؤمنًا محقًا، وليس كذلك؛ لأن الكافر يقصد تحصيل العلم فلا يحصل إلا الجهل، فهذا الكفر ما قصده وما أراده وما رضي به ألبتة ، أفيدخل في العقل أن يُقال إنه وقع به؟!

يناقش ابن القيم هذه الشبهة ويرد عليها بقوله: إن من العجب أن يُنزه العبد عن فعل الكفر والجهل والظلم، ويُجعل ذلك كله فعل الله سبحانه! كما أن من العجب زعمك: بأن العاقل لا يقصد لنفسه الكفر والجهل والظلم، وأنت ترى كثيرًا من الناس يقصد لنفسه ذلك عنادًا وبغيًا وحسدًا، مع علمه بأن الرشد والحق في خلافه، فيطيع داعي هواه وغيه وجهله، ويخالف داعي رشده وهداه، ويسلك طريق الضلال، ويتنكب عن طريق الهدى، وهو يراهما جميعًا، قال تعالى عن قوم فرعون: {فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آَيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ (١٣) وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ}(النمل/ ١٣– ١٤). ،وقال:{وَعَادًا وَثَمُودَ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسَاكِنِهِمْ وَزَيَّنَ لَهُمَ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ} (العنكبوت/ ٣٨)، وقال:{وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآَخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ} (البقرة/١٠٢).، وهذا في القرآن كثير، يُبين سبحانه فيه اختيارهم الضلال والكفر عمدًا عن علم، هذا وكم من قاصدٍ أمرًا يظن أنه رشد، وهو ضلال وغي![١] .

(١)- انظر: ابن القيم، شفاء العليل، (٨٦٢/٢-٨٦٣)

٧– الرد على الشبهة العقلية السابعة: (لو قدر العبد على بعض المقدورات الممكنات لقدر على الكل):

قول الجبري: لو قدر العبد على بعض المقدورات الممكنات لقدر على الكل؛ لأن المصحح للمقدورية ليس إلا الإمكان، وهو قضية واحدة، فيلزم من الاشتراك فيه الاشتراك في المقدورية ، لكنه غير قادر على كل الممكنات؛ لأنه لا يقدر على خلق السماوات والأرض؛ فوجب أن لا يقدر على الإيجاد ألبتة[٢].

يرد ابن القيم على هذه الشبهة على لسان السني في المناظرة التي جرت بين الجبري والسني فيبين أن الله قد كشف عوار مذهب يكون إثباته مستندًا إلى مثل هذه الخرافات التي حاصلها: أنه يلزم من صحة قدرة العبد على قلع حصاة من الأرض صحة قدرته على قلع الجبل! ومن إمكان حمله لرطل إمكان حمله لمئة ألف رطل! ومن إيجاده للفعل القائم به من الأكل والشرب والصلاة وغيرها، صحة إيجاده لخلق السماوات والأرض وما بينهما! وهل سمع في الهذيان بأسمج من هذا وأغث منه؟!ودليل الجبرية هذا مبني على المماثلة بين قدرة الله، وقدرة العبد، وفرض هذه المماثلة باطل، فإن قدرة الله عامة شاملة، وقدرة العبد مقيدة محدودة، ولا يلزم من كونها محدودة نفيها بالكلية، وهذا من المعلوم ببداءة العقول![١]

(٢) - الرازي ، المطالب العالية ، (٩١/٩ – ٩٣) ؛ الرازي ، المسائل الخمسون في أصول الدين ، (٦٠)؛ الرازي، النبوات ، دار الكليات الأزهرية، القاهرة: ،تحقيق: أحمد السقا، ،ط١-١٩٨٦م. ، (٨٧)
(١) - انظر: ابن القيم بتصرف، شفاء العليل ، (٨٦٤)

٨- الرد على الشبهة العقلية الثامنة: (العلم الإلهي):

تدعي الجبرية أن العبد ليس له قدرة على الفعل والترك وأن كل ما يصدر عن العبد من الله تعالى، ويبررون لذلك بقولهم: كل ما علم الله عدمه كان ممتنع الوقوع، وكل ما علم الله وقوعه كان واجب الوقوع، فلو لم يقع ذلك الشيء للزم انقلاب ذلك الحكم كذبًا، وانقلاب ذلك العلم جهلًا، وهو محال فدل ذلك على أن العبد مجبور على فعله.

وقد أجاب ابن القيم على هذه الشبهة في عدة نقاط:

١- إن هذا بعينه يقال فيما علم الله أنه لا يفعله وهو مقدور له، فإنه لا يقع ألبتة مع كونه مقدورًا له، فما كان جوابك عن ذلك فهو جوابنا لك.

٢- إن الله -سبحانه -يعلم الأمور على ما هي عليه، فهو يعلم أنه لا يفعله لعدم إرادته له، لا لعدم قدرته عليه.

٣-إن العلم كاشف لا موجب، وإنما الموجب مشيئة الرب تعالى، والعلم يكشف حقائق المعلومات[٢] .

كما انتقد شيخ الإسلام ابن تيمية احتجاج الرازي وعامة الجبرية بهذا الدليل على الجبر فقال :(والرازي يعتمد في تفسيره على هذا في الجواب عما يحتج به المنازعون ... ، فيجيب بمسألة الداعي والعلم وهو أن الله خلق داعي العبد فيكون خالقًا لفعله وأنه يعلم ما سيكون فيمتنع خلاف المعلوم وعلى هذا تبطل حجة المعتزلة لأن عندهم يمتنع التكليف بالممتنع وما هو من فعل الغير ، وحقيقة الأمر أن هذا الجواب جدلي التزامي ليس بجواب علمي فإن عامة أهل السنة يقرون بهذا وهو أن الله خالق أفعال العباد ، ويقولون مع هذا إن الله يخلق بحكمة ولسبب وأنه منزه عن أن يعاقب أحدًا بلا ذنب وغير ذلك من الظلم ويقولون إن الأفعال مشتملة على صفات كانت لأجلها حسنة وسيئة كما هو مبسوط في موضعه والمقصود هنا أن ما ذكره من القانون يدعيه كل طائفة فهو حجة لما أنكره عليهم لا رافع لما أنكره)[٣].

وبانتهاء الكلام على أدلة الجبرية العقلية يتضح أن هذه الأدلة أو التي يُظن أنها كذلك لا تقف أمام النقد، فهي تشترك جميعها في أنها تقوم على أساس فاسد، هو إنكار حرية العبد واختياره، ومن ثم القول باستحقاقه للعقاب أو العذاب على أفعال لم يردها، أو لم يفعلها، بل جبره الله عليها، وفعلها به، ولا ريب أن هذا الاعتقاد يتنافى مع ما يرتضيه الشرع ويوجبه العقل، إنه اعتقاد يتنافى مع تشريع الله، وثوابه وعقابه، كما يتنافى مع كمال الله وعدله![١] فإن مبنى الشرائع على الأمر والنهي، ولو صح أن العبد مجبور على أفعاله لبطل التكليف، ولما أمكن تصور الثواب والعقاب، فإن أمر الآمر لغيره بفعل نفسه لا

(٢)- انظر: ابن القيم، شفاء العليل ، (٩١٨/٢)

(٣) – ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، تحقيق: مجموعة من المحققين ، ط١- ١٤٢٦هـ ، (٤٤٧/٨-٤٤٨)

(١) - انظر: مقدمة تحقيق كتاب: مناهج الأدلة لعقائد الملة لابن رشد (٩٩-١٠٠).

بفعل المأمور، ونهيه عن فعله لا فعل المنهي عبث ظاهر، إذ متعلق الأمر والنهي فعل العبد وطاعته ومعصيته، فمن لا فعل له كيف يتصور أن يوقعه بطاعة أو معصية؟!، وإذا ارتفعت حقيقة الطاعة والمعصية ارتفعت حقيقة الثواب والعقاب، وكان ما يفعله الله بعباده يوم القيامة من النعيم والعذاب أحكامًا جارية بمحض المشيئة والقدرة لا أنها بأسباب طاعاتهم ومعاصيهم، بل ههنا أمر آخر وهو أن الجبر منافٍ للخلق كما هو منافٍ للأمر، فإن الله – سبحانه –له الخلق والأمر، وما قامت السماوات إلا بعدله، فالخلق قام بعدله، ولعدله ظهر، كما أن الأمر بعدله، وبعدله وجد، فالعدل سبب وجود الخلق والأمر وغايته، فهو علته الفاعلية والغائية، والجبر لا يجامع العدل كما لا يجامع الشرع والتوحيد(٢).

وبهذا يظهر أن القول بالجبر – الذي يجعل الإنسان كالريشة في مهب الريح لا إرادة له ولا اختيار – من أفسد الأقوال وأقبحها بإجماع الرسل واتفاق نصوص الوحي الإلهي وأحاديث السنة النبوية وأدلة المعقول والفطر ،والعيان تكذبه وترده(٣).

المطلب الثالث: منهج الاستدلال وضوابط التعامل مع الجهمية عند مناقشة ونقد عقيدة الجبر:

من المعلوم أن منهج الاستدلال عند أهل السنة والجماعة قائم على الوحيين الشريفين وفق فهم السلف، فهو بذلك مخالف لمنهج أهل البدع والأهواء في تقرير مسائل الاعتقاد، والناظر في منهج الاستدلال الذي سلكه شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم – رحمهما الله – عند مناقشة ونقد عقيدة الجبر الجهمية يلحظ اعتمادهما على الأمور التالية:

أولًا: الاعتماد في الاستدلال عند المناقشة والنقد على: نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، والآثار الواردة عن السلف رحمهم الله ، وإجماع العلماء ودلالة اللغة في نقد وإبطال عقيدة الجبر(٤).

ثانيًا: استخدام المناقشة العلمية عند محاورة الجبرية والرد عليهم، وقد اتضح ذلك من خلال الأساليب العلمية التالية:

أ- الرد على الشبه العقلية للجهمية بذكر أدلتهم وبيان وجه شبهتهم ومناقشتهم في ذلك، وإيراد اعتراضاتهم والرد عليها، وقد يسهب الشيخان في الرد في بعض المواطن(٥).

ب- إلزامهم بلوازم توقعهم في أمور عظيمة أثناء نقدهم لهم، وقد اتضح ذلك في عدة مواضع ،على سبيل المثال عند الرد على الشبهة العقلية الثانية (دليل القدرة المؤثرة) أكد شيخ الإسلام –رحمه الله– أن ما ادعاه الرازي وعامة الجبرية من نفي تأثير قدرة العبد يلزم منه شناعات باطلة كان من أشنعها الوقوع في التشبيه(١).

---

(٢)- انظر: ابن القيم ، شفاء العليل ، (٨٣١/٢-٨٣٢)

(٣)- انظر: ابن القيم، شفاء العليل ، (٤٥٠/٢) ؛ السعدي: عبدالرحمن بن ناصر ، الدرة البهية شرح القصيدة التائية لابن تيمية ،مكتبة أضواء السلف، الرياض: ط١-١٩٩٨م. (٢٤-٢٦)

(٤) – انظر: اقسام الإرادة في الكتاب والسنة من هذا البحث، وتفسير معنى الجبر والرد على الشبهة العقلية الثانية (القدرة المؤثرة) من البحث.

(٥) - انظر: المطلب الثاني مناقشة الشبه العقلية للجهمية وإبطالها من البحث.

(١) - انظر: الشناعات الباطلة المترتبة على القول بالجبر عند مناقشة الشبهة العقلية الثانية(القدرة المؤثرة) والثالثة (دليل الترجيح) من البحث.

جـ- ومن أساليب الشيخين في المناقشة العلمية للجبرية بيان فساد مسلكهم في فهم النصوص والألفاظ وتفسيرها بعقولهم لا بفهم السلف الصالح. وقد مر بنا عدة أمثلة تبين سوء فهمهم لنصوص الشرع منها: تفسيرهم وفهمهم الخطأ للآيات التي ظاهرها أن العبد ليس له قدرة ولا تأثير حقيقي في فعله، وقد احتجوا بسبب هذا الفهم الخطأ بمشيئة الله العامة وقدره على محبته لما شاءه، ورضاه به، وإذنه فيه، فجمعوا بين أنواع من الضلال: معارضة الأمر بالقدر ودفعه به، والإخبار عن الله أنه يحب ذلك منهم ويرضاه حيث شاءه وقضاه وأن لهم الحجة على الرسل بالقضاء والقدر[٢].

ومن أمثلة سوء وفساد مسلكهم في فهم الألفاظ فهمهم الخاطئ للفظ التأثير وتفسيرهم إياه حسب ما يؤيد مذهبهم واستنتاجهم أن لفظ التأثير وتقييده يفضي إلى إجبار الله -تعالى- للعباد على أفعالهم ونسبة جميع الأفعال الصادرة عن العباد لله تعالى وتأكيدهم أن ليس للعبد تأثير وقدرة على الفعل[٣].

د- ومن الأساليب المستخدمة في المناقشة العلمية إجراء المناظرات بين المذاهب المختلفة للرد على المخالفين، كالمناظرة التي أجراها ابن القيم -رحمه الله- بين سني وجبري من جهة، وبين قدري وسني من جهة أخرى[٤].

هـ- وأسلوب السؤال والجواب من أهم الأساليب التي تُستخدم في المناقشات العلمية، فتحدد المسألة، ثم تحدد الإجابة عليها، ويتميز هذا الأسلوب بإثارة لعقل والذهن واسترعاء الانتباه لبيان أهمية المسألة المناقشة، ولا تكاد تخلو كثيرًا من المسائل المناقشة بين الجبرية والشيخين من هذا الأسلوب العلمي الشيق [٥].

و- نفي التعارض بين نصوص الشرع وبين العقل: وهذا الموضوع قد أسهب الشيخان في بيانه عرضًا وردًا، بل يمكن القول: إن أكثر مناقشاتهما للمتكلمين كانت في بيان هذه المنهجية الفاصلة بين أهل السنة وبين مخالفيهم، فابن تيمية مثلًا كنموذج يحتذى به في منهجية التعامل مع المخالف لتلميذه ابن القيم ، قد وضح رحمه الله أن معارضة القرآن بمعقول أو قياس ليس من فعل السلف، ولم يكونوا يستحلونه، وإنما ابتدع ذلك لما ظهرت الجهمية والمعتزلة ونحوهم ،ويحيل -رحمه الله -وجود تعارض بين النص الصحيح، والعقل الصريح؛ لأن هذا لا يمكن، فالنص الصحيح موافق للعقل الصريح، وكذلك العكس[١].

---

(٢) - انظر: منشأ الخلاف في أفعال العباد ص (٥-٨ ، ١٣) من البحث.

(٣)- انظر: الشبهة العقلية الثانية الشبهة العقلية الثانية (دليل مفهوم تعلق القدرة المؤثرة) من البحث؛ ومن الأمثلة التي سبق وأن ذكرناها والتي تدل على فساد مسلكهم وضلالهم في الفهم عدم التفريق بين نوعي الإرادة وتفسير الإرادة على أنها بمعنى واحد. انظر: التمهيد (أفعال العباد) من البحث.

(٤)- انظر: الرد على الشبهة العقلية الثالثة من البحث، راجع أيضًا: ابن القيم ، شفاء العليل ، (٨٢٩/٢-٨٧٥)

(٥)- انظر: الأمثلة على أسلوب السؤال والجواب مناقشة الشبهة العقلية الثالثة حيث اعتمد ابن القيم على طرح الأسئلة والاجابة عليها ضمن المناظرة التي أجراها بين سني وجبري؛ انظر كذلك : ابن القيم ، شفاء العليل ، (٨٢٥/٢-٨٧٥).

(١) – راجع : المطلب الثالث من المبحث الأول والمبحث الثاني التمهيد من البحث

ي- استفصال أقوال الخصوم والتأكد من مقصودهم في الكلام: فمثلًا نجد ابن القيم - رحمه الله - استعمل هذا الأسلوب العلمي عند عرضه أدلة وشبه الجبرية، فقبل الرد على أي شبهة أو تفنيدها يعمد إلى التحقق والاستفسار عن حقيقة ومعاني أقوالهم وحججهم التي يطلقونها، لأنه يعلم أن الفهم السليم لمقصود الخصم ينتج عنه صحة النقد والتفنيد لحجج الخصم، والفهم السليم لا يكون إلا بعد الاستفصال والتبيُّن من كلام المخالف، ومعرفة مقصوده بشكل واضح، ومن الأمثلة على هذا الأسلوب العلمي: أنه بعد أن عرض أهم وأقوى شبه للجبرية، قال : (أنا أستفسرك عما في هذه الحجة من الألفاظ المجملة المشتملة على حق وباطل، وأبين لك فسادها، فما تعني بقولك: إن كان الفعل عند القدرة والداعي واجبًا كان فعل العبد اضطراريًا وهو عين الجبر ؟ أتعني به أن يكون مع القدرة والداعي بمنزلة حركة المرتعش؟ أم تعني به أن الفعل عند اجتماع القدرة والداعي يكون لازم الوقوع بالقدرة والداعي؟ فإنْ أردت بكونه اضطراريًّا -المعنى الأول -كذَّبتك العقول والفطر والحس والعيان)[٢] .

ثالثًا: الموضوعية والعدل والإنصاف مع الخصم والتجرد عن الهوى عند مناقشة المخالف، وقد اتبع الشيخان هذه المنهجية في سائر المسائل التي ناقشاها وردا عليها وتحريا - رحمهما الله - العدل والإنصاف والتجرد عن الهوى فيذكران - رحمهما الله - كلام المخالف كما هو لا يبخسانه حقه ويعترفا بالحق الذي عنده ويبينا الباطل ويصححانه ويقوّمانه، وينصفا بعض الطوائف المخالفة من بعض ويعدلان بينها، وفي نهاية النقاش والرد يكشفان عن الفساد واضطراب المخالف بمنهجية موضوعية مجردة عن التعصب والمكابرة والانتصار للنفس مع بيان الحق إذا وجد وسمة العدل والإنصاف التي تميزا بها الشيخين تتضح في كثير من المواضع[٣].

المطلب الرابع: الآثار المترتبة على القول بالجبر:

وبعد مناقشة الأدلة العقلية لمذهب الجهمية في أفعال العباد نختم هذه المناقشة ببيان الآثار المترتبة على القول بالجبر والتي تم استخلاصها من مناقشة الشيخين للشبهة العقلية للجبرية:

أولًا: إبطال الشرائع لأنه يؤدي إلى تعطيل جميع التكاليف الشرعية، وإبطال مسؤولية الإنسان عن أفعاله، وبطلان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكل هذا يترتب عليه بطلان الثواب والعقاب[٤].

ثانيًا: القول بالجبر يلزم منه القول بأنه لا فائدة من بعثة الرسل لإقامة الحجة على البشر، بما أنه -

(٢) - ابن القيم ،شفاء العليل ، (٨٣٣/٢)

(٣) - اتضحت منهجية الموضوعية والعدل والإنصاف مع الخصم والتجرد عن الهوى في عدة مواضع منها: أن شيخ الإسلام عندما تكلم عن الكسب وأنه يؤول إلى الجبر بين أن الاشاعرة ليسوا موافقين للجهمية من كل وجه ، وهذا دليل على تحريه الدقة والموضوعية في وصف المخالف انظر: الجبرية المتوسطة من البحث؛ ومن الأمثلة على الإنصاف وعدم رمي المخالف بالتهم أن ابن تيمية -رحمه الله- عندما تكلم عن لفظ التأثير وكيف أن معناه على تفسير المخالفين يفضي إلى الشرك ؛ اعتذر لهم فقال:(وإن كان قائل هذه المقالة ما نحا إلا نحو الحق). .

(٤)- راجع: المطلب الأول من المبحث الأول وراجع ايضًا : الشناعات المترتبة على نفي القدرة المؤثرة.

تعالى عن ذلك – قد خلق الإنسان كسائر الجمادات ليس له قدرة ولا اختيار لأفعاله[١].

ثالثًا: القول بالجبر فيه تنقص لجناب الربوبية؛ لأن الجبر لا يكون إلا من العاجز عن جعل غيره مطيعًا له مختارًا [٢].

رابعًا: منافاة الجبر للخلق فالله –سبحانه وتعالى– خلق الخلق بقدرته وأقامهم بعدله، وبعدله أظهرهم، والجبر لا يجامع العدل كما لا يجامع الشرع والتوحيد[٣].

خامسًا: القول بالجبر فيه نسبة القبائح والظلم إلى الله تعالى ، إذ أنه – كما يزعمون –يعاقب المسيء على فعل ليس له فيه إرادة ولا اختيار ولا كسب ألبتة بل إن الله وكما زعمت الجبرية أكرهها وقهرها وأجبرها عليه من غير فعل منها، بل حال بينها وبين الهدى ابتداءً من غير ذنب ولا سبب من العبد يقتضي ذلك[٤].

سادسًا: مناقضة الجبر للحس والعقل والشرع لأن هذه كلها تدل على أن العبد يستحق على فعله الذم واللعن والثناء والمدح كما قال تعالى: {هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}(النمل/٩٠)،والقول بالجبر فيه تسوية بين الحركة الضرورية والاختيارية وعدم التفريق بينهما ولو صح هذا القول للزم بطلان الشرائع والتكاليف جملة، لأن التكليف إنما يكون بالأفعال الاختيارية، إذ يستحيل أن يكلف المرتعش بحركة يده، وإذا كانت الأفعال اضطرارية غير اختيارية لم يتصور تعلق التكليف والأمر والنهي بها وكل هذا يكذبه الشرع والعقل والفطرة والحس[٥] .

سابعًا: يلزم من القول بالجبر تساوي أفعال العباد الطاعة والمعصية أمام الله –تعالى– بما أنه – عز وجل – هو الفاعل على الحقيقة كما تزعم الجبرية، وما دام أنهم – الجبرية – أبطلوا نسبة الأفعال إلى العباد وحققوا نسبتها إلى الرب وحده، وجب بناءً على ذلك طرده في جميع الأعمال: فيقال: ما صليت إذ صليت، وما صمت إذ صمت وما ضحيت إذ ضحيت ولا فعلت كل فعل إذ فعلته ولكن الله فعل ذلك ويلزم من ذلك إجراءه على جميع أفعال العباد المعاصي والطاعات إذ لا فرق[٦]

الخـــاتمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الهدى محمد– صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه– فقد تم انجاز هذا البحث بفضل الله وتوفيقه، وقد بذلت فيه قصارى جهدي، فإن أصبت فذلك فضل الله–تعالى– له الحمد والمنة، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان.

وقد توصلت من خلال هذا البحث إلى العديد من الفوائد والنتائج أجملها فيما يلي:

---

(١) ـ راجع : الشناعات المترتبة على نفي القدرة المؤثرة.
(٢)ـ انظر: شفاء العليل (٧٨٥/٢-٧٨٧).
(٣)ـ انظر: شفاء العليل (٨٣٣/٢)؛ راجع: الرد على الشبهة العقلية الأولى.
(٤)ـ انظر: شفاء العليل (٢/ ٥٩٨، ٨٤٧، ٨٦٢-٨٦٣)؛ راجع: الرد على الشبهة العقلية الثانية ، والرد على الشبهة العقلية السادسة.
(٥)ـ انظر: ابن القيم ، مفتاح دار السعادة ، (٢٥/٢)، راجع أيضًا: الرد على الشبهة العقلية الثانية
(٦)ـ انظر: ابن القيم ، مدراج السالكين ، (٤٠٣/٤-٤٠٤)؛ راجع أيضًا: الرد على الشبهة العقلية الثانية.

١- مسألة الجبر والاختيار احتلت حيزًا كبيرًا من أصول الجهمية، والتي تتلخص في نفيهم الفعل حقيقة عن البشر وإضافته إلى الله تعالى، وجردوا العبد من القدرة والإرادة والاختيار مثله كمثل الجمادات تنسب إليه الأفعال مجازًا.

٢- العبد مكلف مختار لفعله، ويؤثر فيه بقدرته بتوفر الأسباب وانتفاء الموانع، وهذا الاختيار بإيجاد الله وخلقه فيه.

٣- لا خالق غير الله، وأفعال العباد التي صاروا بها مطيعين وعصاة، يخلقها الله تعالى، فالحق سبحانه يخلق المخلوقات، وأفعال العباد كلها تقع بمشيئة الله وقدرته، وعموم قدرة الله ومشيئته لجميع ما في الكون من الأشياء والأفعال.

٤- الإنسان مع ذلك غير مجبور على أفعاله وأقواله، وهي ليست لا إرادية، ومع أن الله تعالى خالق الإنسان وأفعاله، إلا أن الإنسان هو الذي فعلها، واختارها وأرادها حقيقة، ونسبة الأفعال إلى العباد نسبة حق لا مجاز لذا فهم يستوجبون عليها المدح والذم والثواب والعقاب.

٥- كون الله تعالى خالقًا لأفعال العباد، لا يعني أن فعل العبد هو نفس فعل الله، فالفعل يخلقه الله والعبد يفعله، فلا تعارض بين إضافة أفعال العباد إلى الله حقيقة وإضافتها إلى العباد حقيقة لاختلاف جهة الإضافة، فإضافتها إلى الله من باب إضافة المخلوق إلى خالقه، وإضافتها إلى العبد من باب إضافة المسبب إلى سببه، فالله فاعل حقيقة، والعبد فاعل حقيقة وهو منفعل في فاعليته، وليس مجبرًا جبرًا مطلقًا، ولا مختارًا اختيارًا مطلقًا، بل مختارًا اختيارًا مقيدًا بمشيئة الله، فهو الذي يهدي من يشاء بفضله، ويضل من يشاء بعدله.

٦- أفعال العبد من حيث الجبر والاختيار تنقسم إلى: أفعال اضطرارية، وأفعال اختيارية، وما ورد من النصوص فيما ظاهره يشعر بأن الإنسان مجبور يجب أن يحمل على الجانب الاضطراري من أفعاله، فيما لا يملك فيه خلقًا ولا قصدًا ولا مسؤولية عليه فيها، وما ورد من النصوص التي تنسب عمل الإنسان إليه، وتشعره بحرية الاختيار، ينبغي أن تحمل على الجانب الاختياري من أفعاله، وهنا تكمن مسؤولية العبد عما يقوم به من الأعمال التي خيره الله تعالى في فعلها، وأقدره عليها، وربط مبدأ الثواب والعقاب والحساب والجزاء بها.

٧- الاستدلالات العقلية التي استخدمها الجبرية لتأييد بدعتهم – كشبهة الداعي المرجح ، وشبهة القدرة المؤثرة –هي شبه باطلة عقلًا فضلًا على بطلانها شرعًا ،ثم إن القدر وجميع مسائل العقيدة تؤخذ من الشرع لا من العقل ، وخاصة مسألة أفعال العباد لخطورة ما يترتب على الانحراف فيها.

٨- العقيدة التي قررتها الجهمية في أفعال العباد والمسائل المتعلقة بها عقيدة فاسدة تتضمن تصورًا باطلًا لا يليق بحق الله، لما تحمل في طياتها من الشناعات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

- الآمدي، ابكار الأفكار في أصول الدين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة : تحقيق: أحمد المهدي، د.ط-٢٠٠٤ م.
- الفخر الرازي : محمد بن عمر ،أساس التقديس، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت : د.ط- ١٤١٥هـ .
- الفخر الرازي ،أساس التقديس في علم الكلام؛ دار الفكر اللبناني، بيروت: تقديم وتحليل: محمد العربي، ط١-١٩٩٣م.
- الرزاي ،اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، دار الكتاب العربي، تعليق: محمد البغدادي، ط١-١٩٨٦م.
- الزهراني: صالح بن درباش ،أفعال العباد بين السلف والمتكلمين،الناشر: مجلة الدراسات العقدية ، العدد:١٤-١٤٣٦هـ.
- البيهقي: أحمد بن الحسين ،الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، عالم الكتب، بيروت: تحقيق: كمال يوسف الحوت،د.ط-١٩٨٢م.
- ابن قتيبة نالاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة؛ دار الراية، الرياض: تحقيق: عمر أبو عمر، ط١-١٤١٢هـ.
- الفخر الرازي: محمد بن عمر ،الأربعين في أصول الدين؛ مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة: تحقيق: أحمد السقا، ط١-١٤٠٦هـ
- الباقلاني: أبو بكر بن الطيب ،الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، تحقيق: محمد الكوثري، ط٢-١٤٢١هـ .
- ابن تيمية: أحمد بن عبدالحليم ،الاستغاثة في الرد على البكري ، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة: ط١-١٤١٧هـ .
- ابن تيمية : أحمد بن عبدالحليم، الاستقامة ، تحقيق: محمد رشاد سالم ،د.ط-د.ت.
- ابن تيمية: أحمد بن عبدالحليم، الأسماء والصفات ، دار الكتب العلمية، تحقيق: مصطفى عطا، بيروت: د.ط – ١٤٢٧هـ .
- الحمد : محمد ، الإيمان بالقضاء والقدر، ابن خزيمة، الرياض: ط٣-١٤١٩هـ.
- ابن كثير: إسماعيل بن عمر ، البداية والنهاية، مكتبة المعارف ، بيروت: ط٨- ١٩٩٠م.
- المهدي: فالح، التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية، دار الوطن، الرياض،تصحيح: عبد الرحمن المحمود، ط١-١٤١٤هـ.
- الجرجاني: علي بن محمد ، التعريفات، دار الكتاب العربي، بيروت: تحقيق: إبراهيم الإبياري، ط٣-١٩٩٢م .
- ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم ، التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت: تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ط١-١٤٠٨هـبيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، ابن تيمية، تحقيق: مجموعة من المحققين ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١- ١٤٢٦هـ .

• السعدي: عبدالرحمن بن ناصر ،الدرة البهية شرح القصيدة التائية لابن تيمية، مكتبة أضواء السلف، الرياض : ط١-١٩٩٨م.

• ابن تيمية ، الرسالة التدمرية، مكتبة العبيكان، الرياض: تحقيق: محمد بن عودة، ط٦ – ٢٠٠٠م بيان تلبيس الجهمية أو نقض تأسيس الجهمية، ابن تيمية: أحمد بن عبدالحليم ، تصحيح: محمد عبد الرحمن، مكة المكرمة: مطبعة الحكومة، ط١-١٣٩١هـ .

• قاسم: محمود ،الفيلسوف المفترى عليه ابن رشد، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة: د. ط-د.ت.

• الفيروز آبادي: أبو طاهر محمد بن يعقوب ،القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت: تحقيق: بأشراف محمد العرقسُوسي، ط٨- ٢٠٠٥م.

• الأشقر: عمر، القضاء والقدر، دار النفائس، الكويت: ط١-١٤١٠هـ .

• الرازي: فخر الدين محمد بن عمر، القضاء والقدر، دار الكتاب العربي، بيروت: ط١ – ١٤١٠ هـ.

• المحمود: عبد الرحمن ، القضاء والقدر، مكتبة الرشد، الرياض: ط١-١٩٩٥م.

• الدسوقي: فاروق أحمد، القضاء والقدر في الإسلام، المكتب الإسلامي، بيروت: ط٢-١٩٨٦م.

• ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد ، الفصل في الملل والأهواء والنحل، دار الجيل، بيروت : تحقيق: محمد نصر ، د .ط-د.ت.

• البغدادي: عبد القاهر بن طاهر بن محمد ،الفرق بين الفرق، دار الكتب العلمية، بيروت: ط١-١٩٨٥م.

• الدوري: قحطان ، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، دار العلوم، الأردن: ط١ – ٢٠٠٧م.

• الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين ، بيروت: تحقيق : أحمد عطار، ط٤-١٩٨٧م.

• ابن تيمية، العقيدة الواسطية ، مؤسسة الدرر السنية للنشر، المملكة العربية السعودية: تحقيق: علوي السقاف، د١-١٤٣٣هـ .

• الرازي ،النبوات، دار الكليات الأزهرية، القاهرة: تحقيق: أحمد السقا، ط١-١٩٨٦م. ، النشار : علي سامي ،نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعارف ، القاهرة : د .ط – ١٩٧٧م.

• ابن تيمية ، النبوات، أضواء السلف، الرياض: تحقيق: عبد العزيز الطويان، ط١-١٤٢٠هـ.

• مجموعة من المؤلفين، الموسوعة العقدية، الناشر: موقع الدرر السنية على الانترنت بإشراف: الشيخ علوي السقاف.

- الإيجي: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد، المواقف في علم الكلام، دار الجبيل، بيروت: تحقيق: عبدالرحمن عميرة ، د.ط- ١٩٩٧م .
- الإيجي: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد ، المواقف في علم الكلام، عالم الكتب، بيروت: د.ط- د.ت.
- ابن المرتضى: أحمد بن يحي ، المنية والأمل، دار الندى، بيروت: تحقيق: محمد مشكور، ،ط٢-١٩٩٠م.
- معلوف : لويس ، المنجد في اللغة، دار المشرق، بيروت: ط٥-د.ت.
- الفخر الرازي: محمد بن عمر ،المطالب العالية في العلم الإلهي، دار الكتاب العربي، بيروت: تحقيق: أحمد حجازي السقا، ط١-١٤٠٧هـ.
- الفخر الرازي: محمد بن عمر ، المطالب العالية في العلم الإلهي، المكتبة الازهري، القاهرة: تحقيق: أحمد حجار، د.ط – ١٤٠٧هـ
- فخر الدين الرازي ، المسائل الخمسون في أصول الدين، دار الجيل، بيروت: تحقيق: أحمد حجازي السقا ، ط٢-١٩٩٠م.
- الفخر الرازي: محمد بن عمر، المباحث المشرقية في علم الالهيات و الطبيعيات ، طبعة مجلس دائرة المعارف، الهند: د. ط – ١٣٤٣هـ.
- الكوفي: أبو البقاء أيوب بن موسى ،الكليات، مؤسسة الرسالة،بيروت: ط٢-١٩٩٨م.
- الخلال : أبو بكر أحمد بن محمد ، السنة، دار الراية، الرياض: تحقيق: عطية الزهراني، ط١-١٩٨٩م.
- الشهرستاني: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم ،الملل والنحل ، دار المعرفة ، بيروت: تحقيق: عبد الأمير علي مهنا، ط١-١٩٩٠م.
- أبو المعين النسفي: ميمون بن محمد، تبصرة الأدلة، تحقيق: كلود سلامة، ط١- ١٩٩٣م.
- الفخر الرازي،تفسير مفاتيح الغيب ، دار الفكر، بيروت : ط١- ١٤٠١هـ .
- ابن تيمية :أحمد بن عبدالحليم ، جامع المسائل، دار عالم الفوائد ،مكةالمكرمة: تحقيق: محمد عزيز شمس، ط١-١٤٢٢هـ
- محمد: متولي تامر ،جهود شيخ الإسلام ابن تيميه في توضيح الإيمان بالقدر، إشراف: محمد باكريم، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية قسم العقيدة، ١٤٢٧ هـ رسالة دكتوراه.
- الطويان : عبد العزيز ، جهود الشيخ محمد الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف، العبيكان، الرياض: ط١-١٤١٩هـ.
- ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل ، دار الكنوز الأدبية، الرياض : تحقيق : محمد رشاد سالم ، د. ط – ١٣٩١هـ
- ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، إدارة الثقافة والنشر ، جامعة الامام : تحقيق محمد رشاد سالم ، ط٢- ١٩٩١م .

- الطائي: كمال الدين ، رسالة في التوحيد،د. ط– ١٩٧٢م.
- الذهبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد ، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة ، بيروت : ط٩–١٩٩٣م.
- الذهبي: أبو عبدالله شمس الدين، سير أعلام النبلاء، دار الكتب العلمية ، بيروت : تحقيق: مصطفى عطا، د. ط – ٢٠١٠م .
- البراك ،شرح الرسالة التدمرية لأبن تيمية ، موقع فضيلة الشيخ عبدالرحمن بن ناصر البراك.
- الحنفي: ابن أبي العز ، شرح العقيدة الطحاوية، مؤسسة الرسالة، بيروت: تحقيق: عبد الله التركي – شعيب الأرناؤوط، ط٣ –١٩٩٨م
- حمود: خضر موسى، شرح القصيدة النونية لابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية،بيروت: د.ط – ٢٠١٥ م.
- ابن القيم الجوزية: محمد بن أبي بكر ،شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر ، دار الصميعي، الرياض: تحقيق : أحمد الصمعاني، ط٢–٢٠١٣م.
- النيسابوري : مسلم بن الحجاج ،صحيح مسلم ، نشر: إدارات البحوث العلمية والإفتاء،د.ط–١٤٠٠ه
- لطف الله خوجة ، فلسفة الحرية الدينية، رابطة العالم الإسلامي، دورية :دعوة الحق العدد(٢٣٠)،٢٠٠٩م.
- مذكور: عبدالحميد، في الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر، دار الهاني للطباعة والنشر، مصر: د.ط–٢٠٠٣م.
- صبحي: أحمد،في علم الكلام – الاشاعرة ، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية: د. ط– ١٩٩٢مـ
- البوطي: محمد ، كبرى اليقينيات الكونية، دار الفكر، د. ط– ١٩٩٩م.
- ابن منظور: محمد بن مكرم ،لسان العرب،: دار صادر، بيروت :د .ط– د.ت.
- أبو الحسن الأشعري، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، تعليق: حمودة غرابة، مطبعة: مصر، د.ط– د.ت.
- السفاريني:محمد بن أحمد ، لوامع الأنوار البهية، المكتب الإسلامي، بيروت: ط٣– ١٤١١هـ
- السفاريني: محمد بن أحمد ،لوامع الأنوار البهية، دار الكتب العلمية، بيروت: تعليق: عادل بن سعد ، د. ط – د. ت .
- الجامي : محمد أمان، مجموعة رسائل الجامي في العقيدة والسنة ، دار ابن رجب ، ط١– ١٩٩٣م
- ابن تيمية ،مجموعة الرسائل والمسائل، دار الكتب العلمية، بيروت: د. ط–د.ت.
- ابن تيمية: أحمد بن عبدالحليم ، مجموع الفتاوى، دار الكتب العلمية ، بيروت: تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، د.ط–٢٠١١م .
- الفخر الرازي: محمد بن عمر ،محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ، دار الكتاب العربي، راجعه: طه سعد، ط١–١٩٨٤م.

• الرازي،محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة: راجعه: طه سعد، د. ط-د.ت.

• الموصلي: محمد بن محمد ، مختصر الصواعق المرسلة ، أضواء السلف، تعليق: الحسن العلوي، د.ط- د.ت.

• محمد إبراهيم الحمد ، مصطلحات في كتب العقائد، دار ابن خزيمة، الرياض: ط١- د.ت.

• السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ،معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، مكتبة الآداب، القاهرة: تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، ط١-٢٠٠٤م .

• ابن القيم ، مفتاح دار السعادة، دار الكتب العلمية، بيروت: د.ط-د.ت.

• ، الأشعري :أبو الحسن علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميين، المكتبة العصرية، بيروت: تحقيق: محمد عبدالحميد ، د.ط-١٩٩٠م

• ابن رشد ، مناهج الأدلة في عقائد أهل الملة، مكتبة الأنجلو المصرية، تحقيق: محمود قاسم، ط٢ -٢٠٠٣م.

• ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم ،منهاج السنة النبوية في نقد كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط١-١٩٨٦م.

• إسحاق: محمد ،منهج الحافظ ابن حجر في العقيدة، مكتبة الرشد، الرياض: ط١-١٤١٩هـ.

• السمرقندي : محمد بن أحمد ، ميزان الأصول في نتائج العقول، تحقيق: عبد الملك السعدي، ط١ – د.ت.

• الغصن: سليمان بن صالح ، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة ، دار العاصمة ، الرياض : ط١-١٩٩٦م.

• باكريم: محمد،وسطية أهل السنة ، الرياض:ط١-١٤١٥هـ .

Mental Suspicions For Aljahmiyh On Determinism and Invalidated

Dr. Khayria Mohammed Alqahtani
Assistant Professor
Princess Nourah bint Abdulrahman University
Islamic Studies Dept..,College of Arts

Abstract. this search discusses the mental suspicions for Al-Jahmiyh which was based on establishing the doctrine of determinism. The doctrine of determinism is an important issue that concerns the judiciary and destiny in the Islamic faith. This issue occupied minds of people in both ancient and modern life. This resulted in variation of their opinions and doctrines in relation to this issue. After I clarified the concept of determinism in the acts of people, I presented narrative and rational evidences of Aljahmiyh and their opinion in this issue. In this research, I explained the meaning of the concept of determinism in the acts of slaves and then presented to the evidence of mental importance and their views on this issue , I discussed and analyzed that evidence in order to invalidate it and to explain the right doctrine in this matter, which is supported by transport and supported by reason .Then I concluded this study with the most important results reached by me.
Key Words: Mental- Suspicions- Aljahmiyh- Determinism – Invalidated- Acts of servants- Fate and destiny- Earning- Freedom and choice .